الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العـالي والبحث العلمـي

جـامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسـم: علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع تنظيم وعمل

المرأة المقــاولة ودورها فــي تحقيق التنميــة الاجتمــاعية

-دراسة ميدانية ببلدية قالمة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد:

-براحلية عبيـر

-مجابرة هديل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
قريد سمير	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
بخوش لامية	أستاذ محاضر-ب-	مؤطر/ مشرفا
محبوبي رفيق	أستاذ مساعد -أ-	عضوا

السنة الجامعية:2023/2022

فهرس المحتويــات

العنـــوان	رقم الصفحة
شكـر وتقديـر	
إهـداء	
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الإطار النظري والمفهمي للدراسة	
تمهـيد	10
أولا–الإشكـالية	11
ثانيا–أسبـاب اختيـار الموضـوع	15
ثالثا–أهميـة الدراسـة	15
رابعا–أهداف الدراسـة	16
خامسا–تحديـد المفاهيم	17
سادسا–النظـريات المفسرة للدراسة	27
سابعا–الدراسـات السـابقة	36
خلاصـة	53
الفصـل الثانـي: سوسيولوجيـا المرأة المقاولـة	
تمهـيد	56
أولا–التطور التـاريخي لخروج المرأة لميدان العمل.	57
ثانيا–أهميـة المقـاولة النسويـة	59
ثالثا–الفرق بين المقاولة النسويـة والمقاولـة الرجاليـة	60
رابعا–العوامل التـي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولـة	62
خامسا–آليـات دعم الدولـة للمقاولـة النسويـة	65
سادسا–نمـاذج عربيـة عن المقاولـة النسوية	69
سابعا–مجـالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية	75
خلاصـة	78

الفصـل الثـالث: المرأة المقاولة والتنميـة الاجتمـاعية	
تمهـيد	81
أولا–مدخل حول التنمية الاجتماعية	82
ثانيا–مبادئ التنمية الاجتماعية	84
ثالثا–أهداف وأهمية التنمية الاجتماعية	86
رابعا–العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية	88
خامسا–خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية	93
سادسا–مجالات التنمية الاجتماعية	98
سابعا–دور المرأة في تحقيق التنمية.	103
ثامنا–صعوبات المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية	107
خلاصة	111
الفصـل الرابـع: الإطـار المنهجـي والتحليـلي للدراسـة	
تمهـيد	114
أولا–منهجية الدراسة وتقنية جمع البيانات	114
ثانيا–مجالات الدراسة وعينتها	117
ثالثا–عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب فرضيات الدراسة	124
رابعا–تحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب الدراسات السابقة	179
خامسا–تحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب النظريات المفسرة لها	181
سادسا–النتائج العامة	183
خلاصة	185
خاتمـة	187
قـائمة المراجـع	190

فهرس الجـــداول

الرقم	عنوان الجـداول	الصفحة
01	يوضح الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية	61
02	يوضح توزيع مفردات البحث حسب السن	119
03	يوضح توزيع مفردات البحث حسب المستوى التعليمي	121
04	يوضح توزيع مفردات البحث حسب الحالة العائلية	122
05	يوضح أسباب اختيار المرأة المقاولة ممارسة النشاط المقاولاتي.	124
06	يوضح المهارات الشخصية التي تتمتع بها المرأة المقاولة	126
07	يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من تخصصها في إنشاء وتسيير المشروع	127
08	يوضح مدى اكتساب المرأة المقاولة مكانة اجتماعية من خلال المشروع	128
09	يوضح الفئة التي شجعت المرأة المقاولة على اتخاذ قرار المشروع	129
10	يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة	130
11	يوضح المصدر الرئيسي في تمويل المشروع	132
12	يوضح طبيعة المشروع الذي تمارسه المرأة المقاولة	133
13	يوضح الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها المرأة المقاولة في إنشاء المشروع	134
14	يوضح كيفية استفادة المرأة المقاولة من الوسائل الإعلامية	136
15	يوضح استخدام المرأة المقاولة للوسائل التكنولوجية في تطوير المشروع	137
16	يوضح مجالات استخدام الوسائل التكنولوجية	138
17	يوضح نوع القطاع الذي تمارسه فيه المرأة المقاولة نشاطها	140
18	يوضح نوع النشاط الذي تمارسه المرأة المقاولة	142
19	يوضح مدة ممارسة النشاط	143
20	يوضح الهدف من ممارسة النشاط	144
21	يوضح مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاجتماعية	145
22	يوضح رغبة المرأة المقاولة في توسيع مشروعها	146

23	يوضح كيفية تخطيط المرأة المقاولة لتوسيع المشروع وسبب عدم التخطيط لذلك	147
24	يوضح مشاركة المرأة المقاولة في معارض تخص نشاطها المقاولاتي ونوع المعارض	149
25	يوضح تعريف المرأة المقاولة بنشاطها المقاولاتي	150
26	يوضح الوسائل التي تعتمدها المرأة المقاولة في التعريف بنشاطها المقاولاتي	151
27	يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تنمية المجتمع	152
28	يوضح أثمان السلع والخدمات التي تقدمها المرأة المقاولة	153
29	يوضح مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها	155
30	يوضح كيفية مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها	156
31	يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية ونوع الفئات المستفيدة	157
32	يوضح فائدة الخدمات المجانية التي تقدمها المرأة المقاولة	158
33	يوضح منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق	159
34	يوضح مجال منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق	160
35	يوضح طبيعة المنافسة المميزة للمجال الذي تنشط فيه المرأة المقاولة	161
36	يوضح تقبل أفراد المجتمع فكرة المرأة المقاولة	164
37	يوضح المخاوف التي تراود المرأة المقاولة أثناء ممارسة نشاطها	165
38	يوضح مدى مواجهة المرأة المقاولة لصعوبات تمويلية	166
39	يوضح نوع الصعوبة التمويلية التي تواجهها المرأة المقاولة	167
40	يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من القروض ومدى تسديدها	168
41	يوضح الصعوبات الإدارية التي تواجه المرأة المقاولة	169
42	يوضع الصعوبات التسويقية التي تواجه المرأة المقاولة	171
43	يوضح الصعوبات التسييرية التي تواجه المرأة المقاولة	172
44	يوضح الصعوبات الفنية التي تواجه المرأة المقاولة	173
45	يوضح الصعوبات التكنولوجية التي تواجه المرأة المقاولة	174
46	يوضح أساليب مواجهة الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	175
47	يوضح اقتراحات المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية	176

قــائمة الأشكــال

01	يوضح توزيع مفردات البحث حسب السن	120
02	يوضح توزيع مفردات البحث حسب المستوى التعليمي	121
03	يوضح توزيع مفردات البحث حسب الحالة العائلية	122
04	يوضح أسباب اختيار المرأة المقاولة ممارسة النشاط المقاولاتي.	125
05	يوضح المهارات الشخصية التي تتمتع بها المرأة المقاولة	126
06	يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من تخصصها في إنشاء وتسيير المشروع	127
07	يوضح مدى اكتساب المرأة المقاولة مكانة اجتماعية من خلال المشروع	128
08	يوضح الفئة التي شجعت المرأة المقاولة على اتخاذ قرار المشروع	129
09	يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة	130
10	يوضح المصدر الرئيسي في تمويل المشروع	132
11	يوضح طبيعة المشروع الذي تمارسه المرأة المقاولة	133
12	يوضح الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها المرأة المقاولة في إنشاء المشروع	134
13	يوضح كيفية استفادة المرأة المقاولة من الوسائل الإعلامية	136
14	يوضح استخدام المرأة المقاولة للوسائل التكنولوجية في تطوير المشروع	137
15	يوضح مجالات استخدام الوسائل التكنولوجية	138
16	يوضح نوع القطاع الذي تمارسه فيه المرأة المقاولة نشاطها	140
17	يوضح نوع النشاط الذي تمارسه المرأة المقاولة	142
18	يوضح مدة ممارسة النشاط	143
19	يوضح الهدف من ممارسة النشاط	144
20	يوضح مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاجتماعية	145
21	يوضح رغبة المرأة المقاولة في توسيع مشروعها	146

22	يوضح كيفية تخطيط المرأة المقاولة لتوسيع المشروع وسبب عدم التخطيط لذلك	147
23	يوضح مشاركة المرأة المقاولة في معارض تخص نشاطها المقاولاتي ونوع المعارض	149
24	يوضح تعريف المرأة المقاولة بنشاطها المقاولاتي	150
25	يوضح الوسائل التي تعتمدها المرأة المقاولة في التعريف بنشاطها المقاولاتي	151
26	يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تنمية المجتمع	152
27	يوضح أثمان السلع والخدمات التي تقدمها المرأة المقاولة	154
28	يوضح مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها	155
29	يوضح كيفية مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها	156
30	يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية ونوع الفئات المستفيدة	157
31	يوضح فائدة الخدمات المجانية التي تقدمها المرأة المقاولة	158
32	يوضح منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق	159
33	يوضح مجال منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق	160
34	يوضح طبيعة المنافسة المميزة للمجال الذي تنشط فيه المرأة المقاولة	161
35	يوضح تقبل أفراد المجتمع فكرة المرأة المقاولة	164
36	يوضح المخاوف التي تراود المرأة المقاولة أثناء ممارسة نشاطها	165
37	يوضح مدى مواجهة المرأة المقاولة لصعوبات تمويلية	166
38	يوضح نوع الصعوبة التمويلية التي تواجهها المرأة المقاولة	167
39	يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من القروض ومدى تسديدها	168
40	يوضح الصعوبات الإدارية التي تواجه المرأة المقاولة	169
41	يوضع الصعوبات التسويقية التي تواجه المرأة المقاولة	171
42	يوضح الصعوبات التسييرية التي تواجه المرأة المقاولة	172
43	يوضح الصعوبات الفنية التي تواجه المرأة المقاولة	173
44	يوضح الصعوبات التكنولوجية التي تواجه المرأة المقاولة	174
45	يوضح أساليب مواجهة الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة	175
46	يوضح اقتراحات المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية	176

شكر وتقدير

الحمد لله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم

الشكر والثناء لله عز وجل على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل، فلله الحمد على هذه النعم

والشكر الموصول إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة لامية بخوش التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث، ولكل ما قدمته من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه، فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في مساعدتنا وتوجيهنا إرشادنا.

وأخيرا يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

وفق الله الجميع لما فيه من خير الدنيا والآخرة إنه سميع مجيد.

إهـداء

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، ونسأله عز وجل أن يجعله نافعا لنا ولغيرنا، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه

أهدي هذا العمل إلى من أوصانا بهم الرحمن حين قال وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا والدتي الغالية ووالدي العزيز.

إلى التي سخرت حياتها لأنجح ووهبت عمرها لأفرح، إلى من رعاني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشائها قبل يديها، إلى من رافقني دعائها

طوال الدرب وغمرني حنانها بعد كل صعب، إليك جنتي.

إلى من جعل نجاحنا نجاحه وربط مقامنا بمقامه إلى من كسر كل من اعترضنا من قيود وأعطانا ولم يزل يعطينا بلا حدود، إلى من كبد الصعوبات وقهر المستحيلات وأعاننا على تجاوز العقبات، إليك أبي.

إلى قوتي وسندي إلى من شد به ربي عضدي إلى من رزقت حبه وصرت أقوى بقوته، إلى أخي الوحيد حسام الدين قدوتي وفخري ومثلي الأعلى.

إلى من قاسمني النجاحات والعثرات إلى من شاركني البسمة والحصرة إلى من كان قوتي عند تسلل الضعف في لحظات التعب، إلى اختيَ الغاليتين وفاء ورحمة.

إلى الأيادي التي لم تبخل بالعطاء يوما ولم تتردد بتقديم العون ولو لحظة، إلى من يقدرون قيمة العلم ويدركون معنى السعي، إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى من جمعتني بهم أجمل الصدف في الحياة، فكانوا خير الرفقة ونعم الأصدقاء.

عبيـــــــر

إهداء

اللهم لك الحمد وأنت للحمد أهل، بعد الشكر لله عز وجل الذي لولا رعايته لما استطعنا إنجاز هذا العمل فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت يا الله.

أهدي ثمرة جهدي إلى منبع العطف والحنان، إلى من أنارت دربي بدعواتها وفرحت لفرحي حبيبتي أمي الغالية حفظها الله.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق قلبي وعيوني، إلى من غرس الأمل في قلبي أبي العزيز أطال الله في عمره.

كما أهدي عملي هذا إلى إخوتي الأعزاء وأخص بالذكر أخي الصغير هيثم، وإلى زوجي الكريم أدامه الله عونا وسندا.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى كل من أحبني وتمنى لي النجاح والتوفيق.

هديـــل

مقدمة

مقدمـة:

بعد التطور التكنولوجي الحديث وظهور مفهوم العولمة، شهدت مختلف دول العالم تطورا كبيرا في مختلف المجالات خاصة المجال الاستثماري الخاص باستغلال وتطوير المرأة المقاولة لأجل تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاديات المحلية لهذه الدول، حيث تؤدي المرأة دورا بارزا وفعالا في تحقيق الاستدامة سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي ما يجعلها تكتسي أهمية بالغة على مختلف الأصعدة.

ونظرا للأهمية البالغة التي شهدتها المقاولاتية في اقتصاديات دول العالم المتطورة منها خاصة، باعتبارها من أهم المجالات التي تساهم في توجيه الأموال نحو الاستثمار وخلق مناصب عمل وهذا ما زاد الاهتمام بها والتشجيع لدخول عالم المقاولة. ولان المرأة اليوم لم تكتفي بالأدوار التقليدية الموكلة إليها ارتأت هي كذلك تجربة أن تكون مقاولة إلى جانب الرجل وأن تنافسه في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكرا عليه.

حيث تسعى المرأة المقاولة اليوم إلى إبراز جهودها والتعريف بنشاطها في كافة التخصصات والمجالات كاستثمار جديد ومثير للاهتمام، نتج عنه توفير فرص للعمل وخدمات وسلع متنوعة تخدم المجتمع وتوفر رؤوس أموال تساهم في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

الجزائر بدورها وإدراكا منها بأهمية إدماج المرأة في التنمية سعت إلى تذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام رقيها وتحقيقها لأهدافها وذلك من خلال الخطط التي وضعتها لتحسين دور المرأة على جميع الأصعدة، بدءا من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها وصولا إلى أهم الآليات المؤسساتية المرساة لتسهيل الاهتمام بدور المرأة.

من هنا برزت أهمية هذه الدراسة الوصفية كمحاولة للكشف عن دور المرأة المقاولة الجزائرية في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال محاولة فهم العوامل المساهمة في دخول المرأة مجال المقاولة وتوضيح أهم مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق تنمية المجتمع وأهم المعيقات التي تواجهها خلال أداء نشاطها، واقتراح حلول واقعية لمواجهتها، بغرض تطوير مجالات المقاولة النسوية ومنافسة السلع والخدمات المجانية بتوفير سلع محلية وبجودة عالية تساهم في تنمية المجتمع.

للدراسة النظرية والميدانية لموضوع دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية فصول قسمت إلى أربعة هي:

الفصل الأول خصص للإطار النظري والمفهمي ضم الإشكالية والتساؤلات والفرضيات، وأسباب الدراسة وأهميتها وأهدافها، وتحديد المفاهيم الأساسية وأهم النظريات والدراسات السابقة المفسرة لموضوع الدراسة.

الفصل الثاني خصص لسوسيولوجيا المرأة المقاولة حيث ضم العوامل التي ساهمت في دخول المرأة لمجال المقاولة ومجالاتها لتحقيق التنمية الاجتماعية.

الفصل الثالث خصص للمرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية حيث ضم أهداف وأهمية التنمية الاجتماعية ودور المرأة المقاولة في تحقيقها والصعوبات التي تواجهها.

الفصل الرابع خصص للإطار المنهجي والتحليلي للدراسة ضم منهج وتقنية الدراسة ومجالات الدراسة وعينتها، وتحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب الفرضيات وحسب الدراسات السابقة وحسب النظريات المفسرة، ثم النتائج العامة. وأخيرا الخاتمة.

الفصـل الأول:
الإطـــار النظـــــري والمفهمـــي للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهمي للدراسة

تمهيد

أولا–الإشكالية.

ثانيا–أسباب اختيار الموضوع.

ثالثا–أهمية الدراسة.

رابعا–أهداف الدراسة.

خامسا–تحديد المفاهيم.

سادسا–النظريات المفسرة للدراسة.

سابعا–الدراسات السابقة.

خلاصـة

تمهـــيد

يعتبر الإطار النظري من أهم الفصول التي يعتمد عليها أي باحث في دراسته، فلا يمكن لأي باحث الشروع في دراسة ظاهرة ما دون أن تكون تلك الظاهرة قد أثارت في نفسه جملة من التساؤلات والاستفسارات التي تستدعي البحث والتقصي عنها في إطار موضوعي، كما أنه لا بد في كل بحث علمي أن يتم التمهيد له، وهذا بتحديد مشكلة البحث المراد دراستها وصياغة الإشكالية التي تعالج الظاهرة المدروسة، لهذا خصص هذا الفصل لعرض إشكالية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع و أهميته و الأهداف المرجوة منها، كما تم التعرض إلى أهم مفاهيم الدراسة، والنظريات المفسرة لها والدراسات السابقة لما تكتسبه من أهمية كونها تشكل خلفية نظرية أساسية لأن المعرفة العلمية لا تنطلق من العدم.

أولا–الإشكالية:

تعد التنمية الاجتماعية من أهم القضايا على الساحة العالمية، حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها، ولكنها أصبحت من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، كما أنها أصبحت تمثل مطلبا ملحا وأساسا لكل المجتمعات المعاصرة لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وثقافية هامة، وأيضا لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها. والهدف الأساس من التنمية الاجتماعية هو تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم والوصول بهم لدرجة ملائمة من التطور وتعميق دورهم الإنساني.

لقد ساد لعقود عديدة مفهوم خاطئ بأن التنمية يمكن حصرها في النمو الاجتماعي، وفي السنوات الأخيرة أدرك الجميع بأن النمو الاجتماعي بالرغم من كونه شرطا أساسيا للتنمية إلا أنه لا يكفي، بل يجب أن يتكامل مع سياسات تهدف إلى تنمية بشرية تعمل على تعظيم مجال للخيارات لدى الأفراد عن طريق زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والعمل، وذلك عن طريق إشراك الجميع في التنمية بما في ذلك النساء.

كما تزايد اهتمام العديد من دول العالم على دراسة العديد من الظواهر والقضايا والمشكلات ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية، من بينها بروز قضايا المرأة على الواجهة والتي أخذت اهتمام المنظمات الدولية بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني، مع السعي لتفعيل دورها في عملية التنمية الاجتماعية. حيث يعتبر العالم اليوم متقلب التغيرات التي تمس جميع المجالات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وغيرها ما يؤثر على الحياة اليومية.

هذا ما أجبر العديد من المؤسسات على التعامل معها من أجل البقاء والنمو، وتبنت مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها التنموية ومشاركتها داخل المنزل وخارجه، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية إلا إذا دمجت مشاركة المرأة مع الجهود المبذولة للتنمية مع الرجل، فالاستثمار في هذا المجال يدعم الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أن المرأة لها علاقة بمعدل الخصوبة والصحة العائلية والتي بدورها لها تأثير على التنمية الاجتماعية. كما أن التخطيط للإصلاح والتحديث الاجتماعي يجب أن يركز على الأسرة لأهميتها كنسق فاعل في بناء الفرد في المجتمع ثم التركيز على الحاجات الأخرى.

تحاول معظم دول العالم في الوقت الراهن الاهتمام بالمقاولاتية لما لها من آثار إيجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات العميقة التي مر بها العالم في إطار ما يعرف بالعولمة والتي تحمل شعار أساسي هو الحرية الاقتصادية أي اقتصاد السوق.

ما أدى إلى إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص وبعث فكرة المقاولة بشكل عام والمقاولة النسوية بشكل خاص. حيث أثبتت نتائج دراسات في بعض البلدان أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط في مجال المقاولة النسوية والنمو الاجتماعي والاقتصادي، حيث أصبحت تمثل أحد أقطاب المجتمع وقاطرات نموه.

حظيت قضايا التنمية الاجتماعية باهتمام كبير في معظم البلدان العربية منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد التزمت أغلب حكومات الدول العربية من ذلك الحين بالمنهج التنموي لتحقيق التنمية كهدف منشود، وتعتبر المجتمعات النامية من أشد المجتمعات حاجة للتنمية الاجتماعية لإيجاد حلول للكثير من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها، وان كانت جميع فئات المجتمع لها دور هام وحيوي في مجال التنمية الاجتماعية.

إن فئة النساء تعد من الفئات الأكثر حاجة للحصول على مزيد من الرعاية والاهتمام بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية الاجتماعية، وتعتبر المقاولة من أهم الأعمال التي تزايد الاهتمام بها في جل الدول العربية حيث أصبحت منبعا للتنمية الاجتماعية، وأصبح عالم المقاولاتية محل اهتمام العديد من النساء اللواتي يشغلن عدة قطاعات مهنية، لينجحن بذلك في خلق مشاريعهن الخاصة مواجهين كل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق النجاح.

المرأة حاليا تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية للدول العربية، ومن خلال دخولها الى عالم الاستثمار فهي بحاجة إلى توفير بيئة مقاولاتية تدعم استمراريتها في مزاولة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي. والمقاولة النسوية منحت الفرصة للمرأة لإثبات ذاتها وإبراز قدراتها في مجال التدبير الاقتصادي والمساهمة في تأسيس مقاربات جديدة في مجال تسيير الأعمال التي تقوم على البعد الاجتماعي هدفا وغاية، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية لطابعها التضامني.

تعد قضية التنمية في المجتمع الجزائري قضية محورية مصيرية تعكس عزم وتصميم وتطلع لمستقبل أفضل من التقدم والرفاهية، ما يستوجب الالتزام بالعمل الجاد والمتواصل في سبيل الوصول بالمجتمع وتقدمه من أجل اللحاق بركب التقدم الإنساني والحضاري. فالتنمية الاجتماعية كقضية تتحقق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة، ومن الممكن إتاحتها مستقبلا مع ضرورة تجنيد كافة الهيئات والموارد البشرية والأجهزة القائمة في المجتمع من أجل تحقيقها باعتبارها هدفا قوميا يسعى الجميع لتحقيقه.

حيث تلعب المرأة في المجتمع الجزائري دورا أساسيا في التنمية الاجتماعية وتربية النشء سواء داخل البيت أو خارجه في ميدان العمل ومشاركتها في صنع القرار، فتقدم أي مجتمع مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، باعتبار المرأة شريكا محوريا في رفع رهانات التنمية المحلية وتطوير المجتمع.

ما فرض إشراكها و إعطائها الفرصة في إبراز طاقاتها في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا ما يعتبر من أهم الدوافع التي جعل انخراط المرأة داخل المجتمع بشكل فعلي حتمية لا مفر منها، على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية ونصفها مشلول وهو ما أثبتته المرأة الجزائرية من خلال إسهاماتها في مجال التنمية، وبالتالي محاولة إحراز نجاحات متتالية في مسيرة تمكين المرأة.

لقد أصبح الفعل المقاولاتي حسب العديد من المختصين أداة فاعلة للتخفيف من المشاكل الاجتماعية وتحقيق التنمية بكل أشكالها، وتوفير فرص العمل لدى مختلف الدول والجزائر من الدول التي عرفت الفعل المقاولاتي ويكتسي الموضوع أهمية بالغة لدى مساهمة المرأة المقاولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال انشائها لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، وأصبحت هي من يسيرها ويدير أعمالها وهذا ما يعرف بريادة الأعمال أو المقاولاتية بالإضافة الى توفيرها لمناصب شغل، وعرفت الجزائر مؤخرا تطورا ملموسا على مستوى المقاولات النسوية، حيث اقتحمت مجالات عديدة كانت في الوقت القريب حكرا على الرجال، وأثبتت قدرة وكفاءة وفعالية عالية المستوى في تدبير وتسيير هذه المقاولات حيث تعتبر المقاولة النسوية في الجزائر مصدرا تنمويا بالنسبة لها.

هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية في الكشف عن دور المرأة المقاولة في الجزائر في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تؤديه المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- **ماهي العوامل التي ساهمت في دخول المرأة لمجال المقاولاتية؟**
- **ماهي مجالات مساهمة المرأة المقاولة في التنمية الاجتماعية؟**
- **ماهي الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة؟**

للإجابة عن هذه التساؤلات تم صياغة فرضية عامة وفرضيات جزئية:

الفرضية العامة:

للمرأة المقاولة دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

الفرضيات الجزئية:

- **الفرضية الجزئية الأولى: هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة لمجال المقاولاتية.**

للإجابة عن هذه الفرضية تم وضع مؤشرات لبعد **العوامل المؤثرة** كما يلي:

-العوامل الشخصية.

-العوامل الاجتماعية.

-العوامل المالية.

-العوامل التكنولوجية والإعلامية.

- **الفرضية الجزئية الثانية: تساهم المرأة المقاولة في مجالات متعددة لتحقيق التنمية الاجتماعية.**

للإجابة عن هذه الفرضية تم وضع مؤشرات لبعد **مجالات المساهمة** كما يلي:

-نوع النشاط والهدف منه.

-التعريف بالمشروع وتوسيعه.

-مساهمة المشروع المقاولاتي في تنمية المجتمع.

- **الفرضية الجزئية الثالثة: تواجه المرأة المقاولة عدة صعوبات أثناء أدائها لنشاطها.**

للإجابة عن هذه الفرضية تم وضع مؤشرات لبعد **الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة** كما يلي:

-صعوبات سوسيوثقافية ونفسية.

- صعوبات تمويلية.

- صعوبات تسويقية و إدارية.

- صعوبات فنية وتكنولوجية.

ثانيا–أسباب اختيار موضوع الدراسة:

1– الأسباب الذاتية:

- الرغبة الذاتية في دراسة موضوع المرأة المقاولة ودورها في تنمية المجتمع، باعتبارالطالبات نساء ترغبن في فهم هذا الموضوع وممارسة هذا النشاط مستقبلا.
- موضوع الدراسة له علاقة بمجال تخصص الطالبات في علم اجتماع تنظيم وعمل، فكانت الدراسة كمحاولة لتوظيف المعارف النظرية والمنهجية التي تم التكوين فيها خلال مسار التدرج.

2– الأسباب الموضوعية:

- محاولة إثراء البحث العلمي في مجال المقاولة النسوية بدراسة في مستوى مذكرة الماستر حول دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- حداثة موضوع الدراسة في مجال المرأة المقاولة ونقص الدراسات–حسب اطلاع الطالبات–، ما شجع على دراسة هذا الموضوع كمحاولة لفهم خصائص ومميزات المرأة المقاولة، وأهم المجالات التي تعمل فيها وأهم الصعوبات التي تواجهها.
- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية في الوقت الراهن بصفة عامة والمرأة المقاولة بصفة خاصة، حيث أصبحت تنافس المقاولة الرجالية وتسعى لتحقيق دور مميز لها كامرأة في مجال الاستثمار وتوفير رؤوس الأموال.

ثالثا –أهمية الدراسة:

- أهمية المرأة في المجتمع وخاصة إذا ما أصبح لها دور انتاجي، إضافة الى دورها الأسري التربوي، ما يجعل فهم اسهامها في تنمية وتطوير المجتمع ضروريا ومهما.
- أهمية المقاولة النسوية في المجتمع الجزائري، لما توفره مشروعاتهن من مناصب عمل وخدمات متنوعة خاصة للفئة النسوية التي كثيرا ما ترفض التعامل مع الفئة الذكورية، ما يسمح بتوفير مجالات استثمار اجتماعية ونفعية لباقي النساء في المجتمع.
- المقاولة النسوية لها أهمية كبيرة باعتبارها أحد ركائز التنمية الاجتماعية، فهي الى جانب القطاع العام تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي لجأت اليها المجتمعات وتسعى من خلالها إلى التقدم والرقي كأساس لدفع عجلة التنمية، ومواجهة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل.
- اثراء البحث العلمي السوسيولوجي في مجال المقاولة النسوية من حيث واقعها وصعوباتها ومدى استفادة المجتمع منها.

رابعا –أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع المقاولة النسوية في المجتمع الجزائري ممثل في المجتمع القالمي من خلال الكشف عن العوامل الشخصية والاجتماعية والمادية والتكنولوجية والإعلامية التي ساهمت في دخول المرأة المقاولة للمجال المقاولاتي.
- التعرف على مجالات العمل المقاولاتي النسوي المتنوعة ومحاولة فهم أسباب اختيار مجال على حساب مجال آخر والهدف من هذا النشاط ومدى رغبة المرأة المقاولة في مواصلة هذا النشاط وسبل تطويره.
- محاولة الكشف عن الدور الحقيقي للمرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توضيح أهم الأهداف التي تسعى المرأة المقاولة لتحقيقها ومدى تحقق هذه الأهداف وأهم ما أضافته هذه المشاريع في الجانب الاجتماعي.
- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء ممارسة نشاطها المقاولاتي.
- الدراسة العلمية التطبيقية لموضوع دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توظيف ما تم اكتسابه خلال المسار الدراسي النظري والميداني، واثراء المكتبة بمذكرة ماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل في مجال المقاولة النسوية.

خامسا – تحديد المفاهيم:

1- المرأة المقاولة:

1-1- المرأة:

التعريف اللغوي:

"تطلق عند تعريفها ب "ال" بمعنى أنثى الرجل، وأعطى الإسلام المرأة جميع حقوقها، الدنيا متاع، وخير متاع الزوجة الصالحة"[1].

المرأة هي أنثى الرجل، ويقابلها الرجل فهما يكملان بعضهما البعض.

"جاء في معجم اللسان تحت مادة أنثى ما يلي: أنث، أنوثة وأناثة لأن الحامل اناثا: ولدت أنثى فهي مؤنث، أنث في الأمر: لان ولم يتشدد، تأنث: طاوع ولان ولم يتشدد وتشبه بالأنثى".[2]

يطبق على المرأة الأنثى التي تطاوع وتلين ولا تتشدد.

التعريف الاصطلاحي:

حاول الكثيرون تعريف المرأة لكونها المخلوق الذي يشغل الجميع أينما وجدت، فمنهم من ذهب الى المجتمع والواقع وموقع المرأة في هذا، ومنهم من ذهب الى العلم ليدرس التكوين السوسيولوجي والنفسي والعضوي للمرأة واستعملها لغرض تعريفها.

- فاختصرها شكسبير في قوله: "المرأة كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في الظلام"[3].

المرأة من بين الكواكب المضيئة التي تنير حياة الرجل.

- أما الواقعيون والاجتماعيون فقد اختلفت رؤيتهم لها، فمثلا حسين عبد الحميد رشوان فيرى بأن المرأة: "هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، فهي الزوجة والأم والبنت"[4].

المرأة هي الجنس المكمل للرجل وتمثل له الأم والزوجة والبنت.

---

[1] عمر عبد المختار: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ص2082.

[2] جمانة طه: **المرأة العربية من منظور الدين والواقع-دراسة مقارنة-**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص14.

[3] هيثم الباقر: **تعريف المرأة**، الحوار المتمدن، متاح على الخط: https://m.ahewar.org ، في 2022/12/23، على 16:50.

[4] **المرجع نفسه.**

- تعرفها كاميليا عبد الفتاح: "المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل علها وهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة المنزل ودور الموظفة"[1].

للمرأة وظيفتين مهمتين وهما ربة منزل وموظفة، وهذا ما يجعلها تحصل على أجر مقابل الأعمال التي تقوم بها.

- يعرف إبراهيم جوير المرأة بأنها: "التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها امرأة متعددة الأدوار، يتعدى نشاطها المنزل".[2]

المرأة هي الفرد الذي يمارس نشاطاته ومسؤولياته الأسرية داخل المنزل وخارجه.

"المرأة هي الشق الثاني من الانسان المعمر لهذه الأرض".[3]

فالمرأة هي النصف المكمل للرجل والمعمرة للأرض.

التعريف الاجرائي:

"المرأة هي كائن اجتماعي وانساني، وعنصر التقاء بين العائلة العمل بشقيه العائلي والانتاجي، لها دور كبير في تطوير سبل العمل في المجالات والقطاعات العملية المختلفة، كما أنها تسهم في بث التأثيرات الإيجابية التي تطرأ على المجتمع ومكوناته."

1-2- المقاولة:

التعريف اللغوي:

- "المقاولة هي كلمة انجليزية الأصل، مشتقة من الكلمة الفرنسية enrepreneur فهي تعني حاول، بدأ، خاض، وتتضمن التجديد والمغامرة"[4]

فالمقاولة هنا هي البدء او الخوض والتجديد والمغامرة.

- المقاولة (مصدر قاول): اتفاق بين طرفين أو أكثر على تنفيذ عمل مقابل كمية من المال تحدد في عقد الالتزام، التعهد بموجب عقد[5].

هنا المقاولة هي مشاركة أطراف متعددة للمفاوضة والمجادلة لتنفيذ عمل معين بمقابل معين.

---

[1] تريكي حسان، حجام العربي: **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية**، متاح على الخط https//www.univ-chlef.dz، في 2022/12/22، على 20:01، ص2.

[2] **المرجع نفسه**، ص3.

[3] معن خليل عمر: **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق، الأردن، 2002، ص170.

[4] حمزة لفقير: **"دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد،"** مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص119.

[5] **قاموس الطالب**، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، طرابلس، لبنان، 2002، ص590.

التعريف الاصطلاحي:

- عرفها روبرت هيسريه: "هي السيرورة التي تهدف الى انتاج منتج جديد ذو قيمة، وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها، سواء كانت مالية أو نفسية أو اجتماعية، بمقابل الحصول ذلك يتم الحصول على اشباع مادي ومعنوي".[1]

هنا المقاولة تعني تحمل الأخطاء بهدف انتاج منتج جديد غير نمطي، ويتم بفضلها الحصول على الاشباع المادي والمعنوي.

- "المقاولة في بعدها السوسيولوجي هي تجمع جوانب اجتماعية متمثلة في النسيج الاجتماعي للمقاولة، من علاقات اجتماعية تبنى الى منطق التضامن والتآزر، أو على منطق التباعد والتقاطب، وجوانب ثقافية متنوعة تتجلى في مختلف الأفكار والتصورات في مجموع القيم والعادات داخل نفوس الأفراد الفاعلين في أركان المقاولة"[2].

فالمقاولة هي مجموع الجوانب الاجتماعية من نسيج اجتماعي وعلاقات اجتماعية، وهي مجموعة القيم والعادات التي يلتف بها الأفراد الفاعلين في مجال المقاولة.

- "المقاولة هي عملية انشاء منظمة (منظمات) جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد انشاء عمل أو أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة"[3]. هنا المقاولة هي انشاء أعمال جديدة أو تطوير منظمات قائمة.
- "هي عملية انشاء شيء ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال الكفاءة الناتجة، فهي عملية ديناميكية لتأمين الثروة، وخذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذوا المخاطرة في رؤوس أموالهم والالتزام بالتطبيق، لكي يضيفوا قيمة الى بعض المنتجات أو الخدمات، وقد تكون جديدة أو فريدة أو لا تكون، ولكن يجب أن يضيف لها المقاول قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية. كما أن الريادة هي التفرد، فهي تعتمد بشكل رئيسي على الاختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة والطرق الجديدة"[4].

فالمقاولة هي عملية انشاء مشروع لتأمين ثروة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة، وتعتمد على الاختلاف والتنويع في المنتجات والخدمات.

---

[1] مولاي أحمد صالحي: **"مفهوم المقاولة، أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أصنافها وأنواعها ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية"**، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، المجلد 02، العدد 05، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2022، ص ص482،483.

[2] **المرجع نفسه**، 483.

[3] عامر خربوطلي: **ريادة الأعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص5.

[4] مصطفى كافي، يوسف كافي: **إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**، الدار الجزائرية الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص19.

التعريف الاجرائي:

" المقاولة هي انشاء مؤسسة جديدة غير نمطية وذات طابع غير متكرر، يتميز صاحبها بروح المخاطرة والابداع والابتكار، ويعتمد في انشاء هذه المؤسسة على موارد محلية متاحة."

1-3- المرأة المقاولة:

التعريف الاصطلاحي:

- "المرأة المقاولة هي المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء مؤسسة، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في التسيير الجاري. كما أنها هي الشخص الذي يتحمل المخاطرة المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية، وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة"[1].

مما سبق المرأة المقاولة هي التي تملك مؤسسة وتتحمل مسؤولياتها وادارتها بطريقة إبداعية، وتعمل على تطوير منتجاتها وادخالها أسواق جديدة.

- " المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة، تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تحمل روح الابداع والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة ومهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وامكانياتها، هدفها النجاح والتفوق".[2]

فالمرأة المقاولة هي التي تملك خصائص معينة مثل المبادرة وروح المخاطرة، والواثقة من قدراتها، كما أن لها القدرة على تحمل المسؤولية، وتهدف للنجاح والتفوق في إدارة مشروعها.

- " المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تسعى الى التمكين الاقتصادي من خلال خلقها لمقاولتها الخاصة، بحيث تكون مؤهلة لإدارتها واتخاذ القرارات، وتمتلك مميزات ومرونة وثقة في النفس ومهارة في التنظيم الإداري، وتمارس نشاطها المقاولاتي لحسابها الخاص وبشكل قانوني"[3].

---

[1] براي الهادي: **"صورة المرأة المقاولة في الجزائر"**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 07، العدد 2، تيسمسيلت، الجزائر، سبتمبر2020، ص149.

[2] بلقاسم بودالي: **"المقاولة كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء المؤسسات الصغيرة"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 1، تيسمسيلت، الجزائر،2021، ص42.

[3] أبو الرب أمينة: **"المقاولاتية والشباب"**، تحت اشراف نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية، بالتعاون مع مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، غليزان، الجزائر، 8 أكتوبر 2019، ص7.

هنا المرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على خلق مشروع خاص ذو طابع قانوني، لها القدرة على اتخاذ القرارات، كما أن لها مميزات خاصة تمكنها من ممارسة نشاطها الخاص.

- " هي العملية التي يتم من خلالها قيام امرأة بشكل أساسي بإنشاء أو تطوير هيكل اجتماعي أو اقتصادي، يتكون من وسائل مالية ومادية وتعمل بطريقة منظمة لتوفير لسلع والخدمات المخصصة للسوق بهدف تحيق الربح".[1]

فالمرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على تأسيس أو تطوير هيكل اجتماعي أو اقتصادي بهدف تحقيق أرباح.

التعريف الاجرائي:

"المرأة المقاولة هي المرأة التي تملك فكرة إبداعية ابتكارية تعمل على تجسيدها في الواقع، كما أنها تعمل على خلق ثروة وفرص عمل من خلال انشاء مؤسسة جديدة بهدف تحقيق الذات، وإحداث التنمية في مختلف المجالات مثل مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية."

2- الدور:

التعريف اللغوي:

- "ج. أدوار: الحركة، عودة الشيء الى ما كان عليه أو الى حيث كان"[2].

الدور هنا هو عودة الشيء لمكانه.

- " الدور مصطلح علائقي، لأن المرء يؤدي دورا في مواجهة دور شخص آخر مرتبط بوضع مضاد، فالطبيب يلعب دوره كطبيب بالنسبة لدور المريض، وهو من الناحية العلاقية تركز على فكرة الاضطلاع بالدور".[3]

فالدور هو الوضع الذي يلعب شخص معين في موقف معين.

التعريف الاصطلاحي:

- " الدور هو الأسلوب الذي يؤدي به الشخص السلوك المطلوب منه في موقف ما حسب المعايير المرسومة"[4].

فالدور هو السلوك الذي يمارسه الفرد حسب معايير محددة.

---

[1] Bizo fatimatou**:l'entrepreneuriat féminin en Afrique** université de Tahoua Niger ، 2009، p 19

[2] قاموس الطالب: **مرجع سبق ذكره**، ص278.

[3] عبد الهادي الجوهري: **معجم علم اجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، 1999، ص94.

[4] اسماعيل محمد الزيود: **علم الاجتماع**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص126.

- " الدور عبارة عن مجموعة من السلوكيات التي يتوقع من الفرد الذي يشغل وظيفة معينة تأديتها"[1].

الدور هنا هو السلوك الذي يشغله الفرد في تأدية وظيفة معينة.

- " الدور هو الحقوق والواجبات والالتزامات التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص، فالدور ليس مرد فعل و إنما في واقع الأمر توقعات الفعل والسلوك الذي يصدر عن الآخرين".[2]

فالدور هو مجموع الحقوق والواجبات التي تميز الفرد، والتوقعات والسلوكات الصادرة عن الأفراد.

التعريف الاجرائي:

" الدور هو الفعل والسلوك الذي يصدر عن الفرد عند شغله لوظيفة أو موقف معين."

3- التنمية الإجتماعية:

3-1- التنمية:

التعريف اللغوي

- تنمية: نمو، تطوير.[3]
- " النماء، الزيادة، نمى، ينمي نميا ونماء زاد وكثر وربما قالوا ينمو نموا".[4]
- "التنمية هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه الى موضع آخر"[5].

التعريف الاصطلاحي:

- عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات، لمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع ".
- عرف دينهام التنمية:" الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع".
- يعرفها ماركس: " عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية ".[6]

---

[1] حسين رشوان: **علم اجتماع التنظيم الأبعاد المتعددة -النظريات البنائية الوظيفية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2018، ص194.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص155.
[3] **قاموس مدرسي عربي عربي**، مرشد الطلاب، منشورات المرشد الجزائرية، ص115.
[4] محمد عمر حساني: **"اللغة والتنمية، المعيقات والمحفزات"**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص542.
[5] **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متاح على الخط https://univ-chlef.dz ، في 2022/11/27، على 20:03.
[6] حاوشين ابتسام، محمد أمين سلامي: **اسهامات المرأة في التنمية المحلية –دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى العلمي الوطني تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية –تحديات وحلول-، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر، 10 أفريل 2017، ص376.

مما سبق التنمية هي مجموعة من الجهود المضبوطة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية في المجتمع

- تعريف ديفيد هارسيون: " التنمية هي تغير وتحسن جذري مقيم تقييما إيجابيا في مجمل الخبرة الأساسية...وهكذا فان التنمية هي حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها في إطار اجتماعي يختلف عن سابقه".[1]

فالتنمية هي حاجة يسعى الأفراد الى تحقيقها من خلال إحداث تغيير جذري إيجابي في كل مناحي الحياة.

- " التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وقد عرفت التنمية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الإداري المجتمع لتوجيه الفاعل بين الطاقات والإمكانيات الكائنة للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع، وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو ".[2]

هنا التنمية هي عملية يقوم بها الإنسان من أجل تحسين مستوى الإنتاجية من خلال إحداث جملة من التغييرات في المجتمع، وبالتالي الحفاظ على الاستمرارية.

- " التنمية من منظورها الإنساني هي توجيه الجهد الإنساني بأعلى درجات الكفاءة نحو التعامل مع عناصر الثروة المختلفة، على النحو الذي يولد قيمة مضافة يتحقق بها نمو المجتمع، أي استغلال الانسان للثروات المتاحة ومنه تحقيق نمو المجتمعات ".[3]

فالتنمية هي توجيه لجهود الأفراد واستغلال الثروات من أجل تحقيق نمو المجتمع.

- " التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية...الخ، ويمكن القول أنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الانسان للانتقال بالمجتمع من وضع الى وضع أفضل، وبما يتفق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ".[4]

---

[1] محمد ياسر الخواجة: **علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص31.

[2] محمد عبد الفتاح محمد: **التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2003، ص، ص 39،38.

[3] سامية حسن الساعاتي: **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص261.

[4] عبد الوهاب الجوهري: **معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1999، ص 7.

فالتنمية هي عملية مخطط لها يمكن أن تكون تنمية شاملة أو في احدى المجالات، تهدف الى الارتقاء بالمجتمع.

- " التنمية عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم ذلك وفق خطة مرسومة ".[1]

هنا التنمية هي عملية توحيد جهود المواطنين والحكومة، لاستغلال كافة الموارد والطاقات المتاحة من أجل تحقيق الرفاهية في المجتمع.

- " التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف، بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب فيها".[2]
- " التنمية عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته النشطة عن طريق أفراده وجماعاته وهيئاته، مع الاعتماد بأقصى درجة على هؤلاء الأفراد والجماعات والهيئات ".[3]

فالتنمية مما سبق هي عملية اجتماعية واقتصادية تهدف للتغيير الى حالة مرغوب فيها.

التعريف الاجرائي:

" التنمية عملية يقوم بها الانسان من أجل نقل المجتمع من حالة الى حالة أفضل، بمعنى أن اتجاه التنمية يكون دائما إيجابيا، وبالتالي تحقيق رفاهية للأفراد وتحسين حياتهم من خلال تجاوز العقبات والاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات."

3-2- المجتمع

التعريف اللغوي:

- المجتمع: مكان الاجتماع، الهيئة الاجتماعية في بلد ما.[4]

[1] حسان حفظي: **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 33.
[2] عبد الكريم بكار: **مدخل الى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار القلم، دمشق، بيروت، 1999، ص9.
[3] خيري خليل الجميلي: **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية البناء الاجتماعي للمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998، ص14.
[4] قاموس الطالب: **مرجع سبق ذكره**، ص 556.

التعريف الاصطلاحي:

- يرى جورج سيمل " أن الاجتماعية تضمن جملة العلاقات الاجتماعية التي تنفتح من أجل ذاتها أي أنه ليس لها وظائف نفعية لعقد علاقات انتقائية أو توافقية ".[1]

الاجتماعية هي مجموعة من العلاقات التي تتشكل بين شخصين أو أكثر.

- "المجتمع هو مجموعة من البشر الذين يقيمون إقامة دائمة على أرض محددة على شكل تجمع بشري ذو طالع أسري، وتسود بينهم علاقات اجتماعية قائمة على التكافل والتضامن والمنفعة المتبادلة خدمة لمصلحة أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية او المذهبية أو العرقية أو الجغرافية".[2]

المجتمع هو مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون في مكان واحد تربطهم علاقات اجتماعية، متضامنين مع بعضهم البعض بما يحقق مصلحة الجميع.

- " يشير المجتمع الإنساني الى ذلك العالم الكلي من الكائنات الانسانية التي يمكن أن يستقل أحدها عن الآخر والتي توحد الأبنية الثقافية من خلال عملية التفاعل، ويتطلب مجموعة من القيم والأنظمة لإخضاع مصالحهم الفردية للمصالح العريضة المتعلقة بدعم كل ما هو انساني بالضرورة، وهو بالتحديد عالمهم الاجتماعي".[3]

المجتمع هو مجموعة من الكائنات البشرية المرتبطة مع بعضها البعض، والمجتمع الإنساني يتطلب نظاما وقيما لخدمة المصلحة العامة.

التعريف الاجرائي:

"المجتمع هو مجموعة من الأفراد يعيشون في رقعة جغرافية محددة، تجمع بينهم قيم وعادات وتقاليد مشتركة، يتفاعلون فيما بينهم مشكلين بذلك علاقات اجتماعية خدمة لمصالح العامة، وتجمعهم مصالح مشتركة يسعون الى تحقيقها وفي طريقهم الى ذلك ينتظمون بشكل تلقائي".

[1] جان فرنسوا دورتيه: **معجم العلوم الإنسانية**، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 21.

[2] عدنان أبو مصلح: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 418 ،419.

[3] عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1998، ص ص 202،203.

3-3- التنمية الاجتماعية:

التعريف الاصطلاحي:

- تعريف ريتشارد وارد: " يرى أن التنمية الاجتماعية منهج علمي واقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع"[1].

فالتنمية الاجتماعية هي من الإجراءات لضبط وتوجيه المجتمع من خلال الاهتمام بالعنصر البشري بالدرجة الأولى.

- يعرفها البعض: " هي عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد الى أقصى حد مستطاع أو هي اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يحقق عن طريق إشباع الاحتياجات.".[2]
- التنمية الاجتماعية هي: " الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي".[3]

فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي يبذلها الأفراد لإحداث تغيير في المجتمع، من أجل تحقيق نمو هذا الأخير وذلك بالاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقة المتاحة.

- " التنمية الاجتماعية عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين جماعات المجتمع، من خلال دعم التفاعل فيما بينهم وزيادة معدل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والادراك لاحتياجات الآخرين (الشعور بالآخر)، وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، وكلما شارك المواطنون في تحديد مسار التنمية كلما أدى ذلك الى عدم شعورهم بالعجز أو الإحباط، وكلما أدى هذا بدوره الى تحقيق برامج التنمية لمقابلة احتياجات المجتمع بواقعية ".[4]

التنمية الاجتماعية هي عملية تنمية قيم التعاون بين الأفراد ودعم تفاعلهم وتنمية شعورهم بالآخر في إطار جماعي، ومنه معرفة احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها فعليا.

---

[1] **المرجع السابق**، ص203.
[2] محمد عبد الفتاح محمد: **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 51،520.
[3] محمد ياسر الخواجة: **مرجع سبق ذكره**، ص32.
[4] أحمد مصطفى خاطر: **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية-نماذج الممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2002، ص24.

التعريف الاجرائي:

" التنمية الاجتماعية هي عملية تستهدف المورد البشري بالدرجة الأولى لأنه هو أساس تنمية المجتمع حيث تسعى الى تنمية طاقاته ومهاراته وتنمية علاقاته وروابطه مع الآخرين لتسهل عليه الحصول على حياة أفضل ومواجهة الصعوبات والعراقيل التي قد تمس الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقيمية وغيرها."

سابعا –النظريات المفسرة للدراسة:

1– النظريات المفسرة لمتغير المرأة المقاولة:

1–1– النظرية السلوكية: أول من يبرز في هذه المقاربة هو ماكس فيبر (max weber) والذي قام بتحديد نظام القيمية كعامل أساسي يفسر سلوك المقاولين على أنه سلوك يقوم على أساس الاستقلالية وتملك السلطة، وهو ما يجعل دورهم يختلف عن دور مدير المؤسسة.

لكن دون شك يعتبر ماك ليلاند (maque liland)أول من أعطى الدافع للعلوم السيكولوجية للولوج الى عالم المقاولة. قدم ماك ليلاند تعريف للمقاول على أنه " هو فرد يسهر على مراقبة إنتاج غير موجه لاستهلاكه الشخصي، فمثلا يعتبر مسير وحدة إنتاجية للحديد في الاتحاد السوفياتي مقاولا. في الواقع ركز ماك ليلاند في داسته على مسيري المؤسسات الكبيرة، ورغم أن دراسته مرتبطة بشكل كبير بالمقاولاتية، فإن كتاباته لا توضح أي علاقة بين الرغبة في تحقيق الذات والانطلاق في إنشاء مؤسسة، فحدد ماك ليلاند الرغبة في تملك السلطة كصفة من صفات المقاول.

أما تيمون(timon) قد كشف أن الأفراد الذين اتبعوا سلسلة من برامج التكوين تهدف الى تنمية رغبتهم في تحقيق الذات، فقاموا بإنشاء مؤسسة بمعدل أكبر مما عليه الحال بالنسبة لبقية الأفراد[1].

ماك ليلاند يركز على البساطة، حيث حاول تفسير تطور رفاهية مجتمع ما بعاملين أساسيين فقط هما الرغبة في تحقيق الذات والرغبة في تملك السلطة، لكن يعتبر من الصعب تفسير السلوكيات من خلال عامل أو عاملين فقط سواء تعلق الأمر بالأفراد أو المؤسسات، وهنا نجد أن كارل ماركس ركز على دور الأيديولوجيات، في حين ركز ماكس و بير تاوني (max and tawni) على الأيديولوجية الدينية والعقائدية، أما بيدو وفاشي (bido and vachy) ركزا على الأيديولوجية الليبيرالية، وأشار بروخو (brokho) إلى أن الرابط الذي يجمع بين المؤسسة الصغيرة والرغبة في تحقيق

[1] صندرة سايبي: **"مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص 217، 218.

الذات هو جد قوي، رغم أنه لم يمكن إثبات ذلك، غير أن ماك ليلاند وبالتأكيد أبرز أن الانسان هو منتوج اجتماعي، وهذا ما يمكن من التفكير بأن الأفراد يحاولون إعادة تشكيل نموذجهم الخاص بهم.

في هذا السياق نجد أن دور النموذج يتم شرحه في ظل عدة حالات لاتخاذ قرار لإنشاء مؤسسة، ويمكن أيضا التفكير بأن الأمور متساوية، فكلما زاد عدد المقاولين في مجتمع ما كلما زاد عدد نماذجهم، مما يؤدي بدوره الى زيادة عدد الأفراد الذين يقومون بمحاكاة هذه النماذج، أي اختيار المقاولة كمسار مهني.[1]

1-2- <u>نظرية السمات الشخصية للمقاول:</u> حسب بابين (papin)هناك تعدد وتنوع كبير في الخصائص الواجب توفرها لدى المقاول بصفة عامة والمقاول الناجح بصفة خاصة، فليس بالإمكان اقتراح وصفة تسمح بالقول انه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات المكملة والمتممة لبعضها البعض والتي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة، وفي هذا الصدد يتفق أغلب الباحثين على تقسيمها إلى ثلاث أنواع رئيسية منها ما تعكس سلوك المقاول، ومنها ما ترتبط بالجانب الإداري، وأخرى تلتصق بالشخصية الإنسانية، حيث يمكن تلخيص هذه الأخيرة الى النقاط التالية:

– الحاجة إلى الإنجاز: بمعنى الحاجة إلى التفوق وتحقيق الهدف، فالمقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه، فالمقاول يسعى دائما لتحقيق الأفضل والعمل على الابتكار والتطوير.

– الاستعداد والميل نحو المخاطرة: ينبغي على المقاول أن يتسم بروح المخاطرة، ويضع تقديرا لمختلف المخاطر التي قد تواجهه في المستقبل سواء على المستوى المتوسط أو الطويل في إطار تطبيق رؤية مستقبلية، فكلما قل عدد الأشخاص زادت درجة المخاطر، لذلك نجد أن الشركات الصغيرة التي يملكها شخص واحد أو أكثر ميلا للمخاطرة من الشركات الصغيرة.

– الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقاول المقومات الذاتية والقدرات الفكرية في إنشاء المشاريع المختلفة، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشاكل ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها، إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس والقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها، والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 217، 218.

– التجديد والابداع: من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتوجاتها وهياكلها ومخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة الانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع، وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح المؤسسة الجديدة.

– الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف والغايات، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة، خاصة لما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية.

بالإضافة الى سمات أخرى مثل الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، القدرة على احتواء الوقت وحل مختلف المشكلات[1].

1-3- <u>النظرية الوظيفية:</u> ترى أن النوع الاجتماعي (الجندر) ما هو سوى ممثل لدور اجتماعي ثابت ومحدد ومقرر ومقنن ولا يتغير في المجتمع، ومضمون النظرية الوظيفية يكشف عن إشغال الرجل للدور الأدائي الوسيلي في المجتمع، في حين شغلت المرأة أدوار تعبيرية تقول عنها بأن هذه الأشغال مرتبة مسبقا لخدمة مصالح المجتمع، حيث أنها تمثل اعتلالا وظيفيا.

كذلك قال بعض منظري الوظيفية المعاصرين بأن هذه الطروحات تمثل طروحات وظيفية تقليدية، تركز على تنشئة الأفراد حسب أدوار مفروضة عليهم بالقوة، دافعها الرئيسي يكمن في خلق المفاضلة بين النوعين (الرجل والمرأة) مثل المفاوضة في الأجور.

تعتبر الوظيفية أدوار الجنسين ضرورة اجتماعية مبنية على استعدادات الرجل نحو المجال العام والمرأة نحو المجال الخاص، حيث تتسبب سلوكيات وسمات خاصة إلى الرجال والنساء الذين يفترض أن يعيشوا في أدوار اجتماعية متمايزة، والنتيجة الحتمية لذلك هي اعتبار الرجال أكثر كفاءة في عالم الشغل والنساء أكثر قدرة على إدارة الحياة الأسرية، ففي مجال المقاولة تفترض هذه النظرية أن النساء بخلاف الرجال لا يمتلكن الميزات الضرورية أو الكافية للنجاح، ومنه وضعت مجموعة محددة من الخصائص النسائية التي يمكنها أو لا يمكنها من العمل المقاولاتي.

حيث نجد الرؤية الوظيفية لأدوار الجنسين بوجه خاص في الأدبيات التي تهتم بتحديد الخصائص النفسية والشخصية أو النسق القيمي للنساء المقاولات، واستنادا الى هذه الخصائص تتم مقارنة المقاولين حسب الجنس من رجال ونساء لتحديد ملامح كل منهما، حتى يتسنى من خلالها تقييم أثرها في أداء المؤسسة.[2]

---

[1] حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال: **"السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصةالمقاولاتية"**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 1، جامعة بسكرة، جامعة البليدة 2، 2020، ص ص 54،55.

[2] معن خليل العمر: **علم اجتماع الجندر**، سدني، أستراليا، 2014، ص 270.

1-4- <u>النظرية النسوية الليبيرالية:</u> تفترض النظرية الليبيرالية النسوية التي تندرج ضمن التقاليد الإنسانية المبنية على قيم كونية، أن الاختلافات الموجودة بين الجنسين هي كخيال يضفي الشرعية على اللامساواة في التعامل مع الرجل والمرأة، ثم إن هذا المنظور ينطلق من مبدأ يقوم على تماثل الرجال والنساء، لكنهم يعاملون بلا مساواة بسبب خضوع المرأة للرجل في المجتمع. وفقا للأطروحة النسوية الليبيرالية، فإن النساء اللاتي يتمتعن بنفس قدرة الرجال على النجاح في الأنشطة المقاولاتية يتعرضن للتمييز في المعاملة، أو يواجهن حواجز تمنعهن من الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة، لذا فإن تجربة المرأة في المقاولة سوف تتأثر بحالة التبعية التي تخضع لها داخل المجتمع.[1] حيث تعتبر الليبيرالية النسوية أن الرجال والنساء لهم القدرة العقلية نفسها، وموقفها هذا جاء نتيجة لتأثرها بمذهب عصر التنوير الذي يقوم على العقلانية.[2]

يركز هذا المدخل بالأساس على أهمية تحقيق وإنجاز فرص متساوية لكل من الرجال والنساء دون أي تمييز بينهما، وكمت بينت لوربر (lorber) فإن" النسوية الليبيرالية نجحت في القضاء على العديد من العقبات التي تقف في وجه النساء للدخول إلى مجالات العمل التي كانت حكرا على الرجال، كما أنها ساعدت على المساواة في الأجور بين الجنسين".

وفقا لكامبل وواسكو (cambul and wassco) فإن " النسوية الليبيرالية قد دافعت عن حقوق المرأة من داخل النظام ذاته، فمن خلال دعواتها المختلفة مثل التشريع للمساواة بين الجنسين، والمساواة في الأجور وفرص العمل المتاحة فإنها سعت إلى تغيير البنية القانونية للمجتمع مع الإبقاء عليه والحرص على مؤسساته".[3]

هذه النظريات تفسر موضوع الدراسة من خلال أن النشاط المقاولاتي يعتبر مسار مهني، يتميز صاحبه بمميزات وخصائص من بينها الاستعداد والميل للمخاطرة والثقة بالنفس بالإضافة إلى القدرة على الابداع والابتكار. وتفسر هذه النظريات متغير المرأة المقاولة من خلال سلوكها، فهي تتميز بالمثابرة والرغبة في التغيير وروح المخاطرة تميزها عن غيرها من النساء تمكنها من ممارسة النشاط المقاولاتي وكلها سمات ودوافع تحفز مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية، وترى أن النوع الاجتماعي ما هو سوى ممثل لدور اجتماعي ثابت ومحدد ومقرر ولا يتغير في المجتمع، ومنها ما تدعو للمساواة بين الجنسين من حيث الأجور وفرص العمل المتاحة، ونجحت في القضاء على العديد من العقبات التي تقف في وجه النساء للدخول في مجال المقاولة.

---

[1] كريستينا كونستانديس: **"المقاولة النسوية"**، ترجمة بن سبع محمد عبد الرؤوف، مجلة إضافات، العدد 46، مركز دراسات الوحدة، لبنان، 2019، ص ص 120- 122.

[2] عصمت محمد حوسو: **الجندر-الأبعاد الاجتماعية والثقافية-**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص168.

[3] صالح سليمان عبد العظيم: **"النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي"**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، الملحق الأول، الجامعة الأردنية، 2014، ص 641.

2- النظريات المفسرة لمتغير التنمية الاجتماعية:

2-1- **الاتجاه السلوكي:** توجه الأفراد على انتهاج تصور جديد يقوم على سلسلة من القيم والسلوك والحوافز، فكثيرا ما تفسر الدافعية الفردية هذا الاتجاه كأساس لبناء تنمية اقتصادية، فنظرية الحاجة للإنجاز أو الدافعية الفردية تعد تطور أساسي كونها حركة تفاعلية تقوم على جملة من العوامل والأسباب التي تدعو إلى ذلك، حيث بانعدامها لا يعني ثمة حاجة للإنجاز كالتاريخ والثقافة والسياسة والقانون الإداري والتعليم والسياسات العامة وغيرها، الأمر الذي جعل من حركية القدرة التفاعلية تسيطر على الإنجاز التنموي، وعليه فإن **ماك ليلاند** حاول الربط بين القيم والدوافع برفع معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشؤون الآخرين مثل العدالة، الاستثمار والاهتمام عن طريق لفت درجة الوعي حول غاية واحدة هي الحاجة وما بعدها.

لكن ما جاء به ليفرت هيجن (livert higen) على أن الوصول إلى مستوى معين من الإبداع العلمي هو الذي يقوم بخلق التنمية الاقتصادية. إذا كانت التنمية تقوم من هذا المنظور على أساس تحديد الصفات السلوكية والنفسية للإنسان إلا أن الإنسان بطبعه مازال متخلفا لا على دخول المعترك التنموي فحسب، بل بمساءلته كمنطلق أساسي يحدد بموجبه علاقاته بهذا الواقع المتردي الذي يدعوه بطريقة أو بأخرى إلى تقمص واقع آخر وهو الواقع الغربي تحديدا.

كما يحاول هذا الاتجاه السلوكي ربط الدعوة بالإنجاز التي تبدأ من الدافعية الفردية سلفا كونها تعمل على تحقيق رسالة التنمية كهدف وذلك بتخطي المراحل التالية:

- تطوير دافعية الإنجاز.
- تحديد القيم والدوافع في رفع معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الاهتمام بشؤون الآخرين.
- حشد مصادر الإنجاز العالية السائدة في المجتمعات المقدمة.
- هناك علاقة إيجابية بين البروتسنتية والحاجة إلى الإنجاز وهنا يتضح التأكيد على القيم الذاتية.[1]

2-2- **الاتجاه البنائي الوظيفي:** يعتمد الاتجاه الوظيفي على عدة مسلمات رئيسية:

- المجتمع نسق يتضمن فيه الكل عدد من الأجزاء المتداخلة هذا الكل يأتي قبل الأجزاء أي أنه لا يمكن فهم أي جزء بمعزل عن الأجزاء الأخرى.
- العلاقة بين الأجزاء والكل علاقة وظيفية أي أن تداخل الأجزاء هو تداخل وظيفي فثمة تساند متبادل بين الأجزاء، وهذا التساند والانسجام المتبادل يساهم في الحفاظ على الكل.

[1] ميلود عامر حاج: **علم اجتماع التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، دس، ص ص 100-104.

لقد أشار تالكوت بارسونز(talcott parsons) إلى الانسجام والتساند بين العناصر المكونة للنسق الاجتماعي، عندما تحدث عن ضرورة تساند بين الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

هنا يطرح تساؤل عن كيفية تصور الفكر الوظيفي للعملية التي يتم بها تحقيق التنمية في الدول المتخلفة، ويمكن القول في البداية أن النظريات التي تندرج ضمن هذا الاتجاه الوظيفي تشترك في مجموعة من الفروض منها:

- اعتبار التخلف حالة متأصلة في شعوب مجتمعات العالم الثالث.
- أن التخلف والسير في طريق التنمية يقتضي الأخذ بنفس الأسلوب الذي اتبعته الدول المتقدمة في تحقيق تقدمها.
- إغفال متعمد لدور الاستعمار التاريخي في تخلف العالم الثالث.
- أن أهم ما تشترك فيه هذه النظريات إغفالها الأبعاد التاريخية والخصوصية المجتمعية والثقافية لدول العالم الثالث.
- عجزت هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير، وذلك لسيطرة نزعة التحيز العنصري لأيديولوجية محافظة تدعم مصالح الرأسمالية في المحافظة على أوضاع التخلف في العالم الثالث.

من أشهر الاتجاهات النظرية التي تندرج تحت هذا الاتجاه التنموي التنموي " اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات"، ويرتبط هذا الاتجاه بعالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز وتلاميذه مثل هوسلتز، ويقوم هذا التيار على أساس النظر إلى التنمية باعتبارها عملية اكتساب خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص للتنمية، وبتطبيق هذه الخصائص وترتيبها ترتيبا منطقيا ليصبح لدينا نموذجان يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكيفية نموذج للتقدم وآخر للتخلف.

ذهب هوسلتز(hostler) إلى أن هناك ثلاث متغيرات للنمط يمكن أن تنطوي على أهمية في دراسة التنمية والتخلف، فالمجتمعات المتقدمة تشهد متغيرات العمومية والتوجه نحو الأداء وتخصيص الدور، بينما تشهد المجتمعات المتخلفة المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية العزو وتشتت الدور، معنى هذا أن التنمية عملية اكتساب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها، وينظر لهذه العملية على أنها نقطة البداية لإحداث التنمية[1].

2-3- <u>المدخل الاجتماعي للتنمية:</u> يركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية، والذي أشار إليه روس تحت عنوان العملية، ولقد عبر عنه كاري تحت عنوان مدخل العمل المجتمعي المتكامل، كما عبر عنه ساندرز (sanders) بمدخل العملية والمنهج والنشاط.

لقد أثبتت دراسات الخدمة الاجتماعية النظرية والتطبيقية وكذلك دراسات علم اجتماع التنمية أن الجوانب الإنسانية أو البشرية أو الاجتماعية لها دور كبير في نجاح أو إخفاق التنمية الاقتصادية.

[1] حسان حفصي: **مرجع سبق ذكره**، ص60.

كما أثبتت الدراسات أن عدم مرونة البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والحراك الاجتماعي وشيوع أنماط من العادات والمعتقدات، خاصة ما تكسب الفرد سمات الخضوع والاستسلام وعدم الرغبة في بذل مجهود من أجل تحسين مستوى المعيشة، كل هذه العوامل تقضي على خطط التنمية في مهدها، ومن هنا تركز العملية على تنمية ديناميكيات التفاعل الداخلي في اتجاه يحقق القضاء على اللامبالاة والسلبية لدى أفراد المجتمع، والعمل على زيادة مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات مجتمعهم، أي أن هدف العملية هو تحويل أبناء المجتمع الى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي.

من رواد هذا المدخل روس وكذلك وليم لبنان الذي حدد ثلاث أبعاد للمشاركة المجتمعية هي المشاركة في اتخاذ القرارات، المشاركة في الأنشطة والمشاركة في القيم التنموية.

لقد أكدت دراسات الأمم المتحدة الأمريكية على أهمية العامل البشري في التنمية، حيث تؤكد على أن التقدم الاقتصادي في الدول النامية يستند في الجزء الأكبر منه على الاستثمار البشري وليس على رأس المال على أساس توسيع آفاق الانسان، من خلال برامج التثقيف ورفع كفاءته المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب.

كما يمكن أن توصف عملية تنمية المجتمع على أساس أنها عملية تربوية، وهذا هو الجانب الثاني للمدخل الاجتماعي للتنمية، ويشترك هذا الجانب مع العملية في تركيزه على المشاركة أي مشاركة أفراد المجتمع بصورة فعالة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية[1].

2-4- **<u>المدخل الاقتصادي للتنمية:</u>** يحاول العلماء الذين تبنوا هذا المدخل معالجة قضية التنمية من خلال مفاهيم متعددة مثل الدخل القومي، متوسط الدخل الفردي، والمقارنة بين الدول النامية والمتقدمة على أساس ذلك، وبالتالي يرون أن مسيرة التنمية في تلك الدول النامية ينبغي أن تكون مماثلة لمسيرة التنمية في الدول المتقدمة.

كما يرون أن التنمية الاقتصادية هي تلك السياسات المقصودة والمخططة، والتي تستهدف إقامة وتدعيم هيكل اقتصادي جديد يصبح قادرا على رفع مستوى الإنتاج والدخل القومي، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد ورفع المستوى المعيشي بصفة عامة.

كما يعتبر الزيادة في متوسط دخل الفرد مؤشر للتنمية الاقتصادية، ويقصد بها الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الإنتاج السائدة، ويعتبر الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية وحدها بمثابة استراتيجية منعزلة، فالكثير من الكتابات الحديثة في التنمية اتجهت نحو توضيح العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص ص 94-131.

على سبيل المثال يذهب بزكسي (bizeskey) الى أن التنمية الاقتصادية ترتبط الى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية، ويؤيده في ذلك دافيد رايت (david rite) الاقتصادي الأمريكي، حيث يشير في هذا الصدد الى أن العوامل الرئيسية المؤدية الى التنمية هي غير اقتصادية وغير مادية الطابع، ويعني في ذلك أهمية الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

هذه النظريات تفسر موضوع الدراسة من حيث أن الفرد له دوافع شخصية واهتمام بشؤون الآخرين، واهتمت أساسا بتحديد الصفات السلوكية والنفسية للفرد، والتي من شأنها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتركز على قيام الفرد بإحداث التنمية الاجتماعية ومساهمته الى حد كبير في نجاح أو فشل التنمية، ومنه فالمرأة المقاولة كفرد من المجتمع إذا كانت مؤهلة فهي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال ما تملكه من مؤهلات وقدرات.

3- النظريات المفسرة لدور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

3-1- نظرية المرأة في التنمية: برزت هذه المقاربة في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة غياب المرأة عن النظرية والممارسة التنموية، حيث وجدت أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإن غاية هذه المقاربة هو إشراك المرأة في العمليات التنموية، وعمدت إلى مجموعة من الاستراتيجيات منها تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة، تحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية، ولهذا تم عقد العديد من المؤتمرات التي تدعم دور المرأة وتلغي التمييز بينها وبين الرجل في المؤتمر العالمي الأول بالولايات المتحدة 1947 إعلان العقد الخاص بالمرأة 1975-1985. وفي هذا المجال تم ربط قضايا المساواة بين الجنسين بمساعي التنمية، وأكدت هذه المؤتمرات على الدور الإنتاجي للمرأة الذي كان وقفا على الرجل ويستفيد منه، بالإضافة إلى أنها تقوم بدور هام في المبادلات الاقتصادية كالنسيج وتربية المواشي وكذلك مستخرجات الحليب، دون التنازل عن الوظائف المنزلية كأم تحرص على تربية أبنائها. ومن خلال هذه المساهمات التي برزت بها المرأة وانعقاد العديد من المؤتمرات التي تفعل من خلالها دور المرأة في المسار التنموي، وانتقل الاهتمام بها عربيا من خلال عقد الجامعة العربية مؤتمرا إقليميا في القاهرة 1972 بعنوان" المرأة العربية والتنمية الوطنية"، وجاءت مشاريع المرأة في التنمية نتيجة الادراك بأن مساهمات المرأة لم تأخذ بعين الاعتبار مما أدى الى فشل العديد من جهود التنمية، فقد تم تطوير مشاريع المرأة في التنمية بهدف اشراك النساء في المساعدات والمبادرات التنموية بوصفهن مشاركات ومستفيدات.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 131-140.

3-2- <u>نظرية الجندر في التنمية:</u> جاء هذا الاتجاه بهدف تنمية المرأة أو محاولة إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية وتزامن ذلك مع فترة الثمانينات وبداية التسعينات، حاول هذا الاتجاه تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة وإدراك الأسباب التي تكمن وراء تحقيق الأدوار الثانوية، في حين نجد أن كل من المرأة والرجل يساهمان في مشاريع وبرامج التنمية، ولقد جاء هذا المدخل لتنظيم العلاقات بين المرأة والرجل وأخذ أدوار المرأة والرجل في الحسبان لدى المخططين، والإقرار بأدوارهما الإنتاجية والمجتمعية المتكاملة عن طريق الإقرار بمجهودات كل من المرأة والرجل في بناء المجتمع، بالإضافة إلى تأثير كل من الرجال والنساء على مشاريع التنمية، وكذلك الاستفادة تكون وتعود على الطرفين دون التمييز بينهما، ويهدف هذا الاتجاه إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لكي تكون عنصرا فاعلا في المجتمع[1].

تفسر هذه النظريات موضوع الدراسة في إبراز دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية، من خلال إشراك المرأة في العمليات التنموية من خلال بعض الاستراتيجيات، وتهدف إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مساعدات النساء التنموية بوصفهن مشاركات ومبادرات. بالإضافة إلى محاولة إدماج المرأة مع كافة الأنشطة الحياتية والمشاركة في مشاريع وبرامج التنمية بهدف تمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وغيرها، لكي تكون عنصرا فاعلا في المجتمع.

[1] بحري دلال: **"النظرية النسوية في التنمية"**، مجلة الفكر، العدد 11، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص ص 76 ،77

سادسا: الدراسات السابقة.

1-الدراسات الخاصة بمتغير المرأة المقاولة

1-1-الدراسات الأجنبية

- دراسة بعنوان: ريادة الأعمال النسائية في السنغال نحو نموذج ريادة الأعمال "الضرورة" في البلدان، إعداد ف. يسمين، ابراهيم دالي ضيوف، تخصص موارد بشرية، السنغال،2013.

توصلت الدراسة إلى أن مجال ريادة الأعمال النسائية يعتبر حديث نسبيا، وأنه منذ سبعينات القرن الماضي أصبح من الضروري أنه لا ينبغي اعتبار المرأة عوامل غير نشطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل كعنصر مهم، لا توجد فروق بين الجنسين في أساليب الإدارة، فيما يخص تمويل الأعمال التي تديرها النساء فغالبا ما يستثمرن أقل من الرجال فعند إنشاء أعمالهن التجارية تفضل استخدام مدخراتهن الشخصية بشكل أساسي أو القرض من العائلة أو الأصدقاء بدلا من اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية مثل التمويل المصرفي، كذلك تواجه النساء صعوبات تتعلق بالقوالب النمطية المتعلقة بالجنس مثل الوضع الأسري والمستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي.[1]

- دراسة بعنوان: دينامية ريادة الأعمال للمرأة الكاميرونية، دراسة حالة لتطوير الأعمال، من إعداد كاثرين نيكول وبيلوافودة، تخصص علوم الإدارة، الكاميرون، 2014.

توصلت الدراسة إلى أن تطوير أعمال النساء يتطلب دعم الشركات في مشاريع التنمية، وتساهم النتائج في توعية السياسة بشأن الجهود المبذولة لإشراك رائدات الأعمال في تنمية البلاد، ولم يعد الأمر مجرد مسألة تعزيز ريادة الأعمال النسائية من خلال تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة التي تقودها وتديرها النساء مع ظهور ديناميات ريادية حقيقية للمرأة في القطاع الرسمي.[2]

---

[1] F.Yassmine et Ibrahima Daly Diouf**: l'entreprenariat féminin au Sénégal est une nécessité dans les pays**, Dakar, Sénégal, Mai 2013.

[2] Catherine Nicole **: dynamisme entrepreneurial des femmes camerounaises –étude de cas sur le développement des entreprises-**, université Purdue, l'école académique établie, majeure en sciences de gestion, 2014.

– دراسة بعنوان: ريادة النساء من السكان الأصليين قيود المناهج الحالية ووجهات النظر الداخلية الجديدة، من إعداد صوفي بريير، ماريبير تريمبلاي وازابيل اوكلير، كندا، 2017.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توجد تدابير دعم جديدة ومتمايزة تلبي احتياجات نساء الشعوب الأصلية بشكل أفضل وتمكنهم من تنظيم أنشطة مشتركة (على سبيل المثال اجتماعات المائدة المستديرة) وأنشطة محددة مع هذه الهيئات لبدء التغييرات المعنية، وجود الكثير من العقبات ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية(التمييز على أساس الجنس، العنصرية، السياق الأسري...) وبالتالي فإن المبادرات التي تهدف إلى تعديل مواقف وتصورات كل النساء والجهات الفاعلة في بيئتهم المعيشية ستسمح لهم بالنظر في ريادة الأعمال مهنة أكثر كحياة وخيار مهني، كذلك تطوير روح المبادرة بين نساء الشعوب الأصلية من الضروري فهم الديناميات الأساسية والتعليمية والثقافية إلى جانب المشاريع قصيرة المدى مثل إنشاء شبكات دعم مرتبطة بمشروع ريادة الأعمال، فإن إنشاء مساحات تعليمية وتعزيز الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الوعي الريادي بين الشابات يمثل وسيلة ذات صلة على المدى الطويل، وهكذا يمكن مضاعفة الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال في المدارس وإنتاج المعلومات في شكل مكتوب أو رقمي من أجل الإعداد الأفضل بشكل فردي وجماعي لمشروعهم الريادي.[1]

التعقيب على الدراسات السابقة:

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في تركيزها على المرأة المقاولة بصفة عامة وليس من جانب دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية ومساهمتها في بناء وتطوير المجتمع بل من ناحية تطويرها للمشروع واستفادتها الفردية الخاصة منه، وأفادت هذه الدراسة في معرفة وتعميق فهم أهمية المقاولة النسوية ودورها في تحقيق ذاتها، وفي إثراء التراث النظري من حيث إيجاد مؤشرات تدل على الجوانب الاجتماعية التي تؤثر على عمل المرأة المقاولة مثل السياق الأسري وغيرها.

[1] Sophie Brier,Marbière Tremblay et Isabelle Auclair **:" pionnière des femmes autochtones, limites du curriculum et nouvelles perspectives d'initiés"**, journal de recherche féministe, tome30, no10, université Laval, Canada, 2017.

1-2-الدراسات العربية:

- دراسة بعنوان أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا -دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016-، من إعداد مصطفى صافي ومحمد الطراونة، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، الأردن، 2016.

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي والذي من خلاله جمعت البيانات بصورة منتظمة، تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي حصلن على تمويل مالي لإقامة مشروعات إنتاجية خاصة بهن واللاتي يقمن في ريف رام الله والبيرة، يتكون عدد مجتمع الدراسة من 750 امرأة بناء على سجلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp)، مكتب فلسطين، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، واتحاد الشباب الفلسطيني، ووزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية والكائنة في مدينة رام الله، وذلك من خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 2006-2016، ونظرا لكبر حجم الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونة من 150 امرأة، واللاتي شكلن نسبة 20% من المجتمع المبحوث، وتم قبول 142 استبانة منها بنسبة 94.7% من جميع الاستبانات.

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على استقلالها ماديا تبعا للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع) وللكشف عن مصدر تلك الفروق فجاءت ما بين فئتي عزباء وأرملة لصالح فئة عزباء، فالنساء العازبات لا تقع عليهن التزامات مادية اتجاه أسرهن، كما تبين وجود فروق بين فئتي متزوجة وأرملة لصالح فئة متزوجة على اعتبار أن المطلقة يقع على عاتقها قصرا الالتزام اتجاه أبنائها وأسرتها وهذا ما يؤدي إلى ضعف استقلالها المادي، في حين أن المرأة المتزوجة يكون بالدرجة الأولى الالتزام تجاه الأسرة مطلوب من رب الأسرة (الزوج)، كذلك لا توجد فروق بين متوسط إجابات النساء الريفيات في محافظة رام الله والبيرة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على تقسيم العمل داخل المنزل تبعا للمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية وملكية المشروع).[1]

[1] مصطفى صافي، محمد الطراونة: **أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا -دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016**، كلية الاداب، الجامعة الأردنية، الأردن، 2016، متاح على الخط https://journals.najah.edu، في 2022/12/21، على 18:14.

– دراسة بعنوان: ريادة الاعمال النسائية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية تحليل ثلاث ملفات تعريفية لرائدات الاعمال في المغرب، من إعداد كريستينا كونستا نتينيديس، منال العبوبي، نورا سلمان واني كورينة، المغرب،2017.

اعتمدت الدراسة مقابلات متعمقة شبه منظمة مع 60 سيدة اعمال مما سمح لهن بالتعبير عن أنفسهن وخبراتهن الفردية، تتكون العينة من ثلاث فئات رائدات الأعمال في القطاع الرسمي في المغرب: –رائدات الأعمال بعد أن أنشأت أو استحوذت على مؤسسة تجارية مسجلة قانونيا مهما كان حجمها (شركة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة) وقطاعها (تجارة، خدمات، صناعة) – المرأة التي تمارس مهنة حرة كعاملة حرة، المتعاونات بعد أن أنشأت مشروعا تعاونيا.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تأثير ديناميات النوع الاجتماعي في ممارسة أنشطة ريادة الأعمال النسائية مع تأثيرات مختلفة لكل واحدة من أنشطة المجموعات، وتدفع نتائج البحث إلى إنشاء نظام بيئي يعزز ريادة الأعمال بشكل عام في المغرب والنساء على وجه الخصوص، مع الأدوات القانونية والسياسية والتي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية ومن المميزات نجد الدوافع الريادية، الاكراه والفرصة، عدم الثقة في مهارات المرأة، هيمنة القيادة الاستبدادية على الرغم من انتشارها في المغرب، لكنها لا تزال غير مقبولة عندما يتعلق الامر بالقيادات النسائية، وكذلك هيمنة الثقافة الأبوية.[1]

تعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات على الدراسة الحالية في موضوع الدراسة حيث اهتمت بمتغير واحد وهو المرأة المقاولة أما الدراسة الحالية فربطت المتغير بمتغير التنمية الاجتماعية ومدى مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق هذه التنمية ، فيما يخص أدوات جمع البيانات فإن الدراستان اعتمدتا على استمارة قياس الاتجاهات في حين اعتمدت الدراسة الحالية استمارة الاستبيان، كما استفادت من الدراسات في اختيار الموضوع والتي ساهمت في ضبط والتعرف أكثر على ما يؤثر على المرأة المقاولة من ثقافة أبوية، حالة اجتماعية، مستوى تعليمي... وكذلك من منهج الدراسة فقد استخدمت الدراسات المنهج الوصفي في معالجة موضوع الدراسة. أما فيما يخص العينات فقد اختارتا العينة القصدية والعشوائية المنتظمة أما الدراسة الحالية اعتمدت العينة القصدية.

[1] كونستا نتينيديس وآخرون: **"ريادة الاعمال النسائية في المجتمع يمر بمرحلة انتقالية: تحليل ثلاث ملفات تعريفية لرائدات الاعمال في المغرب"**، المجلة الدولية pme، المجلد 3-4، المغرب، 2017.

1-3- الدراسات المحلية:

- دراسة بعنوان: المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع (2000-2016) من إعداد حمزاوي حسيبة، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، تيزي وزو، 2018/2017. [1]

هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز الوجود القوي للنساء في الحياة العامة، وكذلك استعراض إسهامات المرأة في مجال المقاولاتية والعراقيل التي تواجهها. انطلقت الدراسة من الأسئلة الآتية ما المقصود بالمقاولاتية؟ ما واقع المقاولة النسوية في ولاية تيزي وزو؟ ما صعوبات النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر؟ وفيما تتمثل إنجازات المرأة المقاولة؟

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك نقص كبير في الوجود النسوي في مجال المقاولاتية في الولاية وهذا راجع إلى جملة من الصعوبات التي تقف أمام نجاح المرأة وعدم تحررها من الفكر التقليدي والمحافظ السائد في تلك المنطقة لا سيما في القرى والمداشر. بالرغم من ذلك استطاعت بعض النساء تخطي هذه الصعوبات بالاستمرار والإصرار من أجل إثبات ذواتهن في المجال الاجتماعي والاقتصادي وكسر كل الطابوهات التي تقف ضد تقدم المرأة وتطورها.

- دراسة بعنوان: المرأة المقاولة واشكالية القيادة، إعداد درهمون رويدة، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، مستغانم، 2020/2019.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المرأة المقاولة وإشكالية القيادة ومحاولة الكشف عن أثر خصائص القيادة النسوية في المجال المقاولاتي، ومعرفة كيفية توظيف المرأة المقاولة قدراتها الريادية في قيادتها لهذا النوع من المجال وكذلك تحسين دور المرأة القيادي في الجال الريادي.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي: ماهي الخصائص القيادية والكاريزمية التي توظفها المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي لإدارة أعمالها؟ والفرضيات التالية:

- للمرأة الجزائرية خصائص قيادية البتي تجعلها قائدة ومسيرة في أي مشروع مقاولاتي.

-المرأة الجزائرية قادرة على تخطي والخروج من الأزمات التي تواجهها عبر مسارها المقاولاتي[2].

[1] حمزاوي حسيبة: **المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع (2000-2016) -دراسة حالة المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017.

[2] درهمون رويدة: **المرأة المقاولة واشكالية القيادة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة)، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020/2019.

اعتمدت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة الذي يندرج ضمن المناهج الوصفية وتقنيات جمع البيانات تمثلت في المقابلة، الملاحظة، الوثائق والسجلات، وتم حصر عينة البحث في 7 نساء مقاولات تم الاتصال بهن عن طريق عينة كرة الثلج.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: المرأة المقاولة هي كل امرأة أنشأت مشروعها الخاص وهناك عدة مصادر لتدعيم وتمويل المشاريع للمرأة المقاولة وتحتاج إلى دعم مالي لبداية نشاطها، كما أن المقاولة النسوية استطاعت أن تثبت كفاءتها وقدراتها في قيادة وإنشاء مشروعها الخاص بها بالرغم من احتلال الرجال النسبة الكبرى من امتلاك المشاريع إلا أنها استطاعت منافستهم في جميع المجالات.

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة من أهم الآليات التي تدعم المرأة المقاولة لإنشاء المشاريع الصغيرة، أما فيما يتعلق بمواصفات القيادة فإن معظم النساء المقاولات يعتمدن على أنفسهن بشكل أولي وعلى العائلة بشكل ثانوي في تسيير مقاولاتهن ويلعب التكوين دورا هاما في قدرة النساء المقاولات على التسيير، ومعظم النساء المقاولات اتجهن إلى هذا الميدان رغبة في الربح والتحقيق المادي.

أهم الصعوبات التي تواجه المقاولات تكمن في صعوبة الحصول على التمويل بسبب الضمانات والشروط غير المناسبة كرهن العتاد وكذا العوائق التقنية وندرة المواد الأولية وغلائها وأخيرا أغلب النساء المقاولات يتمتعن بخصائص ريادية في إنشاء وإدارة المشاريع من خلال تحمل المخاطر والمسؤولية والمبادرة والإبداع وتمثل المقاولاتية النسائية مصدرا واسعا للابتكار وخلق فرص العمل للنمو الاقتصادي.

- دراسة بعنوان: الصعوبات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر-دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة-، إعداد ريم لونيسي، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، باتنة، 2020/2019.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات الانسداد البيروقراطي التي من شأنها أن تعيق وظيفة الوكالة السياحية بما فيها تعقد الإجراءات البيروقراطية والبحث في أبعاد الروح المقاولاتية لدى المقاول السياحي الجزائري والتي تعبر عنها كل من المبادرة والمخاطرة والعقلانية التي يجب أن يتمتع بها المقاول السياحي والتعرف على الجوانب التي تم إغفالها من قبل مقاولي السياحة عند التخطيط وإعداد البرامج السياحية،[1]

[1] ريم لونيسي: **الصعوبات التنظيمية للمقارلاتية السياحية في الجزائر -دراسة ميدانية لوكلات السياحية في مدينة باتنة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2020/2019.

السعي للتعرف على الحالة الشبكية في العملية الاتصالية التي تقوم بها الوكالة السياحية ضمن القطاع السياحي مع مختلف المتعاملين وأخيرا محاولة الكشف عن الجوانب اللاوظيفية في العلاقة الرقابية التنظيمية على الوكالة السياحية ومدى التزام المقاولين السياحيين باللوائح والقواعد الرسمية وإغفالهم للإبداع والمبادرة.

انطلقت من تساؤل رئيسي تمثل في ماهي عناصر التفاعل بين ثقافة المقاولة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول؟ وبأي منطق يسير المقاول الشاب مقاولته الصغيرة؟

جاءت الفرضيات كالآتي:

الفرضية الرئيسية: تواجه المقاولاتية السياحية باعتبارها إطارا تفاعليا يجمع بين فعل وفاعل ومنظمة مجموعة من الصعوبات التنظيمية.

الفرضيات الفرعية:

- تشكل البيروقراطية معوقا تنظيميا لوظيفة الوكالة السياحية.
- يعد غياب روح المقاولاتية للمقاول في الوكالة السياحية معوقا تنظيميا لوظيفتها.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يساعد على وصف وتحديد الصعوبات التنظيمية التي تواجهها المقاولاتية السياحية في الجزائر تحديدا دقيقا وموضوعيا من ثم التعبير عنها كميا وكيفيا من خلال جمع البيانات من ميدان الدراسة وتبويبها ومناقشتها وتحليلها، أما تقنيات جمع البيانات فتمثلت في المقابلة (الالكترونية وشخصية)، المحادثة الهاتفية، الوثائق والسجلات، الملاحظة، الاستمارة، وطبقت على عينة حيث أجريت الباحثة مسحا لجميع الوكالات السياحية الناشطة في مدينة باتنة والتي بلغ عددها 49 وكالة رفض 5 مقاولين سياحيين تسلم الاستمارة.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تشكل كل من تعقد الإجراءات الهرمية وطول مدة الإجراءات معوق لوظيفة الوكالة السياحية ويتمتع المقاولون السياحيون بالروح المقاولاتية، كما أن عملية التخطيط تتأثر بمجموعة من العوامل تجعلها معوقا تنظيميا للمقاولاتية السياحية، تتحول عملية الاتصال إلى معوق تنظيمي إذا ما غابت عنها الوسيلة الملائمة والتوقيت المناسب وأخيرا تعد الرقابة سلاح ذو حدين حيث أن شدتها وتعدد أساليبها قد يعيق محاولة المبادرة وتحول دون أي تجديد أو إبداع.

– دراسة بعنوان: المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية –الجزائر، الأردن ولبنان نموذجا–، من إعداد ملاك بوعمران، تبسة، ديسمبر2020.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المقاولاتية ومفهوم المرأة المقاولة وكذلك محاولة التعرف على خصائص المرأة الريادية ومحاولة تحديد واقع المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي هو: ما هو واقع المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية؟ وانبثقت عنه فرضيات:

– هناك توجه نحو العمل المقاولاتي من قبل المرأة في كل من الجزائر، الأردن، لبنان.

– هناك اختلاف في معدل النشاط الريادي للمرأة في بعض الدول العربية.

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاطلاع على مجموعة من المراجع النظرية لبناء الإطار النظري للدراسة واثرائه وبالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة الحالة للتعرف على واقع المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية.

توصلت إلى النتائج الآتية: في الجزائر استطاعت الحكومة من خلال برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجيه جهود القوى العاملة النسوية إلى اختيار العمل الحر الريادي كخيار وظيفي مستقبلي، كما أنه تسعى معظم النساء إلى ممارسة أنشطة ريادة الأعمال في المراحل المبكرة بدافع الفرصة ففي عام 2016 بلغ مؤشر إجمالي النشاط الريادي للسيدات اللواتي مارسن ريادة الأعمال في المراحل المبكرة بدافع الحاجة 37 % مقارنة مع 56 %بدافع الفرص.[1]

[1] ملاك بو عمران: **"المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية -الجزائر، الأردن، لبنان نموذجا-"**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 1، العدد 2، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2020.

– دراسة بعنوان: المقاولاتية كآلية تمكن المرأة من انشاء مؤسسات صغيرة، من إعداد بلقاسم بودالي، تيسمسيلت، مارس 2021.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمرأة المقاولة، إبراز دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية، والتعريف بالخصائص المميزة للمرأة المقاولة، وإبراز الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية وتوضيح مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة بما في ذلك الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة.

انطلقت من تساؤل رئيسي تمثل في هل تعد المقاولة النسوية كآلية تمكن المرأة من المبادرة في إنشاء مؤسسات صغيرة؟

توصلت الدراسة إلى أن المرأة المقاولة هي كل امرأة تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية لتأسيس مؤسسة لوحدها او برفقة شريك آخر مع تمويلها وإدارتها بطريقة إبداعية لتحقيق النجاح، أما العوامل التي دفعت بالمرأة للولوج إلى عالم المقاولاتية تأتي في مقدمتها رغبتها في الاستقلالية وإثبات ذاتها وإبراز قدراتها على الابتكار والمبادرة وكذا صنع القرار إضافة إلى رغبتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتسابها لمكانة داخل المجتمع.

المرأة المقاولة تتصف بعدة مميزات تمكنها من النجاح هي الخصائص الاجتماعية المرتبطة ببنيتها وقدرتها على التوفيق بين حياتها ومسؤوليتها اتجاه المقاولة، إضافة إلى الخصائص الذاتية المرتبطة بمدى توفر روح المبادرة لديها وكذا تميزها وقدراتها وامكانياتها، ناهيك عن الخصائص التنظيمية المرتبطة بقدرتها على إدارة الوقت والتنظيم، أما الخصائص الذهنية فترتبط بسرعة فهمها واستيعابها وقدرتها على التخطيط وربط الأنشطة والوظائف وأخيرا تلعب المقاولة النسوية أدوار مميزة على المستوى الاجتماعي وكذا الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق نمو اقتصادي وكذا عدالة اجتماعية وإعادة توزيع الثروة مع خلق فرص عمل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسات على الدراسة الحالية في موضوع الدراسة حيث اهتموا بمتغير المرأة المقاولة وإشكالية القيادة وأخرى اهتمت بالصعوبات التنظيمية للمقاولاتية أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بدور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية، فيما يخص المنهج فإن الدراسات السابقة اعتمدت على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي، أما الدراسة الحالية فاعتمدت المنهج الوصفي فقط، وبالنسبة للعينات فإن الدراسات السابقة اعتمدت على العينة القصدية وأجرت كذلك المسح الشامل والدراسة الحالية اعتمدت على العينة القصدية،

واعتمدوا في جمع البيانات على كل من المقابلة، الملاحظة، الاستمارة، وثائق وسجلات والمحادثة الهاتفية، أما دراستنا فاعتمدت على الاستمارة.

استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في إثراء الجانب النظري من خلال التعرف على المرأة المقاولة وأهم ما تتميز به، وأهم الدوافع التي دفعت بها للدخول في هذا المجال، ومدى مساهمتها في الرفع من الاقتصاد وتنمية المجتمع، وإبراز الوجود المقاولاتي للنساء وكذلك التعرف على أهم الصعوبات التي قد تواجه المقاولة بصفة عامة والمقاولة النسوية بصفة خاصة.

2- دراسات خاصة بمتغير التنمية الاجتماعية:

2 -1- الدراسات العربية:

- **دراسة بعنوان: أبعاد أزمة التنمية في المجتمع النفطي المثال الكويتي، إعداد علي أحمد الطراح، بيروت، لبنان،2004.**

تعد هذه الدراسة دراسة نقدية لسياسة التنمية التي انتهجتها الكويت منذ بداية تصدير النفط، وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات التي بدورها تشكل محاور أساسية لموضوع الدراسة، والتساؤلات نوردها كما يلي؟ كيف يؤثر وضع الكويت في الاقتصاد العالمي على هيكلها الاقتصادي وعلى هيكل قوة العمل؟ كيف يؤثر البناء الطبقي السائد في الكويت على مستقبل تطور قوة العمل المحلية؟ كيف يؤثر استغلال النفط على توزيع قوة العمل المحلية؟ إلى أي حد تم دمج قوة العمل المحلية في القطاعات الاقتصادية الجديدة؟ هل بمقدور النظام التعليمي بالكويت أن يوفر للاقتصاد في المدى المنظور قوة عمل مدربة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ولهذا المنهج مزايا عديدة فهو يمكننا من دراسة القضايا المختلفة المرتبطة بالعمالة الوافدة والعمالة المحلية في إطار تطورها وفي إطار علاقتها ببعضها البعض، وفي الماضي وفي الفترة الراهنة، ولقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة ومتعددة: الدراسات الاكاديمية وعلى تقارير ودراسات حكومية وأخرى صادرة عن منظمات دولية، خاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي[1].

[1] علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو: **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دراسات في اثار العولمة والتحولات العالمية،** دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص ص 175 -193.

توصلت الدراسة إلى: أن المدخل السليم لدراسة الكويت يبنى على الربط ما بين البنى الاجتماعية والسلطة السياسية، وعلى تفاعلها مع البيئة الخارجية إقليميا ودوليا، وينطلق هذا الربط من مفهوم الريع والدولة الريعية، وما يحمله هذا المفهوم من دلالات وأبعاد تؤثر في إدراكنا للواقع الكويتي الراهن، وتساعد على استقراء المستقبل وخصوصا بعد التجربة الكارثية التي مر بها المجتمع الكويتي نتيجة للغزو العراقي وما تبعه من عواقب، وهنا يكون يمكن تقديم تساؤلات محددة يمكن أن تشكل أرضية الانطلاق في دراسة مستقبلا لآفاق التنمية في الكويت، فهناك مستويات النمو قد تدهورت بعد تحرير الكويت إلى مستويات أدنى من تلك التي كانت سائدة قبل الغزو، ولا يمكن فصل هذا عن الآثار المدمرة للغزو على كل الأصعدة، فالمجتمع الكويتي يمر بأزمة حادة متفاقمة وإن كانت جذورها خارجية في الأساس، ولما كانت الأزمة تشكل مفترق طرق أمام النظام الاجتماعي– السياسي فإما أن يخرج هذا النظام سليم معافى بعد اكتساب قدرات تكيف مع الأوضاع الجديدة، وأما ان يقف عاجزا حيال نتائج الأزمة فيصاب بالركود والانكسار، في ظل هذا نتساءل هل طرأت تغيرات على البناء الاجتماعي للمجتمع الكويتي تقدما أو تراجع بعد الغزو؟.

التعقيب على الدراسة السابقة:

اختلفت هذه الدراسة على الدراسة الحالية في المنهج حيث اعتمدت الدراسة السابقة على المنهج التاريخي بينما الدراسة الحالية على المنهج الوصفي أما فيما يخص أدوات جمع البيانات فالدراسة السابقة اعتمدت على مصادر متنوعة: دراسات أكاديمية، تقارير ودراسات حكومية وأخرى صادرة عن منظمات دولية، أما الدراسة الحالية اعتمدت على الاستمارة.

استفادت هذه الدراسة من الدراسة السابقة في إثراء الجانب النظري من خلال التعرف على أبعاد التنمية من حيث أخذ تصور مبدئي حول التنمية وأهميتها.

2-2- الدراسة المحلية:

- دراسة بعنوان: واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر -دراسة مقارنة-، إعداد معوشي عماد، الجزائر، 2021. [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم بنود التنمية الاجتماعية، دراسة واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر، ودراسة واقع التنمية الاجتماعية في مصر بالإضافة الى معرفة مكان القوة والضعف لكل من الجزائر ومصر في مجال التنمية الاجتماعية.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي: ماهو واقع التنمية الاجتماعية في كل من الجزائر ومصر؟ وهل هناك تباين واضح في مستواها بين كل من الدولتين المدروستين؟

والفرضيات التالية:

- يتعلق مفهوم التنمية الاجتماعية بما يحصل عليه الفرد من رعاية وخدمات عمومية.

- تعرف التنمية الاجتماعية في الجزائر تباينا من مكوناتها، حيث تأرجح بين الإيجابي والسلبي ومن بند لآخر من بنود التنمية الاجتماعية.

- تتقارب التنمية الاجتماعية بين الجزائر ومصر لكونهما دولتين ناميتين.

اعتمدت المنهج التحليلي والمقارن، لكون الدراسة لا تعتمد على التنظير لهذا الموضوع بل تعتمد دراسة الواقع المعاش في الآونة الأخيرة للتنمية في كل من الجزائر ومصر ولا يأتي هذا الا بتحليل البيانات المتاحة.

توصلت إلى النتائج الآتية: الدولة المصرية تعرف ارتفاعا كبيرا في السكان، وكذا الناتج المحلي الإجمالي ولكن بصفة أقل مما أدى الى تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي على عكس الدولة الجزائرية التي عرفت ازدياد من نصيب الفرد من الناتج المحلي للفرد بسبب انخفاض معدل السكان.

هاجس البطالة لا زال يؤرق الدولتين ولا توجد أفضلية من ذلك بين الدولتين، ويظهر ذلك أيضا في مؤشرات الفقر العالمية التي وضعت الدولتين في نفس الترتيب والذي كان متأخرا نوعا ما مقارنة بالدول المتقدمة وحتى بعض البلدان النامية، ولكن على مستوى الدول العربية فالترتيب كان مقبولا نظرا لتردي الحالة الاقتصادية لها.

[1] معوشي عماد: **"واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر -دراسة مقارنة-"**، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، جامعة المدية، الجزائر، 2021.

مسألة التعليم تضل تلاحق البلدان النامية وخاصة في سن الشباب حيث لاحظنا معدلات أمية في وسط الشباب الذكور والإناث وهذا غير مقبول بالرغم من التحسن الملاحظ في الثلاث سنوات الأخيرة وخاصة في عصر أصبحت فيه التطبيقات التكنولوجية تطغى على الحياة اليومية في الدول المتقدمة ويجعل من تعميمها في كل من الجزائر ومصر أمرا صعبا إذا لم تضع حدا نهائيا لمسألة انتشار الأمية على الرغم من نسبتها الضئيلة وربما من أسباب ذلك الحجم المتدني للإنفاق على التعليم.

في نفس السياق يعمل هذا على تأخير تصنيف البلدين من مؤشر التنمية البشرية حيث لوحظ تصنيف الجزائر أفضل من تصنيف مصر ولكن يبقى الترتيب متأخرا بالمقارنة مع دول العالم فيما يخص انتشار سوء التغذية ما زال الأمر يثير الكثير من الجدال نظرا للمقومات الكبيرة التي تحويها البلدين في المجال الزراعي، وهذا يؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة للأفراد ويزيد من التكاليف الصحية فيما بعد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في الموضوع حيث اهتمت الأولى بواقع التنمية الاجتماعية في كل من الجزائر ومصر واهتمت الثانية بدور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، أما فيما يخص المنهج فاعتمدت الدراسة السابقة المنهج التحليلي والمقارن والدراسة الحالية المنهج الوصفي، وأفادت الدراسة الحالية من خلال إثراء التراث النظري فلقد تناولت موضوع واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر من خلال محاولة تسليط الضوء على أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية منها مؤشر معدل السكان، التعليم والأمية، الصحة... وهذا ما يتوافق مع الدراسة الحالية في محاولة الكشف عن الدور المحوري الذي تقوم به المرأة المقاولة في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية.

3- دراسات خاصة بدور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

3-1- الدراسات العربية:

- دراسة بعنوان: أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادتها للأعمال -دراسة تطبيقية على مدينة أبها-، إعداد أريج حسن الصقور وآخرون، السعودية، 2022 [1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى المساندة الاجتماعية لدى رائدات الاعمال في مدينة أبها، التعرف على مستوى ريادة الاعمال لدى رائدات الاعمال في مدينة أبها، التعرف على المردود الاقتصادي

[1] أريج حسن الصقور وآخرون: **أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادتها للأعمال -دراسة تطبيقية على مدينة أبها-** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد6، العدد2،السعودية، 30 يناير 2022، ص-ص 61-85.

والاجتماعي لرائدات الاعمال في مدينة أبها، الكشف عن وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المساندة الاجتماعية وريادة الأعمال لدى رائدات الأعمال.

انطلقت من تساؤل رئيسي هو ما أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادتها للأعمال؟ وفرضيات هي توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المساندة الاجتماعية وريادة الأعمال لدى رائدات الأعمال في مدينة أبها، توجد فروض ذات دلالة إحصائية في المساندة الاجتماعية لدى رائدات الأعمال في مدينة أبها تعزى لمتغيرات الدراسة الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، السن، عدد الأبناء، نوع النشاط، المؤهل).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكي يتم قياس مستوى المساندة الاجتماعية لدى رائدات الأعمال عينة الدراسة ومستوى ريادة الأعمال لديهن وتحليل العلاقة بين مستوى المساندة الاجتماعية وريادة الأعمال لدى رائدات الأعمال عينة الدراسة، طبقت الدراسة على عينة عشوائية من رائدات الأعمال بمدينة أبها بالمملكة العربية السعودية، وبلغ حجم العينة 409 رائدة أعمال بمدينة أبها.

توصلت إلى النتائج الآتية: جاء مستوى المساندة الاجتماعية لدى رائدات الأعمال في مدينة أبها بدرجة متوسطة، وجاءت الإستفادة من المبادرات الوطنية الداعمة لريادة الأعمال بدرجة كبيرة حيث تسهم هذه المبادرات في تمويل المشروعات الريادية وتيسر إجراءات بدئها، وحل المشكلات التي تواجه رواد الأعمال.

مستوى تطبيق مبادئ ريادة الأعمال أدى رائدات الأعمال في مدينة أبها جاء بدرجة كبيرة، ومن أهم الممارسات تشجيع الآخرين على ممارسة ريادة الأعمال، تعمل رائدات الأعمال في مدينة أبها على مواجهة التحديات التي تواجه ريادة الأعمال والتكيف مع المتغيرات والعمل على دراسة السوق ومتطلباته.

تهتم رائدات الأعمال في أبها بالاستعداد لدخول مجالات العمل الجديدة وتطوير الخبرات والمهارات والتخطيط للتوسع في المشروعات، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية (السن، عدد الأبناء، المؤهل)، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل وذلك لصالح فئة دراسات عليا.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كون أن الأولى اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي، أما بالنسبة للعينة فقد اعتمدت على عينة عشوائية في حين الدراسة الحالية اعتمدت على العينة القصدية، ومن أهم نقاط التوافق بين الدراستين هو الاشتراك في متغيري الدراسة (التنمية الاجتماعية، المرأة المقاولة)، حيث أفادت الدراسة الحالية في إثراء التراث النظري ببعض مؤشرات التنمية الاجتماعية والمتمثلة في الحالة الاجتماعية، المؤهل، نوع النشاط.

3-2- الدراسات المحلية:

- دراسة بعنوان: دور المرأة المقاولة في التنمية، من إعداد بوديسة أحمد، العربي عبد الصمد حمزة، البليدة، 10 افريل 2017[1].

هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الكبيرة لدور المرأة في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها لمناصب الشغل الدائمة، وخلق المنافسة بين الرجل والمرأة في ميدان الشغل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي هو: ما هو دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: على الرغم إن الإقبال النسبي للمرأة المقاولة لميدان الأعمال الاقتصادية في السنوات الأخيرة إلا أن نسبة المشاركة في المقاولاتية تبقى ضعيفة مقارنة مع الرجل فقد يكوم للمرأة توجه نحو المقاولة إلا أن هذا لا يكفي وحده لإنجاز مشاريع اقتصادية بل هناك عدة ظروف من شأنها أن تشجعها كالظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أهم الأسباب المساعدة على إقبال النساء على المقاولة هو توفرهن على المستوى التعليمي الجيد الذي يسمح لهن من إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة وتوجد تأثيرات للعادات والقيم السائدة في المجتمع على التوجه المقاولاتي للمرأة

كما أن هناك اقبال كبير على قطاع الخدمات بالنسبة للمرأة وهذا من خلال نسبة المؤسسات المنشأة التي بلغت 37% في المؤسسات ذات الطابع الشخص الطبيعي و39% في المؤسسات ذات الشخص المعنوي إضافة إلى الميول إلى قطاع الإنتاج السلعي بنسبة 25% في إطار المؤسسات ذات الشخص المعنوي و9% ذات الشخص الطبيعي، ونجد أن فئة النساء هي الأكثر استفادة من القروض مقارنة بالرجال وهذا بغرض إنشاء المؤسسات الاقتصادية وهذا يدل على مدى اهتمام المرأة بالمقاولة.

[1] بوديسة أحمد، العلابي عبد الصمد حمزة: **دور المرأة المقاولة في التنمية**، الملتقي العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية-تحديات وحلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 277-292.

– دراسة بعنوان: الفعل التنموي الانثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا، إعداد سطوطاح سميرة، عنابة، 2015[1].

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المرأة المقاولة في الجزائر والاطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر ورصد مختلف الجوانب المتغيرة في حياتها الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الكشف عن مختلف الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاولة وكيفية تعاملها معها.

انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي هو كيف تساهم المرأة المقاولة بما تنشئه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة في عملية التنمية وما هي الصعوبات التي تواجهها؟ وانبثقت عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي: ماهي طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل الفئة النسوية؟ هل منحت الدولة الدعم المالي والإداري والقانوني الكافي للمرأة المزاولة نشاط المقاولة؟ هل هناك برامج تدريبية مخصصة للمرأة المقاولة في الجزائر؟ ما هي الصعوبات التي تعرقل عمل المرأة المقاولة؟

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وأدوات جمع البيانات تمثلت في الاستمارة، طبقت على عينة عشوائية تتكون من صاحبات المشاريع كما تم تحديد حجم العينة بـ 200 امرأة صاحبة مشروع تنشط في محيط ولاية عنابة بشرط ان تكون المرأة صاحبة المشروع وتديره بنفسها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الدور التقليدي للمرأة قد تحول بعمق فدراسة الموازنات العائلية بالارتباط مع تفاصيل الحياة اليومية تظهر لنا التحولات البنيوية والتحولات الثقافية التي تظهر في الحياة العائلية الحالية مع ذلك ظلت المرأة مخيرة في كثير من الأحيان بين أسرتها وطموحها، كما أن المرأة تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأساسية للمهمات البيتية وتتمتع بوقت فراغ أقل مما يناله الرجل، كما تواجه المتزوجة عبئا ثقيلا في حالة وجود أطفال صغار، لإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية يجب تحديث الأسرة بما يسمح لها القيام بوظائف اقتصادية إما عن طريق العمل بشكل جزئي أي مؤقت في الوحدات الإنتاجية أو عن طريق إحداث مقاولات فردية صغيرة.

كما أنه لابد أن نذكر أن هناك عائلات كانت السبب في دفع المرأة الى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع، فالعائلات التي تمتلك مقاولات يكون هدفها في الغالب تنمية ثروتها وزيادتها ويكون ذلك بإشراك كل أفرادها فالمهم في هذه الحالة ليس جنس الفرد ولكن قدراته وكفاءاته وقد فسحت المجال أمام النساء ليكن سيدات أعمال يمارسن المقاولة برغبة منهن في بعض الأحيان وبسبب رغبة العائلة في أحيان أخرى فالدولة بما توفر لقطاع المقاولة بصفة عامة والذي تستفيد منه المرأة المقاولة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

[1] سطوطاح سميرة: **"الفعل التنموي الانثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا"**، مجلة التسيير والاقتصاد، الجزء 3، العدد 1، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015.

لا تختلف الدراسات السابقة والدراسة الحالية من ناحية موضوع الدراسة فكل منهم اهتم بالمرأة المقاولة والتنمية، كما أنه من ناحية المنهج اعتمدوا على المنهج الوصفي، وأداة جمع البيانات تمثلت في الاستمارة. إلا أنهم اختلفوا في العينة فاعتمدت إحدى الدراسات على عينة عشوائية والدراسة الحالية اعتمدت على العينة القصدية. ولقد أفادت الدراستان السابقتان الدراسة الحالية في إثراء الجانب النظري في مجال المرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية من خلال إبراز دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث أنها توفر مناصب عمل، كما أن نسبة مشاركة المرأة أقل من الرجل في المقاولة ومن أهم الأسباب الدافعة بالنساء لإنشاء المشروعات الصغيرة هو المستوى التعليمي الجيد وللعادات تأثير على المقاولة النسوية في المجتمع، وعليه فإن المرأة المقاولة تساهم بشكل فعال ومباشر في تنمية مجتمعها اقتصاديا حتى وإن كان بنسبة أقل من الرجل، كذلك التعرف على أهم الصعوبات والصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة منها أنها تتحمل مسؤولية المنزل بالإضافة إلى عملها المقاولاتي ولكن تم وضع حل لهذه المشكلة حيث أن إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية يتطلب منها العمل بشكل جزئي أو إنشاء مقاولات مصغرة، وتوجد من النساء من لها دافع لإنشاء هذا النوع من المشاريع كما أنه توجد بعض العائلات هي التي تدفع بالنساء للولوج ضمن هذا الميدان.

خلاصــة:

في هذا الفصل تم تحديد الإطار المفهمي والنظري للدراسة، بداية من صياغة الإشكالية وتحديد الفروض وأهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع، والأهمية والأهداف المرجوة منه. كما تم التطرق إلى ضبط مجموعة من المفاهيم نظريا واجرائيا حتى يتسنى للقارئ فهم معناها والقصد من استعمالها في الدراسة الحالية، والمتمثلة في المرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية. بالإضافة إلى عرض النظريات التي حاولت تفسير الدراسة، وتم الاعتماد على دراسات سابقة من أجل إعطاء صورة واضحة وشاملة عن موضوع الدراسة الحالية.

الفصـــــل الثـــــــــــاني:
سوسيولوجيــا المــرأة المقـــــاولة

الفصـل الثانــي: سوسيولوجيـا المرأة المقاولــة.

تمهيـد

أولا–التطور التاريخي لخروج المرأة لميدان العمل.

ثانيا–أهمية المقاولة النسويـة.

ثالثا–الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية.

رابعا–العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولـة.

خامسا–آليات دعم الدولة للمقاولة النسوية.

سادسا–نماذج عربية عن المقاولة النسوية.

سابعا–مجالات مساهمة المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

خلاصــة

تمهيد:

تزايد مؤخرا الاهتمام بالنشاط المقاولاتي خاصة المقاولة النسوية، كما أوضحت أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية الاجتماعية والنمو وخلق مناصب عمل، إضافة إلى تحقيق الثروة والإبداع والارتقاء بالمستوى المعيشي، فهي من أبرز أنواع المقاولات التي تسعى الدولة إلى تطويرها وذلك بتشجيع التوجه المقاولاتي لدى المرأة. ولقد برزت فئة المقاولات الجزائريات في السنوات الأخيرة كفئة اجتماعية تأخذ طريقها للانتشار وتوسع قاعدتها، فالمرأة الجزائرية صاحبة الأعمال أثبتت حضورها كفاعل ناشئ ومؤثر في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، واختارت عالم المخاطرة وبعث المشاريع الخاصة.

أولا–التطور التاريخي لخروج المرأة لميدان العمل:

إن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة حددته أسباب مختلفة تماما عن الأسباب التي تحدد وضع النساء في المجتمع، وهنا يقول أنجلز "أن الشعوب التي تؤدي نساؤها أعمالا أشق مما نتصور تكن للمرأة احتراما أعمق مما يكنه الأوروبيون لنسائهم، وإن الحالة الاجتماعية للمرأة في المدينة وهي المرأة المحاطة بالاحترام الزائف والمبعدة عن كل عمل حقيقيا، كما أن حالة المرأة التي كانت تؤدي أشق الأعمال في عصري الوحشية والبربرية والتي كان قومها ينظرون إليها على أنها سيدة حقيقية بحكم طبيعة وضعها".

بعد ذلك تغير وضع المرأة نتيجة انتشار تربية القطعان الحيوانية واستخدام المعادن ثم ظهور الزراعة، فأصبحت الزوجة تشترى ويدفع فيها قيمة مقابلة، وكذلك كان الحال بالنسبة للقوة العاملة وخاصة بعد أن خرجت القطعان من ملكية القبيلة ودخلت في ملكية الأسرة، وكانت هذه الثروات الجديدة سببا في تحطيم المجتمع المؤسس على عائلات مكونة من فردين وقبائل منتسبة للأم، وبازدياد الثروة الحيوانية المملوكة للرجل ازدادت أهمية الرجل في العائلة وتفوق وضعه على وضع المرأة، كما أصبح الرجل يميل الى توجيه النظام التقليدي للوراثة لمصلحة أولاده، وقد سيطر الرجل على السلطة في المنزل، ومن هذا التطور يمكن اعتبار العائلة الزوجية بالمعنى الحديث أنها العائلة القائمة على أساس سيادة الرجل، وهدفها انجاب أطفال غير مشكوك في أبوتهم حتى يرثوا ثروة أبيهم.

عند الإغريق قد انحط شأن المرأة نظرا لسلطة الرجل ولم يظهر الزواج باعتباره توافقا بين الرجل والمرأة بل على العكس، فقد ظهر الزواج باعتباره خضوعا من جنس الى جنس آخر.

أما الرومان فكانت نظرتهم للعائلة أعمق من نظرة الإغريق، فقد كانت المرأة عندهم أكثر حرية واحتراما، وكان الروماني يعتقد أن إخلاص زوجته مضمون بما له من حق في قتلها، كما كان في استطاعة الزوجين حل الرابطة الزوجية متى شاء أحدهما.

ومع ظهور الألمان في التاريخ تقدم نظام الزواج فكانوا يثقون في قدسية الزواج، كما كان الرجل قانعا بزوجة واحدة تعيش في عفة وإخلاص واقتصر تعدد الزوجات على رؤساء القبائل وأصحاب الألقاب، واحتلت النساء مكانا مميزا وكان لهن نفوذا في الشؤون العامة.[1]

[1] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، دس، ص ص 34،38.

ومنذ أن اتسعت رقعة الصناعة واضطرت المرأة للانتقال الى السوق والمصنع أصبحت مورد رزق للعائلة وفقد الرجل أساس السيطرة، كما أصبح أساس الزواج هو العلاقات الشخصية. وبالنظرة إلى المساواة القانونية العلاقة بين الرجل والمرأة في الزواج نجد أن عدم المساواة بين الاثنين أمام القانون، هو شيء سببته الظروف الاجتماعية وليس بسبب السيطرة الاقتصادية على النساء.

ولم تعد المرأة للإنتاج إلا مع ظهور الصناعة الحديثة، ولكن بطريقة تجعلها حينها تؤدي واجباتها العائلية

وكل هذا يوضح أن منذ بداية البشرية لعبت المرأة أدوارا مختلفة فرضتها عليها ظروف المجتمع الذي سيطر عليه الرجل بعد أن تحددت العلاقة بين الرجل والمرأة، وبعد ما إن دخلت المدنية في طور الزراعة وحين طلب منها المشاركة في الإنتاج سواء في المصنع والحقل، اندفعت للعمل مع ما صادفها من صعاب

وتحققت مكانة المرأة، وأصبح العمل خارج المنزل أمرا لا يتعارض مع طبيعة المرأة الأنثوية، فهو نوع من النشاط الإيجابي من الممكن أن تقوم به طالما يطلب منها المجتمع ذلك، وطالما أن هذا النشاط لا يتعارض مع دورها الرئيسي في الحياة وهو الإنجاب، فضلا عن أنه يحقق لها الحياة إلى جانب الرجل سواء في البيت أو خارجه[1].

هناك اتجاه عالمي يتزايد يوما بعد يوم نحو إعطاء المرأة حرية أكثر وذلك بعد أن ثبت أنه ليس هناك فروق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالذكاء والمهارات والقدرات، وفي حالة وجود فروق كثيرة بينها فيما يتعلق بهذه العوامل، فإنها عندئذ تكون نتيجة الثقافة لا الفطرة، وهي تتبع من الأنماط المحدودة التي يسمح بها للنساء إذا ما قيست بالمجالات الواسعة التي تحول للرجال، ويعتبر المجتمع الصناعي الحديث الأول الذي أعطى للمرأة حقها في أن تعمل مستقلة عن زوجها، وفتح لها مجالات عديدة من العمل في مختلف الأنشطة، وقد أدى التعليم والنمو الاقتصادي إلى اختفاء النظرة التقليدية لعمل المرأة تدريجيا، وأصبحت المرأة واعية ولها الحق في التصرف، كما اختفت النظرة التقليدية على أنها النصف العاطل من المجتمع، وأصبحت تشارك الرجل في كسب العيش وأصبح زيادة دخل الأسرة عن طريقها ضرورة اقتصادية.

عندما أقرت المجتمعات الإنسانية حق المرأة ومشاركتها في العمل الإنتاجي، أصبح لكل من الزوجين حق حرية اختيار المهنة وحرية المشاركة في مجالات العمل وفي اتخاذ القرارات، وأدى عمل المرأة إلى زيادة استقلالها الاقتصادي، وأصبحت تتمتع بمكانة اجتماعية كذلك والنهوض بالمجتمع وتنميته.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص38.

[2] ايمون باتلر: **مدخل الى ريادة الأعمال**، ترجمة محمد مطيع، المركز العربي للأبحاث، الرباط، 2021، ص ص 32،35.

ثانيا-أهمية المقاولة النسوية

للمقاولة النسوية أهمية كبيرة تكمن في:

1-امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة: تؤدي المشروعات المقاولاتية دورا مهما في خلق فرص عمل جديدة، حيث تؤدي رائدات الأعمال دورا رئيسيا في امتصاص البطالة، إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسط تكلفة العمل في المنظمات الكبيرة، أي أن تكلفة فرصة العمل في المنظمات الكبيرة هي أضعاف التكلفة في المنظمات الصغيرة، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لها، ويعزز قدرتها على توظيف الأيدي العاملة وبموارد مالية محدودة نسبيا.

2-المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المرأة المقاولة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تلائم عمل المرأة، تلائم عمل المرأة، مما يدعم دور المرأة في تكوين الدخل وكذلك تساعد في بناء الاقتصاد الوطني.

إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالخياطة، صنع الحلويات التقليدية... الخ.

3- الحد من هجرة السكان من الريف الى المدن: يعد وجود نساء مقاولات ومنظمات صغيرة في الاقتصاد الوطني احدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن التي تتركز فيها عادة منظمات كبيرة. لذا لا بد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة،

وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاهتمام بالمقاولين والمنظمات الصغيرة، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة.

4- المساهمة في تحقيق تنمية المجتمع: حيث تعد رائدات الأعمال ومن خلال مشروعاتهن قادرات على تهيئة تنمية إقليمية كفؤ متوازنة، يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم الحاجة إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

[1] مصطفى كافي، يوسف كافي: **إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**، الدار الجزائرية، الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص56.

كما تساهم المرأة المقاولة في تنمية المجتمع من خلال الدخل المناسب لها والذي يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات معيشتها وممتلكاتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي، بالإضافة الى تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات، كذلك استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية، وأيضا فالمقاولة النسوية أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع، وكذلك المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة.[1]

ثالثا–الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية

تشير البعض من الدراسات إلى أنه ليس هناك فروقات كبيرة بين المرأة المقاولة والرجل المقاول في الأبعاد الشخصية والممارسات والدوافع السلوكية التي يتميز بها المقاولون التي تتضمن: المبادرة، حب الاستقلالية، حب الإنجاز، الإصرار على النجاح، الثقة في النفس، الميل للأخذ بالمخاطرة والإبداع.

لكن تبقى هناك فروقات قليلة بينهما في كيفية تسيير المشروع، فالمرأة المقاولة إذا ما قورنت مع الرجل المقاول من ناحية تسيير أمور المشروع، نجد بأن لديها قدرة على التكيف مع الظروف على نحو أكبر وتفويض الصلاحيات للغير، كما تعتمد على التخطيط طويل الأجل، ولديها حس اجتماعي أكبر من الرجل.

وأكدت دراسة قام بها البنك الدولي بأنه لا يوجد فروقات كبيرة بين المشاريع التي تملكها وتسيرها المرأة والتي يملكها ويتولى تسييرها الرجل، إذ تم إجراء هذه الدراسة بغية إلغاء التصور الشائع بأن مؤسسات الأعمال والتجارة التي تملكها النساء تكون في أغلب الأحيان ذات حجم صغير ، وأنها أقل تطورا وتعمل في اقتصاد الظل، حيث خلصت هذه الدراسة الى أن المشاريع التي تملكها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبنية على أسس ثابتة ومستقرة، له إنتاجية عالية وتستخدم تكنولوجيا حديثة، كما ترتبط بالأسواق العالمية مثلها مثل الشركات التي يديرها الرجل، أما على مستوى العمالة فالمقاولات النسوية تشمل بنية ضخمة من اليد العاملة المهنية ذات التكوين المتخصص.[2]

---

[1] بلقاسم بودالي: **"المقاولاتية كآلية تمكن المرأة المبادرة من إنشاء مؤسسات صغرة"**، مجلة شعاع للدراسة الاقتصادية، المجلد5، العدد 1، المركز الجامعي تيسيمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر، 2021، ص44.

[2] سطوطاح سميرة: **" الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا"**، مجلة التسيير والاقتصاد، الجزء 3، العدد 1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015، ص ص 97-100.

لكن هناك من يرى بأنه يمكننا التفريق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية من خلال الخصائص والمواصفات الشخصية للمقاول أو المقاولة وخصائص المؤسسة مثل: السن، المستوى التعليمي، الخبرة في مجال النشاط، مدى مساهمة المقاول في دخل الأسرة، طريقة بداية النشاط، مستوى الرضا، رقم الأعمال، عمر المشروع، عدد العمال، رأسمال المشروع وحجم المبيعات.

كما يلخص البعض الآخر كما سبق ذكره ويرى بأن الاختلاف بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية يمكن أن يظهر من خلال ثلاث عناصر وهي الصفات الشخصية للمقاول، خصائص المؤسسة، وطرق التسيير المتبعة.

لخص العديد من الباحثين جملة من خصائص المرأة الريادية أو المقاولة النسوية التي تميزها عن المشاريع الرجالية، ويمكن تحديدها في الجدول الآتي[1]:

جدول رقم (01): يوضح الفرق بين المقاولة النسوية والمقاولة الرجالية.

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طريقة التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
أقل سنا	أقل سنا وحجما	تفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي
تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق	تمركز النشاط المقاولاتي في القطاعات منخفضة النمو	تقوم بتحقيق للأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى
أقل كفاءة	ليس فيها شركاء	تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير
أقل خبرة في تسيير المؤسسات	أطول بقاء	لديها قدرات تفاوضية عالية
أقل خبرة في مجال النشاط	أقل نجاحا	أكثر حفاظا على الموارد وتوفيرا
أقل كفاءة في المستوى المالي	مردودية ونمو ضعيف	نمط تسييري مرن

(المصدر: ايمان ببة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزار، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص58.)

[1] **المرجع السابق**، ص 100.

رابعا–العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة:

1–العوامل الشخصية:

تركز العقلية القيادية على الفرص أكثر من تركيزها على المخاطر، وفي الواقع قد يكون رواد الأعمال ورواد الأعمال المحتملين متفائلين بشكل كبير، ويرون أن بإمكانهم إدارة وتسيير مشاريعهم وقد يكونون مخطئين لضرورة وجود معدل فشل في إنشاء هذه المشاريع.

أما الإبداع فهو أمر مهم وضروري، فالمقاولون الناجحون ملزمون بالتحلي بأخلاقيات عمل وبدافع وطموح قويين، ويتمتع كثير منهم بثقة ذاتية كبيرة وبتحفيز وبقدرات قيادية، فهم يميلون إلى التكيف، المرونة، والقدرة على التعامل مع الفشل والضغط، ويحتاجون إلى مهارات اجتماعية جيدة مثل القدرة على إقناع وكسب ثقة كل الموردين والمستثمرين وزملاء العمل والزبائن.

حيث يعتمد نجاح ريادة الأعمال على المعرفة واستيعاب التقنيات، كما يركز أيضا على بنية مهيكلة للأسواق، للمؤسسات وللأفراد، ويتطلب الإبداع والابتكار، والإدارة دعامة فكرية ترتكز على الحقائق والخبرة، وبالتالي فإن التعليم من الممكن أن يشكل عاملا إيجابيا في تعزيز ريادة الأعمال ومساعدة المقاولين على تحقيق النجاح.[1] كما أن المخاطرة تتطلب الربح والخسارة، وبالتالي على ممارسها تحمل المخاطرة، وهو السبب الذي غالبا ما يجعل المرأة تتخوف من مباشرة العمل المقاولاتي خوفا من الخسارة المحتملة.

يمثل الإدراك الوعي الحسي للأشياء أو الأحداث الخارجية الأكثر والأقل تعقيدا، حيث أن المستوى الأول من الإدراك يكون بظهور الشيء الذي يحدث ردة الفعل لدلى الأفراد، حيث وبشكل عام إدراك المرأة المقاولة لمخاطر وامتيازات مشروع معين يكون حسب المرأة المقاولة والمعلومات المتاحة.[2]

توصلت بعض الدراسات أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد، كما وجدت هذه الدراسات أن لنموذج مقاول تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد بطموحاتهم، اختياراتهم بأشخاص في نفس جنسهم، بمعنى أن المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولة ونفس الشيء بالنسبة للرجال، كما أن صلة القرابة تأثر بشكل أكبر.[3]

---

[1] ايمون باتلر: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 31،33.

[2] بروبة فتيحة: **"أسباب توجه المرأة للعمل المقاولاتي في الجزائر"**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 75،76.

[3] سايحي الخامسة، هاني نوال، جنيدي مراد: **"واقع المقاولات النسوية في الجزائر-المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجا-"** مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص177.

كذلك هناك محفزات شخصية تساهم في دخول المرأة مجال المقاولاتية من خلال تحسين مستوى المعيشة، وإثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات للانشغال بفعل شيء ما، أو إعطاء قيمة للعلم، القدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة والانفتاح والحصول على الاستقلالية الذاتية.[1]

كما أن المرأة المقاولة تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من النساء تتمثل الشخصية منها في توفر روح المبادرة أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات، الابداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل، التمييز والكفاءة في مجال العمل فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدراتها وإمكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه، إضافة الى القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها، كذلك القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.[2]

2- العوامل الاجتماعية:

يرى العديد من المحللين أن العوامل الاجتماعية مثل الثقافة، الدين، المجتمعات، قد تعزز ريادة الأعمال فالمجتمع الذي يعتز بأفراده أو يحفز الناس على النجاح قد يحيي لدى رواد الأعمال المحتملين الرغبة في التفوق داخل المجتمع الذي لا يخشى التغيير والذي يرى فيه فرصة بدل الخطر قد يعمل على دعم التغيرات الجذرية التي يصنعها رواد الأعمال، وتساهم المبادئ الأخلاقية المشتركة مثل الصدق والإحساس بالعدالة واحترام حقوق الملكية للأفراد في تعزيز ريادة الأعمال.

وتتولد الدوافع الاجتماعية من المعتقد الديني، العائلة، الإطار السياسي والاقتصادي، والنظام التربوي. فإذا كان رأس المال ضروري لكل نشاط مقاولاتي، والثقافة والدين يمنحان الفرد رأس المال الروحي، والعائلة تأثر أيضا على توجه الأفراد لإنشاء مؤسسة، خاصة إذا كان أحد الأبوين مقاول، بالإضافة لشبكة علاقات ومعارف الفرد (أصدقاء، معارف من الدراسة، العمل...).[3]

ولقد أكدت بعض الدراسات أن من أهم أسباب تأسيس المرأة لمشروعها الخاص عامل الحاجة أو الفرص، وعادة ما تطغى عوامل الحاجة في الدول النامية والأقل نموا، وتشمل العائد الضعيف للأسرة وانعدام فرص العمل، الحاجة إلى ترتيب عمل مرن بسبب الالتزامات العائلية، نتيجة لإثبات الذات والرغبة في تحقيق الثرى والغور، أيضا نتيجة التطور التكنولوجي توفرت للمرأة تكنولوجيا حديثة لخدمات البيت، وهناك نساء

---

[1] براي الهادي: **"صورة المرأة المقاولة في الجزائر**، المجلة العربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 7، العدد 2، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2021، ص153."

[2] كواش خالد، بن قمجة زهرة: **المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية و الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)**، مجلة المناجير، العدد2، جامعة الجزائر3، الجزائر،2015، ص،ص 30،31.

[3] ايمون باتلر: **مرجع سبق ذكره**، ص35.

أخريات يخترن إنشاء مؤسسة خاصة بهن دون أن تكون وضعيتهن الاقتصادية هشة وهذا تلبية لمحفزات شخصية شكل تحسين نوعية المعيشة، إثراء حياتهن الاجتماعية والاقتصادية، إعطاء قيمة للعلم والقدرات المكتسبة وبالتكوين والخبرة والانفتاح والحصول على الاستقلالية الذاتية.[1]

3- العوامل المالية:

أي شخص يريد إنشاء مشروع خاص، يجب أن يملك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدأ المشروع هي التي تحدد نوع الفرصة المستغلة والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.[2]

أما الخدمات المساندة المباشرة لممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية فتتمثل في تسهيلات التمويل والإقراض والضمان والقروض، وتبرز أهمية ذلك من أن التسهيلات التمويلية أو طبيعة الشروط المرافقة لها كثيرا ما تقف عائقا، أما استفادة المرأة منها بهدف خوض غمار المبادرة بإنشاء المشاريع أو توسيعها أو تطويرها، من بينها أيضا خدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه ويتولى هذه الخدمات في العادة مكاتب ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، ربحية أو خدماتية، وغالبا ما يتم تقديمها بهدف تسهيل الالتحاق بالعمل، وتراعي في العادة الحاجات الخاصة بالمرأة، وقد تختص بعض الجهات والمؤسسات بتشغيل المرأة وتقديم خدمات التوجيه والإرشاد لها لأهداف اقتصادية.[3]

عموما تعتبر ريادة الأعمال وظيفة اقتصادية لأنها تنطوي على تشكيلة وخطط مؤسسة ترتبط بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتركز المرأة هنا على دورها في خلق مشاريع تندرج ضمن الدورة الاقتصادية في شكلها التصنيعي أو الخدماتي.[4]

4- العوامل التكولوجية والإعلامية:

تقدم الخدمات الإعلامية والترويجية بمقابل مادي أن دون مقابل لأغراض التسويق وإبراز قصص النجاح مثلا عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغير ذلك، وكما في الخدمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع، فإنه يمكن توجيه الخدمات الإعلامية والترويجية بشكل خاص لتعزيز مشاركة المرأة إبراز إنجازاتها وقصص نجاحها، وفي إطار المقاولة النسوية.[5]

---

[1] مغتات صابرينة، يحيى سارة، نذار رشيدة: **"واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية"**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 14، المركز الجامعي غيليزان، الجزائر، جوان 2018، ص-ص 7،8.

[2] سايحي الخامسة، هاني نوال، جنيدي مراد: **مرجع سبق ذكره**، ص178.

[3] ياسر عبد الرحمن خلف: **المرأة في سوق العمل**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016، ص-ص 24،25.

[4] ملاك بوعمران:**" المقاولة النسائية في بعض الدول العربية-الجزائر، الأردن ولبنان نموذجا-"**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 1، العدد2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2020، ص-ص 249،250.

[5] يوسف كافي، مصطفى كافي: **مرجع سبق ذكره**، ص56.

خامسا–آليات دعم الدولة للمقاولة النسوية

تنتظر المرأة المقاولة دعما يشمل عدة مجالات أهمها:

– الدعم الفني: يتضمن دراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع واختيار الآلات والمواد، دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج.

– الدعم الإداري: يتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، إجراءات الحصول على العقار ...الخ.

– الدعم المالي: من أهم ما تنتظره صاحبة الأعمال، ويشمل الدعم المتمثل في الحصول على التمويل خاصة ما يتعلق بضمان جزء من القروض والإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم.

– دعم التكوين والتدريب: يجب أن يكون هذا الدعم مستمر مع استمرار المؤسسة، من خلال توفير دورات تكوينية وتدريبية خاصة وبأسعار معقولة، ودمج المقاولات في الملتقيات والندوات...الخ.

– الدعم التكنولوجي: يتم من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باقتناء وسائل تكنولوجية.

– الدعم الإعلامي والاتصالي: يشمل هذا الدعم مجال التسويق كالدعم في مجال الإشهار والترويج لمنتجات أو خدمات المقاولة.[1]

ولقد ساهمت الدولة في دعم المشاريع المقاولاتية النسوية من خلال التطور الملحوظ لظهور المؤسسات الخاصة، والذي له علاقة بالسياسة العامة للبلاد، فالدولة قامت بوضع برامج لتنمية الاقتصاد، بإنشاء أجهزة تحت إشرافها في خدمة الأفراد الذين يرغبون في تحقيق نجاحهم الاجتماعي من خلالها، ويظهر هذا من خلال المرسوم التنفيذي 02–373مؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغرة والمتوسطة تحديد قانونه الأساسي، من أجل هذا وضعت الدولة العديد من الآليات لدعم المقاولة النسوية أهمها:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

هذه الوكالة التي تضعها الدولة من أجل خدمة أفراد المجتمع الذين يريدون الاستفادة من قروض الدولة، وهي تحت إشراف رئيس الحكومة. تكمن مهامها في استقبال وإعلام مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وتقديم الخدمات الإدارية وتسيير صندوق دعم الاستثمار في حوزتها، سنت شبابيك ذات طابع

[1] سطوطاح سميرة: **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

جهوي، وهذه المشاريع المقدمة من طرف هذه الوكالة لا تمس الرجال فقط، بل ساهمت في إدخال المرأة كمالكة لمشروع أو عاملة فيه.

أنشئت هذه الوكالة سنة 1999، ومن حيث التقارير المتحصل عليها أنه 1997/1993 احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى يقدر بنسبة 60% من المشاريع، تليه الصناعة بنسبة 17%، ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 9%، أما فيما يتعلق بالخصائص القانونية التي تخص الاستثمارات، فإن القطاع الخاص أخذ حصة الأسد من حيث تشجيع الدولة له، فقد تحصل على 7151 مشروع أي ما يعادل 0.7% أما المختلط (الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص) فقد تحصلت على مشاريع أي ما يعادل 0.1% من المشاريع.

ومنه نلاحظ أن هذه الوكالة يمس تدعيمها القطاع الخاص على حد سواء، عكس وكالة دعم تشغيل الشباب التي تمس القطاع الخاص فقط والتي تعتبر وكالة تكميلية له، أما فيما يخص المشاركة النسوية في هذه الوكالة فسجل 354 تصريحا بالاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2003 مشروع، أي ما يعادل 1% وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالمجموع، وهي تمس فروع الصناعة، الخدمات، الصحة، النقل. ورغم الجهود التي قدمتها الدولة إلا أن هذه المشاريع تواجه مشاكل كبيرة بسبب الهيئات الإدارية أو المالية التي تعرقل سير تطور المؤسسات.[1]

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بين الآليات التي أنشأتها الدولة للنهوض بالمقاولاتية، حيث وضعت في أول الأمر تحت تصرف الوزير المكلف بالتشغيل، في انتظار تنصيب الهيئة الوطنية المكلفة بذلك والتي عرفت فيما بعد بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقدم الوكالة دورا مهما في مساعدة الشباب ذوي المشاريع منذ تصريحهم بفكرة المشروع لدى الوكالة إلى غاية إنشاء مؤسساتهم الصغيرة وتجسيدها على أرض الواق، حيث تقدم الاستشارة المجانية للشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيد المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع، كما تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

فهي تشجع كل شكل آخر من الأعمال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، حيث تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذوي الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي

[1] **المرجع السابق**، ص102.

والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم، بحيث تتكفل بدفع المصاريف المتعلقة بالدراسات وأعمال الخبرة والتكوين الضرورية لتسيير المؤسسة من طرف الشباب ذوي المشاريع.

ومن بين الشروط الشكلية للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

– بلوغ سن 19 سنة إلى 35 سنة فيما يخص فئة الشباب.

– التوفر على تأهيل عن طريق الشهادة المتحصل عليها في مجال معين ينوي أن ينشط فيه، ويمكن إثبات ذلك من الناحية العلمية المتحصل عليها من مجال تخصص معين، أو شهادة تثبت الخبرة اللازمة.

– ألا يشغل وظيفة مأجورة وقت تقديم الطلب وأن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

أما الشروط الموضوعية للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فتتمثل في:

– الالتزام بخلق ثلاثة مناصب عمل على الأقل بما فيهم الشركاء.

– تقديم مساهمة مالية شخصية تقدر ما بين 1% أو 2% حسب الحد الأدنى المطلوب من التكلفة الاجمالية للمشروع.

– المساهمة المالية في شكل أقساط أو دفعة واحدة، تدفع إلى صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع والمقدرة بنسبة 0.35% من مبلغ القرض البنكي.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94–11، المكلف بتقديم التعويضات للعمال المسحين لأسباب اقتصادية والمنصوص عليها في نظام التأمين عن البطالة، إضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإدماج في الحياة المهنية.

وقد حدد المشروع السن اللازمة للاستفادة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما بين 30 إلى 50 سنة، بعدما كان في السابق من 35 إلى 50 سنة.

من بين مهام الصندوق تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل، كما كلف الصندوق بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بالمساعدة على العمل الحر من أجل تسهيل عملية الإدماج المهني للبطال، وذلك من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.[1]

[1] خراز حليمة: **"آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية الجزائرية"**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 4، العدد 2، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019، ص ص 204 -206.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

هذه الوكالة جاءت كمحاولة لحل مشاكل الشباب الذين ليس لديهم دخل أو لديهم مداخيل غير ثابتة، فهو جهاز جاء للتخفيف من البطالة، ويشترط فيه أن يبلغ الشاب الطالب للقرض، سن الثامنة عشر فما فوق، ويتميز بانتشاره عبر مختلف أنحاء الوطن، وتمس هذه الوكالة كل من الجنسين، فهي تعمل وفق ثلاث صيغ ابتداء سلفة بنكية صغيرة (السلفة غير المعوضة لاقتناء المواد الأولية)، إلى غاية الوصول إلى السلف ذات أهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلات بنكية.

في إحصائيات 2006 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 16649 مشروع منها 10817 مشروع منجز من قبل الرجال، 5832 مشروع منجز من قبل النساء، أي تأخذ نسبة الرجال 64.97% مقابل 35.03% للنساء، وهي نسبة مرتفعة مقابل النسب التي حظيت بها الوكالات الأخرى، ولكن في الإجمال يعتبر العدد الإجمالي للنساء أقل في وكالة تسيير القروض المصغر من العدد الإجمالي للنساء في وكالة تشغيل الشباب.

كما توجد جمعيات مهنية نسوية تهتم بجل مشاكل المقاولات نذكر منها:

AFE : association de femme chefs d entreprises

AEAD : association de femme algeriennes pour devlopment

SEVE : savoir et vouloir entreprendre

وبالنسبة لجمعية (SEVE) سجلت 250 امرأة مقاولة منخرطة و(seve) من الجمعيات المهنية المنخرطة في الجمعية العالمية للنساء رئيسات المؤسسات.[1]

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وما هي إلا امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة ذات طابع خاص.

وكون أن استحداث هذه الوكالة غير التوجه من الاجتماعي الذي كان معمول به في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الاقتصادي، وعليه تم إدراج مهام جديدة تتلاءم مع هذه المقاربة الاقتصادية من بينها:

[1] سوسطاح سميرة: **مرجع سبق ذكره**، ص103.

– إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتجديدها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات.

– تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.

– السهر على عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعته.

– إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

– العمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.

– تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة.

أما شروط التأهيل لهذه الوكالة فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وفتح المجالات لغير البطالين، وعله كانت الشروط كما يلي:

– أن يتراوح السن ما بين 18 إلى 40 سنة.

– أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها.

– أن يكون قادرا على دفع المساهمة الشخصية.

– أن لا يكون قد استفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات.[1]

سادسا–نماذج عربية عن المقاولة النسوية

1–المرأة المقاولة في السعودية:

تضم السعودية أكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق المملكة، ويوجد 43 ألف سجلا تجاريا للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى المملكة العربية السعودية ككل، وعن المشاكل التي تتعرضن لها هي في العموم مشاكل اجتماعية، إذ تعاني المرأة المقاولة في السعودية من النظرة الذكورية القاصرة اتجاه المرأة والناتجة عن التربية والموروثات الاجتماعية، فما يمنح للرجل يغلق أمام المرأة، بالإضافة إلى البيئة المحافظة للمجتمع السعودي الذي لا يرضى بوجود امرأة في وسط رجالي حتى لو كان العمل يتطلب ذلك، فتجبر المرأة السعودية على التزام الحجاب و الحيطة في الحديث مع الرجال، كون رجال الأعمال في السعودية لازالوا لم يتعودوا بعد على الوجود النسوي بينهم، أما من ناحية الإمكانيات المادية فهي متوفرة

[1] بودرة فاطمة:" **فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في يعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر-دراسة تحليلية-**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والالية، المجلد 6، العدد 1، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2022، ص118.

على المستوى الشخصي أكثر منه على المستوى الحكومي، لأن البنوك تعسر عمليات القروض بالنسبة لنساء الأعمال، كونها لم تهضم بعد قرار إنهاء الوكيل والمحرم في المعاملات والتعاقدات، السبب الذي يجعلهن تعانين أكثر من التصرفات البيروقراطية الإدارية.

أما الخبرة في مجال الأعمال فهي ضعيفة جدا لهذا نجدهم يركزون على مشاريع متكررة بعيدة عن الإبداع والتجديد، فأغلب مشاريعهن عبارة عن بيع وشراء الملابس ومستحضرات التجميل والأكسيسوارات

وإقامة استوديوهات للتصوير النسائي، وهذا قد يعود الى عدم الاستفادة من ذوات الخبرة في المجتمعات الأخرى.

2- المرأة المقاولة في البحرين:

ظهرت المشاركة الفعلية للمرأة المقاولة البحرينية في مطلع ستينات القرن الماضي، فقد حققت عائدات النفط في تلك الفترة انتعاش اقتصادي، مما انعكس إيجابا على تغيير أنماط الحياة الأسرية للأحسن، فزادت نسب تعليم المرأة وتطورت أفكارها وارتفعت نسب مشاركتها في سوق العمل وظهرت كمقاولة، إذ لم يكن دافعها من ممارسة الأعمال المقاولاتية هو تحقيق الذات بقدر ما يعود إلى الأسباب العائلية، لأن جل الشركات البحرينية عائلية، فمهنة المقاولة تعتبر موروثة بين أفراد العائلة، فالأب المقاول يؤثر علة مهنة أبنائه وبناته، حيث يخلف فيهم روح المقاولة والنجاح في المشاريع، إذ أن معظم البحرينيات المقاولات ينحدرون من أسر مقاولين وولدوا في بيئة مقاولاتية، مما يسهل عليهن عملية تسيير مشاريعهن، فالأب البحريني المقاول الذي ليس له ابن مقاول تكون لديه بنت مقاولة تحمل المسؤولية ن بعده.

3- تجربة الصناعات الحرفية برؤى معاصرة للدكتورة زوينة بنت سعيد الكلباني بسلطنة عمان:

بدأ اهتمامها بعالم المرأة عامة وبمجال الصناعة الحرفية خاصة عام 2010م، وفي الوقت ذاته كلفت بمشاركة 06 كتاب عمانيين في تأليف كتاب ضخم بعنوان "عمان التراث الثقافي والطبيعي مع شركة الغاز الإسبانية"، بحث كلفت بكتابة محور (الصناعات الحرفية العمانية تاريخ وإبداع لا حدود له)، كما أن هذه المهمة مكنت الفنانة من الوقوف على جهود الحكومة العمانية في مجال المحافظة على الصناعات الحرفية[1].

[1] قعيد لطيفة، حنيش فتحي: **"المقاولة النسوية العربية ودورها في التنمية الاقتصادية"**، مجلة البديل الاقتصادية، العدد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، دس، ص-ص 126،127.

حيث يتضح ذلك في خطاب سلطان عمان في نوفمبر 1972م الذي يتضمن أمرا بإنشاء إدارة لإحياء الحرف الوطنية بوزارة الاقتصاد، وبعث حوالي 70 متدربا في بعثات مهنية إلى الخارج حتى يتدربوا على الحرف المختلفة.

وما يؤكد هذا الاهتمام لما خصص سلطان عمان سنة 1989م عاما للصناعة العمانية كرم فيه العديد من المشتغلات من الحرف والمهن العمانية التقليدية، تقديرا لجهودهن البنَّاءة، ولتوثيق هذه الصناعات قامت صاحبة هذه المؤسسة بعرض طريق نجاح المرأة العمانية العاصميَة بدءا بالصناعات المتناهية الصغر كصناعة الكمة العمانية، والبراقع، والكحل والبخور ولعطور وتقطير ماء الورود وصناعة الساعفيات والصناعة الجلدية، وانتهاء بالمرأة العمانية الرائدة التي وصلت الى العالميَة بجهودها الذاتية سواء في مجال تطوير صناعة الأزياء العمانية التقليدية أو المعارض الخارجية التي أقامتها في هذا المجال.

أنجزت الدكتورة أيضا كتاب يعالج ظاهرة عزوف المرأة العمانية المثقفة الموظفة على الولوج في مجال التجارة الحرة والاستثمار بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة الموظفة المثقفة، وأثر بعض المتغيرات الديموغرافية في توجه المرأة العمانية إلى الاستثمار والتجارة الحرة، كما ساهمت في ندوة المرأة العمانية الثالثة والتي كشفت عن تجارب نسائية ناجحة وأسماء معمورة تستحق أن تقدم بفخر أنموذجا للمرأة في العالم العربي.[1]

3- تجربة الصناعة والابداع لعزة القبيسي بدولة الإمارات العربية المتحدة:

البداية والفكرة، بعد التخصص في مجال صياغة المجوهرات والحرف المصاحبة وتصميمها من المملكة المتحدة، ومن أجل التنسيق مع المجتمع المحلي ثم الانخراط في العمل التطوعي، والاطلاع على التطورات والمستجدات، إضافة إلى تأسيس المعمل العربي للمجوهرات والأحجار الكريمة عام 2002م من أجل البدء في الأعمال الفنية والابداعية في المجال التشكيلي، وصولا إلى مجال الصناعة المحلية للهدايا الرسمية والتذكارية والذي تعد عزة فيه الآن المتفردة من حيث الجمع بين التصميم المحلي والصناعة المحلية.

الأعمال الفنية والنشاط الاجتماعي. في مجال المعارض الفنية والتخصصية كانت عزة أول فنانة تشارك في الفروسية، والمعرض الدولي للدفاع لأجل الوصول لجميع شرائح المجتمع.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 126،127.

[2] فايزة بلعابد، مصطفى بياض، عبد الجليل مقدم: **"واقع المقاولة النسوية في الجزائر ونماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة"**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي علي كافي بتندوف، 2021، ص30.

لقد كانت البداية في عام 2002م في المجتمع الثقافي(أبو ظبي)، بمثابة أول معرض فني لعزة، حيث حضره جمع من الشخصيات الهامة، عرضت خلاله على الحاضرين تجربتها بالمراحل المختلفة للتصميم والتصنيع لقطع المجوهرات الفنية، وفي عام 2004م مثلث دولة الإمارات العربية المتحدة في معرض فردي لأعمالها خلال فعاليات مهرجان ألف خطوة وخطوة بفنلندا بحضور جمع من المسؤولين الفنلنديين وسفير الدولة، وفي عام 2005م توجت عزة مسعاها ببدء ثلاثة مشاريع مجتمعية أحدها غير ربحي، وآخران حكوميان لأجل تمكن الحرفيين وتطوير الحرف والصناعات التقليدية، كما توفر هذه المشاريع اليوم مطالب السوق في مجال الهدايا التراثية المحلية. وفي عام 2007م أثبتت عزة أثرها المميز الفني على الصعيد العالمي وهي تشكيلة مختارة من بين تشكيلات 7000 مصمم من جميع أنحاء العالم.

وفي ختام عام 2008م أقامت عزة احتفالا بالذكرى العاشرة لدخولها عالم الفن والإبداع بإقامة معرض مشترك مع جمع من الفنانين الإماراتيين والعالميين بمركز دبي المالي العالمي.

كذلك له أيضا دور في الأنشطة المجتمعية والترويج لريادة الاعمال، من خلال تقديمها للمحاضرات وورشات العل ترويجا لريادة الأعمال (المقاولة) النسائية بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة كبرنامج أكونAKOUN، ومجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي ADCED، وجامعة دولة الإمارات العربية المتحدة UAEU، كلية دبي، جامعة زايد، معاهدة أبو ظبي للتدريب المهني.

وفي عام 2010م أعلنت عن مبادرتها المجتمعية (لمسة إبداع) لدعم خبرات المصممات الحرفيات وتطويرها بأبو ظبي لأجل تأسيس حاضنات أعمال متخصصة في مجال تصميم المجوهرات وصياغتها، واستكمالا لمسعاها المجتمعي عام 2012م وبالشراكة مع كليات التقنية العليا في الفجيرة أعلنت عزة عن مبادرتها (ملتقى الفنون) لاستقطاب مهارات الطالبات وتطويرها في مجال الفنون وختمت عام 2012م بمعرضين أحدهما فردي والآخر مشترك بهدف تقديم مجوهرات فنية جديدة وتطوير عدد من الأعمال الفنية.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص ص30،32.

4- المرأة المقاولة في تونس:

إن المحيط التونسي مناسب ومشجع للمقاولة النسوية، لأن البعض يرى بأن المرأة التونسية قد تجاوزت قضية المساواة بين الجنسين إذ يدلون على ذلك بالتوازن الكبير في قضية منح الصفقات لرجال الأعمال، كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية، وحسب ما تم ذكره لموضوع المرأة المقاولة في تونس يبدو بأنها استطاعت افتتاح أغلبية القطاعات مثل الالكترونيك والكهرباء التقنية والفندقة...، أما أهم المشاكل التي تعاني منها المقاولة التونسية تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل البنكي وعدم الحصول على أسواق لصرف السلع كما تشكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية التسيير المقاولاتي لارتفاع تكاليفها، وهي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها أغلب النساء المقاولات في المغرب العربي.

5- المرأة المقاولة في الجزائر:

حققت المرأة في الجزائر نسب عالية في مجال مهن التمريض والطب والهندسة والتدريس في مختلف أطواره وبعض المهن الإدارية، لكنها بقيت بعيدة عن مجالات التصنيع وربوبية العمل أولم تقتحم هذا المجال إلا مؤخرا، وكان انضمامها لمجال الأعمال يمثل حالات فردية بفوزها بالكفاءة والاحترافية، الشيء الذي جعل عدد النساء المقاولات في الجزائر لا يتجاوز 9500 امرأة مقاولة، ومع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل في مجتمع عانى ولازال يعاني من البطالة، وقد تكتلت أغلب هذه السيدات

في الجمعية والتي تعني المعرفة والرغبة في المبادرة (SEVE) الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات، قد تأسست هذه الجمعية سنة 1993 من أهدافها مساعدة النساء اللواتي يرغبن في تأسيس مؤسساتهن أو توسيع نشاطهن وتطوير قدراتهن مع التركيز كثيرا على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل والخارج والتكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة، لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تحسين المردودية والعمل وفق المعايير الدولية، واختراق أسواق

جديدة.[1]

[1] قعيد لطيفة، حنيش فتحي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 127-129.

كما تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات السنوية، ونقل الخبرات الذي يعد عاملا مهما في هذا القطاع، مع العلم أن هذه الجمعية عضوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشريك في الفرق التجارية والاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، وكذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لهذا لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية وهذا في حدود 2012، ليكن العمل عندها وفق المعايير الدولية، لتتمكن من اختراق أسواق جديدة، إلا أن هذا الرقم يبقى غير مضبوط لأنه تأكد أن 1.5 مليون من النساء يملكن سجلا تجاريا دون ممارسة المهنة إذا استغل أسمائهن من طرف أحد أفراد الأسرة وفي الغالب يكون الأب أو الأخ أو الزوج، أما المقاولات التي يتم تسييرها من قبل النساء فهي في تزايد مستمر حسب أخر احصائيات البنك العالمي، بحيث استطاع أن يرتفع عدد النساء المقاولات في الجزائر من 6000 امرأة مقاولة سنة 2006 إلى 9500 امرأة مقاولة سنة 2008.

بالموازاة تشير احصائيات أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطني للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية، إلى وجود 2900 سيدة أعمال جزائرية تنشطن حوالى 9000 سيدة أعمال في مجال البناء والمقاولات، بينما تشغل 11000 منهن في قطاع الخدمات، وفي الوقت الذي تدير قرابة 10000 سيدة في مجالات مختلفة بداية من قطاع الصيد البحري مرورا بإدارة مشاريع بيتية كالخياطة، الطرز، وصولا إلى إدارة المدارس الخاصة.[1]

وكانت تجربة الطاقة الجديدة للصناعة للباحثة وهيبة بن دايخة بالجزائر نموذج ناجح لامرأة مقاولة. وهيبة هي أستاذة بحث بمركز تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر العاصمة، تحصلت على شهادة مهندسة دولة في الهندسة الميكانيكية في مجال الطاقة الحرارية، وبعدها تحصلت على شهادة الماجستير ثم على شهادة الدكتوراه في علوم الطاقويات بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر خلال سنة 2011.[2]

[1] **المرجع السابق**، ص 130.

[2] فايزة بلعابد، مصطفى بياض، عبد الجليل مقدم: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35،36.

ومن خلال تحضيرها لنيل شهادة الدكتوراه، عملت تجريبا على نظام تكييف الهواء مع التهجين بين مصدرين للطاقات المتجددة كبطاريات الوقود والطاقة الحرارية الجوفية للأرض، وكذا التكييف باستعمال مصدر حراري.

أنجزت دايخة تجارب مهنية منها جهاز التجميع الشمسي من الجيل الأخير وتحصلت من خلاله على براءة اختراع، مما سمح لها بالحصول على الجائزة الأولى لأحسن اختراع سنة 2012، وهذا بصالون الابتكار الذي نظم بسفاقس من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكة الفكرية (OMPI).[1]

سابعا- مجالات مساهمة المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية

تؤدي مجالات مساهمة المرأة المقاولة دورا مهما في النهوض بالمجتمع الإنساني، عن طريق حل المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدتها، وتظهر أهمية هذا الدور كلما اتسع نطاق المجتمع وتعرض لتيار التغير الاجتماعي، وتبعا لتطور المجتمع وتعدد مظاهر النشاط فيه تظهر أهمية هذه المساهمة، وبالتالي تعددت مجالاتها ومن بينها المجال التعليمي، الأسري، الطبي والرعاية الاجتماعية وغيرها.

ومن بين هذه المجالات ما يلي:

- المجال التعليمي: تعمل المرأة المقاولة في المجال التعليمي على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

– المساهمة في التنشئة الاجتماعية للأفراد: من خلال دراسة المشكلات التي تواجه الأفراد وتؤثر على حياتهم التعليمية وإيجاد الحلول المناسبة لها، واستثمار الوقت الذي يعود بالنفع والفائدة من خلال الأنشطة الاجتماعية، وكذلك التأثير الإيجابي على الحياة التعليمية.

– زيادة التحصيل الدراسي وفاعلية التعليم: وذلك من خلال تهيئة الظروف للأفراد لمساعدتهم على التحصيل الدراسي، والعناية بالمتأخرين دراسيا ومواجهة هذا التأخير، وكذلك تنظيم البرامج التعليمية التي تساعد الفرد على زيادة تحصيله الدراسي.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 35،36.

[2] فيصل الغرايبية، فاكر الغرايبية: **مجالات العمل الاجتماعي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص 99، 100.

– المساهمة في التنمية الاجتماعية للحياة التعليمية: وتعني توفير الجو الاجتماعي المناسب الذي يتسم بالتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وينظم العلاقات والخدمات المتبادلة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، وتعمل علة جعل المؤسسة التعليمية مركز إشعاع للبيئة المحلية المحيطة حتى تتمكن من المساهمة في خدمة المجتمع، ومواجهة الظواهر الاجتماعية المنعكسة على المؤسسة التعليمية وذلك بتنظيم البرامج والمشروعات لمواجهة الظواهر السلبية منها والاستفادة الإيجابية منها.

من بين مهام المرأة المقاولة في هذا المجال:

– مهام ذات علاقة بالعملية التعليمية وتتمثل في متابعة الراسبين والمتأخرين دراسيا، وحضور الحصص من أجل التعرف على المتأخرين دراسيا والمتفوقين والموهوبين.

– مهام ذات علاقة بالتوجيه والإرشاد وتتعلق بمتابعة الحالات الخاصة ومقابلة أولياء الأور وحل الخلافات.

– مهام ذات علاقة بالأنشطة الاجتماعية وتتمثل في اقتراح وإعداد بعض البرامج والحفلات والإشراف على الأنشطة.

– مهام على مستوى خدمة الفرد مثل دراسة المشكلات وبحث الحالات.

– مهام على مستوى خدمة الجماعة كتوجيه الأفراد إلى تكوين علاقات اجتماعية.

– مهام على مستوى تنظيم المجتمع مثل توزيع الإعانات، تبادل الخدمات مع هيئات البيئة، تكوين علاقات مع المؤسسات التعليمية الأخرى.[1]

- **<u>في المجال الصحي</u>**: تعمل المرأة المقاولة في المجال الطبي على تحقيق الأهداف التالية:

– مساعدة المرضى أفرادا كانوا أو جماعات على مواجهة مشاكلهم من خلال أدوارهم الرئيسية التي تهدف إلى تحديد المشاكل وتعريفها.

– استقصاء الأسباب ثم المساهمة في صياغة خطة العمل للتدخل المهني لتحقيق الهدف العلاجي بجانب العلاج الوقائي.

– تذليل الصعوبات التي تواجه المريض.

– مساعدة المريض على الاستفادة من وسائل الإنتاج.

[1] **المرجع السابق**، ص100.

من بين الطرق التي تعمل بها المرأة المقاولة في المجال الطبي لتنظيم المجتمع هي التوضيح للمجتمع الجهود القائمة في المجال الطبي في مجال المقاولة، التعاون مع الجمعيات الأهلية ولجان الاتحادات المجتمعية والمتطوعين للخدمة في محاولة رفع مستوى الخدمات في هذا المجال، وكذلك تنسيق الموارد البيئية ونشر الوعي في المنطقة، والبحوث الاجتماعية الميدانية بهدف الوقوف على المشكلات التي يعاني منها، والإمكانيات المتاحة وأساليب استخدام هذه الإمكانيات في حل تلك المشكلات.[1]

- في المجال الاجتماعي:

نجد مساهمة المرأة في المشاركة عن طريق التطوع للمساهمة في مشروعات التنمية سواء بالجهد أو المال، أو المشاركة في جمع التبرعات لمشروعات المساعدة المختلفة، كما نرى مساعدة المرأة للأسر المحتاجة، والمشاركة في تدريب السيدات على بعض الحرف المختلفة التي تمكنها من استغلال واستثمار أوقات فراغهن، والمساهمة في بعض المشروعات العمرانية، التطوع للعمل في المستشفيات.[2]

المقاولاتية من أهم السبل التي يمكن من خلالها للمرأة إظهار امكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية، وكذلك تساهم المرأة المقاولة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل والتقليل من البطالة.[3]

- في المجال الاقتصادي:

تمثل المرأة عنصرا هاما من عناصر التنمية الاقتصادية كالمساهمة في تدريب الأمهات والفتيات على أعمال التدبير المنزلي والصناعات التقليدية، وتنفيذ المشروعات الاقتصادية، والمساعدة في التوعية على الادخار وإنشاء الجمعيات التعاونية، إضافة إلى الصناعات الزراعية والريفية والبيئية.[4]

---

[1] فطيمة أحمد محمود سرحان: **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص ص 403،410.

[2] بن شويب نورالدين: **دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مكلة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزار، 2018/2017، ص55.

[3] زيتوني هوارية: **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022/2021، ص 18،19.

[4] بن شويب نورالدين: **مرجع سبق ذكره**، ص56.

خلاصة:

يتضح مما تم طرحه والتطرق إليه في هذا الفصل أن ظاهرة المقاولة لم تكن وليدة الصدفة، وإنما هي ظاهرة تدخلت فيها مجموعة من العوامل والظروف المجتمعية والاقتصادية التي ساهمت في بروز المقاول بشكل عام، والمرأة المقاولة بشكل خاص، وأصبح من الضروري إدماج العديد من النساء في النشاط المقاولاتي، على اعتبار أن المرأة تمثل أحد الركائز الأساسية في الوصول إلى النمو والتقدم وتحقيق التنمية الاجتماعية.

لقد تبين أن هناك تطور مميز في مشاركة المرأة ودخولها عالم المقاولاتية، انطلاقا من المواثيق الدولية التي ساهمت بشكل فعال في تمكين المرأة المقاولة وإعطائها حقوقها مساواة بالرجل، وذاك من أجل تحقيق الرقي والازدهار وتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي فالجزائر تعد من الدول التي قدمت ولازالت تقدم وتوفر الإمكانيات اللازمة لهذه الفئة لأجل بلوغ الأهداف المرجوة.

الفصل الثـــالث:
المرأة المقاولة والتنميــة الاجتماعيــة

الفصـل الثالـث: المرأة المقاولة والتنمية الاجتمـاعيـة

تمـهيد

أولا–مدخل حول التنمية الاجتماعية.

ثانيا–مبادئ التنمية الاجتماعية.

ثالثا–أهداف وأهمية التنمية الاجتماعية.

رابعا–العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

خامسا–خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية.

سادسا–مجالات التنمية الاجتماعية.

سابعا–دور المرأة في تحقيق التنمية.

ثامنا–صعوبات المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

خلاصـة

الفصل الثالث: المرأة المقاولة والتنمية الاجتماعية.

- تمهيد:

أصبحت قضية التنمية الاجتماعية محور اهتمام العديد من الدول، باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذي يجب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف، وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة لناتج القومي، مما يحقق ارتفاع مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود، ولقد نجم عن هذا الاهتمام المتزايد عوامل عديدة يتمثل أهمها في معاناة شعوب الدول النامية من المشكلات المتفاقمة الناجمة عن التخلف والحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لهم. وكذلك التقدم العلمي وتقنياته وظهور الأفكار التي تطالب بضرورة تحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوب الدول النامية بالإضافة لاهتمام الحكومات بقضايا التنمية والإنتاج لتحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات أفراد مجتمعاتهم وحل مشكلاتهم، والتي انعكست على تحديد أهداف ومنطلقات التنمية الاجتماعية ومبادئها ومجالاتها وكذلك مراحل التخطيط لها.

أولا- مدخل حول التنمية الاجتماعية.

حاول جيمس ميدجلي midgelyjans مؤخرا في دراسته القيمة التي نشرت عام 1994 أن يتبع جذور ونشأة التنمية الاجتماعية، وقد افترض أن التنمية الاجتماعية كمفهوم وممارسة منتج بريطاني أساسا، وبالتحديد أنشأه مديرو الرعاية الاجتماعية في المستعمرات البريطانية، وقد أكد أيضا أن السلطات البريطانية قدمت خدمات الرعاية الاجتماعية للمراهقين والمعوقين وكبار السن وفئات أخرى متعددة.

طبقا لما ذكره ميدلجي في بحثه، فقد أولت الحكومات البريطانية اهتماما بالغا بالتنمية الاقتصادية في المستعمرات أثناء فترة الكساد العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كما أولت السلطات مزيدا من الاهتمام بالتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالتنمية، وقد أدى انتهاج هذا الطريق إلى ظهور التعليم العام، والذي تضمن أيضا التدريب على المشروعات الزراعية والرعوية الصغيرة، وتبعا لذلك فقد حاز مفهوم التنمية المحلية مزيدا من الاهتمام، وغدا واضحا أن هناك اهتماما صريحا بالتنمية وتركيزا على المجتمع بدلا من التركيز على الأفراد.

في عام 1954 تبنت الحكومة البريطانية بصورة رسمية مصطلح التنمية الاجتماعية ليشمل ضمنيا على كل من الرعاية الاجتماعية التقليدية وتنمية المجتمع.

خلال الستينات أطلقت الأمم المتحدة مصطلح التنمية الاجتماعية بالشكل البريطاني للممارسة، وقامت مفوضية التنمية الاجتماعية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي-الاجتماعي للأمم المتحدة (ecosoc) بقيادة الجهود المبذولة لوضع التنمية الاجتماعية ضمن أجندة الدول الأعضاء، خاصة دول العالم الثالث، إضافة إلى ذلك دعم معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية unrisd الجهود المبذولة في مجال بحوث ودراسات الأبعاد الاجتماعية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والجدير بالذكر أن ميردال myral وهيفنز hiffins اقترحوا أن تقوم الحكومات بتبني نمط تنمية موحد يجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكن التأكد من وصول منجزات التنمية الاقتصادية إلى كل المواطنين خاصة الفقراء.[1]

[1] هناء حافظ بدوى: **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص، ص60، 62.

خلال السبعينيات قامت دول العالم الثالث بتبني التخطيط الاجتماعي كوسيلة لترجمة السياسات الاجتماعية التي تركز على الجوانب الإنسانية للتنمية إلى برامج محددة وفي عام 1976، استخدمت منظمة العمل الدولية ilo مدخل الاحتياجات الأساسية للتأكد من أن سياسات التنمية الاجتماعية في العالم الثالث قد اشتملت على أهداف الرعاية الاجتماعية بشكل أساسي.

خلال السبعينيات أيضا شعر القائمون على تعليم الخدمة الاجتماعية وبعض من العلماء الاجتماعيون بحاجة المهنة إلى التحول التنموي، وفي نهاية السبعينيات أنشئ اتحاد الجامعات للتنمية الاجتماعية الدولية كي يحقق هذا الغرض، وعلى الرغم من كل تلك الجهود المبذولة في إطار التنمية الاجتماعية إلا أنها في كثير من الأحيان قد اختلفت في ظل هذا الطوفان الجارف من السياسات المحافظة التي سادت فترة الثمانينات والتي سميت بالتاتشرية والريحانية والتي انعكست نتائجها على دول العالم الثالث أيضا.

مع الاتجاهات الحديثة القائمة الآن والخاصة بالعولمة، أصبحت مشكلة الفقر في العالم والمجاعات وحقوق الانسان مشكلات ذات طبيعة محلية، وقادت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة كاليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الجهود المبذولة للوصول إلى الإجراءات والترتيبات الضرورية لتحسين مستوى المعيشة للجميع.

في مارس 1995 عقد مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية، وحضره 120 رئيس حكومة ودولة للتعرف على أهمية التنمية الاجتماعية، وتحسين ظروف المعيشة، وليضعوا ذلك كأهداف لها أولوية مطلقة، وقد بحثت هذه القمة ثلاث موضوعات.

- استئصال جذور الفقر في العالم.
- زيادة العمالة المنتجة في جميع البلدان.
- التكامل الاجتماعي.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص ص68-70.

ثانيا–مبادئ التنمية الاجتماعية.

يعرف المبدأ على أنه القاعدة الأساسية له صفة العمومية، يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة والتجربة والقياس، حيث تستند التنمية كمفهوم حديث إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، ولا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ، ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

– إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض، وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية، والمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، فجهود تركيب الاجتماعي والاقتصادي تقف عقبة صلبة أمام التجديدات والتغيرات المفروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.[1]

– تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح فكرة متكررة أو في حالة التضاد، وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

– الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كخدمات طبية وإسكانية، وإذا حدث وبدأ المشروع يوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف من أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

– الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي حيث يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا أوسع.

– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص70-96.

[2] أحمد مصطفى خاطر: **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج الممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2002، ص ص31، 32.

– مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الاقتصادي لأن تنمية الإنسان ورفع معنوياته هو الأساس في التنمية فتنمية الأحوال والموارد لا يمكن أن تنتهي إلى تحقيق تنمية وتعميرها مالم يتول حمل المسؤولية إنسان راسخ العقيدة وجيد التدريب.

– تأكيد على ضرورة ملائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة مع أهمية تحديد الأولويات المطلوبة ويتم التخطيط لها في ضوء الاحتياجات المطلوبة والموارد المتوفرة، والابتعاد عن الوسائل والأساليب التقليدية، واللجوء إلى وسائل وأساليب جديدة مرنة تتلاءم وظروف المجتمع.[1]

– مبدأ المشاركة: تعرف المشاركة لغويا بأنها الشركة ويقال اشتركا بمعنى تشاركنا، ويقصد بها تعاون فرد مع آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك.

كما يعني مبدأ المشاركة التغييرات التي تحدث في المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عملية تنمية مجتمعهم، وتتمثل في تعديل استجاباتهم إزاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هذه المثيرات، وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدى العميل (الفرد، جماعة، مجتمع) ويمكن أن ينظر إليها كناية في حد ذاتها وكطريقة لاكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات أو الخطط.

كما يمكن النظر إلى المشاركة بأنها المساهمة أو التعاون مع الآخرين سواء مع أفراد المجتمع وقياداته الشعبية أو قياداته المهنية في أي عمل من الأعمال التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الديني.[2]

– ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب ورعاية الأمومة والطفولة والمجتمعات والنوادي النسائية.

– دعم الجهود الذاتية المستثمرة بخدمات حكومية فعالة ذلك لأن تنمية المجتمع تستهدف تحقيق التكامل بين عوامل ثلاث:

- قدرة المواطنين على العون الذاتي.
- العمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية.
- الأنشطة المخططة التي تعدها الأجهزة الحكومية.

[1] عرسان يوسف الزويعي: **العلاقات العامة والتنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2016، ص117.
[2] محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي: **التنمية في ظل عالم متغير**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2006، ص ص22، 23.

– مبدأ الاستعانة بالخبراء: تتطلب عملية التنمية الاجتماعية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة الاجتماعية مما يستوجب تكاثف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا ما يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك فمثلا يستعينون بالتربويين في المشروعات التربوية.

– التقويم: يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن يشتمل التقويم على الناحيتين:

- مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لإشراكهم في عملية التنمية الاجتماعية.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.[1]

ثالثا–أهداف وأهمية التنمية الاجتماعية.

يتحقق للمجتمع أهدافه الاجتماعية في ضوء استراتيجية شاملة ترتكز على إيديولوجية اجتماعية واضحة عبر مراحل التخطيط الاجتماعي للتنمية الاجتماعية، ويتحدد الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق بقاء المجتمع ونموه.

يتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية للتنمية الاجتماعية:

– إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها.

– معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

– إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، تنشئة اجتماعية) والحاجات الاجتماعية تتحدد في[2]:

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: **التنمية وحقوق الانسان نظرة اجتماعية**، الازاريطة، الإسكندرية، 2006، ص ص 58، 68.
[2] طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، الكتاب الجامعي للنشر، جامعة حلوان، 2001، ص ص35، 36.

- الحاجة إلى التملك والعمل والاستهلاك.
- الحاجة للعيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.
- الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.
- الحاجة إلى التعليم.
- الحاجة للامتثال للمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع.
- الحاجة للإبداع والابتكار.
- الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

وبذلك تشبع التنمية الاجتماعية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والثقافية.

– تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة.

– تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.

– إتاحة الفرص لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها.[1]

وجدير بالذكر أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود أساسا إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن إلا أن الظروف الاجتماعية ظلت على ماهي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، بل ظل الأفراد يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتميز بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يعزى هذا الاهتمام إلى عدم الرضا عن المجهودات الحديثة للتنمية، وأملا في الحصول على بدائل أفضل، بالإضافة إلى أن الأفراد في ظل التنمية والانتعاش الاجتماعي يشعرون شعورا حقيقيا بوجود دولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع والدولة، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركة الوجدانية الجمعية والمواطنة، لأن الدولة لا تكتسب كيانها الحقيقي ولا وجودا شعوريا إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي مشترك يوحد روح انتمائهم[2].

[1] **المرجع السابق**، ص36.

[2] عيسات العمري: **"صعوبات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي"**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2016، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، ص ص 171 ،172.

وتتجلى أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وعدم جنوح أفرادها إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده، وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، وتعتبر التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، كذلك فكرة التنمية والانتعاش الاجتماعي من الناحية الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة تغرس في أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وأذواق لأفراده، لأن الاشتراك في برامج الانتعاش والمساهمة في ميدان الخدمات والإصلاح الاجتماعي، يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى نطاق أوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل.[1]

رابعا- العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أصبحت التنمية مطلب حيوي وهدف لكل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة ولقد حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أشار مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقد في جينيف في مارس 1964، ومؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة في أكتوبر من نفس العام إلى هذه الحقيقة بوضوح إذ ذكر أن تنمية البلاد المختلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية.

يؤكد العديد من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيرى البعض أن العلاقة من جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا.

بالرغم من ذلك إلا أن هناك وجهات نظر لبعض العلماء نحو هذه العلاقة وطبيعتها حيث ترى وجهة النظر الأولى: يؤكد العديد من رجال الاقتصاد أن المجتمعات في حاجة سريعة إلى تنمية الاقتصاد هدفها رفع مستوى الأفراد والدخل القومي وهذا يمكن الدولة من التوسع في الخدمات... كما يمكن الأفراد من الانتفاع بها بمعنى أن ارتفاع الدخل يجعل المواطنين أقدر على تعليم أبنائهم والعناية بصحتهم،[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص172.

[2] محمد عبد الفتاح محمد: **التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية 2003، ص ص139 ،140.

ويجعل الناس أقدر على دفع الضرائب التي تمكن الحكومة من تأدية واجباتها وتدبير سبل الخدمات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، أما وجهة النظر الثانية: فترجع إلى علماء العلوم الاجتماعية والذين ينادون بالتنمية الاجتماعية كركيزة لها الأولوية في برامج التنمية، وهم يستندون في رأيهم إلى أن التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطى سريعة وأساس متين، إذ انتشر الجهل والمرض بين الناس، فرجال الصحة مثلا يؤكدون أن الصحة الجيدة تدفع الناس إلى العمل المثمر، والاشتراك في جهود تنمية المجتمع إلى جانب ما تضفيه الصحة على الناس من لياقة بدنية تجعلهم أقدر على الإنتاج.

كما أن التعليم هو السبيل إلى النضج الفكري وإلى الابتكار ورفع الإنتاجية وإتقان العمل... ولن نتوقع زيادة في الإنتاج وفي مستوى الإنتاجية ما لم يكن المشتغلون في هذا الإنتاج على مستوى من اللياقة الصحية وعلى درجة من العلم والمعرفة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاية ومن هنا يعتقد الاجتماعيون بأن تلك الخدمات يجب أن تعطي الأولوية وأن تسبق برامج مشروعات الإنتاج.

والحقيقة أنه من الناحية العملية والتطبيقية، ليس هناك خط واحد محدد يفصل بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد جاء في كتاب الاتجاهات العامة لسياسة التنمية الاجتماعية، والذي ترجمته الشؤون الاجتماعية المصرية، أنه في عصرنا الحاضر غدت العلاقات والروابط التي تحكم الصلة بين الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والتي أصبح من الضروري أن يدخلها وضعوا برامج التخطيط في حسابهم أكثر تعقيدا عما كانت عليه في الماضي، ولقد أصبحت عملية الربط بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نظر رواد وعلماء التنمية ضرورة لازمة وظاهرة سياسية يرددها الساسة لكسب ثقة الجماهير ويصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي يجعل التنمية الاقتصادية إدارة إنتاج كفء يديرها رجال أكفاء ذو إرادة مهارة وهم نتاج التنمية الاجتماعية.

ويمكن أن نحدد أهم عوامل الالتقاء بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في:

أ- أن الانسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وان التغير المادي لا بد وأن يصاحبه تغيير اجتماعي مواز حتى يتهيأ للمواطن الموائمة مع ما يتم من تطوير وعلى ذلك فإن عملية التنمية المادية يجب أن تتوازى مع الإمكانيات الاجتماعية والتي يجب أن تتطور باستمرار للتوازي مع النمو الحضاري وأن أي جهد يبذل في هذا المجال دون مساندة جماهيرية وتجاوب شعبي هو جهد ضائع ومال مهدر[1].

[1] **المرجع السابق**، ص ص141-143.

ب–أن التكامل بين جميع أنواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة وليس المقصود بالتكامل مجرد وحدات الخدمات والمرافق بل المقصود منه وجود التفاعل فيما بينها بحيث تعمل بأسلوب متجانس يكمل كل نشاط منها الآخر إذ أنه من الواضح أن مشكلات المجتمع متشابكة تتشابك أوجه الحياة فيها ومن ثم يجب أن تواجه برامج التنمية هذه المشكلات كوحدة.

ج–لم يعد النظر للتنمية في الوقت الراهن على أساس أنها تعني النمو الاقتصادي وحده بل أن الاهتمام أخذ يتجه إلى جانب مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية وأصبح ذلك المفهوم الجديد منتشرا بين مختلف دول العالم.

ويمكن كذلك ذكر العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، حيث تلعب العوامل والظروف الاجتماعية دورا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية أو قد تلعب دورا في التأثير في حدوثها في المجتمع، وأهم هذه العوامل هي:

– ضعف إقبال المواطنين على ادخال الأموال واستثمارها إما بسبب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي لهم بصفة عامة، أو لعدم وعيهم بأساليبه وأهميته لهم والمجتمع.

– إنخفاض مستوى وعي المواطنين بأهمية التخطيط والادخار لمستقبل حياتهم وحياة أبنائهم ويتضح ذلك من ضغط المواطنين على الحكومة لتوفير كافة الخدمات دون النظر إلى واجب الحكومة في استغلال جزء من الدخل في عمليات الاستثمار للمستقبل.

– تردد أصحاب رؤوس الأموال في اقتحام ميادين ومجالات عديدة لاستثمار أموالهم، وتركيز استثماراتهم في المجالات النمطية بالزراعة دون الصناعة.

– عدم توفر العمالة الفنية المدربة واللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– هجرة الكفاءات الفنية والعلماء للخارج يحول دون تقدم الصناعات الوطنية وعمد قدرتها على منافسة الأسواق الخارجية.[1]

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 143-146.

– مكانة العمل اليدوي في الدول النامية، حيث يحط من قدر صاحبه ومكانته الاجتماعية، فلا يقبل عليه إلا من ضاقت به سبل الحياة.

– انخفاض مكانة دور المرأة في المجتمع، مما يؤثر على تعطل نصف قوى المجتمع عن التعليم والعمل بالمجتمعات النامية وعدم إتاحة الفرصة لها في إثبات وجودها وفاعليتها.

تشير العديد من الدراسات والتقارير الخاصة بالمنظمة الدولية للأمم المتحدة إلى أن هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي، أو تهيئة المناخ المادي وتقديم مختلف التسهيلات الإنمائية اللازمة.

يمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية كالآتي:

– المساهمة في تهيئة وخلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التصدي للظروف والمشكلات الاجتماعية التي تحول دون انطلاق عدالة التنمية الاجتماعية.

– دراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند التخطيط للعملية الصناعية، والتي تشمل تحديد مناطق بدأ انطلاق التصنيع وتوزيعها في أنحاء البلاد، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المصاحبة من الهجرة إلى المدن والمناطق الصناعية الجديدة، وتهيئة ظروف العمل المناسبة داخل التنظيمات الصناعية من (إضاءة وتهوية وأمن صناعي وحماية العاملين من أخطار المهنة).

– التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لمواجهتها.

– توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية للمواطنين والتي تلعب دورا أساسيا في زيادة الإنتاج.

– تنمية المناطق المتخلفة والتخفيف عن المناطق المزدحمة حيث أن انتشار الصناعة وتوزيعها على مختلف المناطق رغم تركزها في المدن الصناعية الكبيرة يساعد على تنمية وتطوير المناطق المتخلفة ويسهم في حل مشاكلها والارتقاء بمستوى أفرادها، فضلا عن أنه يخفف من المشاكل الاجتماعية الكثيرة التي تتعرض لها المناطق المزدحمة ويحد من سوء الحالة الصحية وانتشار الأوبئة وكثرة الحوادث وعدم توفر الخدمات العامة والاجتماعية وعدم تلبيتها لاحتياجات الافراد.[1]

[1] **المرجع السابق**، ص ص 146، 147.

– الرعاية الاجتماعية للأسرة واعتبارها أهم التدابير التي تتخذ للتحكم في مؤثرات التصنيع الاجتماعي واتجاهاته المختلفة ويزيد من مساهمة التصنيع في الارتقاء في الارتفاع بمستوى الاسرة اقتصاديا–اجتماعيا لذا يتطلب الأمر رؤية الخدمات الاجتماعية في عدة أشكال، ليساعد الأسر على الاستقرار ولتأخذ مكانها الوظيفي في مجتمع المستقبل كعنصر هام في البناء الاجتماعي.

– المساهمة في إيجاد الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الأهالي والحكومة والحماسة للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر جزئيا لبناء مستقبل أفضل.

كما أن المشكلة التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر لا تقتصر فقط في وضع برامج وخطط تنموية لزيادة دخل الفرد فيها وإنما تتعدى إلى ضرورة تضييق الهوة والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينهما وبين الدول المتقدمة، ويمكن **تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية بما يلي:**

– زيادة الدخل القومي والفردي: إن التنمية الاجتماعية تحتاج لأموال حتى يمكنها التوسع في التنظيمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى وكلما تحقق الارتفاع النسبي للتنمية الاقتصادية في المجتمع كلما أمكن التوسع في الخدمات المطلوبة وتدعيم كفاءة الموجود منها، كما أن زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

– الحد من البطالة وزيادة فرص العمل: إن التنمية الاقتصادية تساعد على التوسع في التصنيع واستصلاح الأراضي الزراعية وبهذا المعنى فان التصنيع يعد من أهم عوامل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية واتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع وزيادة الدخل، بل هو من العوامل الإيجابية الفعالة في إحداث التغير والتنمية.

– تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التغير الاجتماعي نحو مجتمع أفضل: لقد أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تغييرات في حياة الناس، حيث أصبح الانسان يؤمن بالعلم ومقدرته في التحكم في الطبيعة، كما أصبح للوقت قيمة، أصبح هناك أهمية لدقة العمل واحترام العمل اليدوي واحترام دور المرأة في العمل وفي المساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع.[1]

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

فالتنمية الاجتماعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية لدفع عجلة التنمية وضمان نجاحها واستمرارها لتحقيق النمو الاقتصادي ولقد لوحظ أن الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على الجوانب الاجتماعية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالإنسان ذي الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا وافيا من التعليم والذي يتمتع بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح ويتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة المستقرة في حاضره ومستقبله كما أن التنمية الاجتماعية ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية (مشكلة أطفال الشوارع، تعاطي المخدرات) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وجد أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير سلوكي فالتغير الاقتصادي ينتج عنه تغيير في الجوانب الاجتماعية.[1]

خامسا-خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية.

إن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع في الموارد المالية والبشرية.

فالتخطيط هو الحلقة الوسطى بين السياسة الاجتماعية الإنمائية ووجهها التنفيذي باعتبار أنه الطريق العلمي الأمثل لوضع السياسة الاجتماعية، كما أن التخطيط هو الوسيلة العلمية التي يتم بواسطتها وضع خطط التنمية على أسس سليمة ترتبط بالسياسة الاجتماعية وتسعى إلى تحقيق أهدافها البعيدة.

التخطيط للتنمية يمر بمجموعة من المراحل والخطوات المتداخلة التي يصعب الفصل بينها عمليا، إلا أن فصل هذه المراحل والخطوات وتقسيمها يتم نظريا بهدف توضيحها وتحليلها، وهذه المراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بتقويم ما تحقق منها:

المرحلة الأولى- وضع الخطة:

إن وضع الخطة يستلزم إعداد الخطة والموافقة عليها، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية:

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية**، ص ص 28، 29.

أ-جمع البيانات الأساسية:

لا بد لأجهزة التخطيط أن توفر لديها قدر كافي من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى السجلات الإحصائية أو بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية، ويتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات واحصائيات عن السكان والقوى العاملة والتعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية وذلك يفيد في تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمي سليم.

ب-تحديد أهداف الخطة:

بعد أن تنتهي أجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة، وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين أولهما إحداث تغيرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ومكوناته الديموغرافية والإيكولوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية بالإضافة إلى تغير العلاقات والقيم التي تتصف بالجمود وتدعوا إلى التواكل والسلبية والتبعية، ثانيهما العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والقضاء على الظروف التي تؤدي للانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية ومساندة الأفراد على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية في برامج ومشروعات التنمية، وبعد أن يتم تحديد أهداف الخطة يتم ترجمتها إلى برامج ومشروعات، ثم الربط بينهم في نسق متكامل يضمن الاطار المبدئي للخطة.

ج- تصميم الإطار المبدئي للخطة:

من الممكن أن يتم وضع الخطة من القمة فهابطا إلى المستويات المحلية وفي هذه الحالة توضح برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المركزي، ثم توزع إلى خطط إقليمية لي تقرها تلك المستويات أو العكس.

الهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئي للخطة، فتحدد البرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها، والحاجة اليها وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقا لأولوياتها، وذلك في ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع، وذلك تمهيدا لوضع الإطار النهائي للخطة[1].

[1] طلعت نصطفى السروجي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74، 75.

د- تصميم الإطار النهائي للخطة:

بعد أن تنتهي اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع من مقترحات حول الإطار المبدئي للخطة تتولى كل لجنة إعداد تقرير تفصيلي عن آرائها في مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، وبدأ دراسة المشروعات بدقة وترتيبها في سلم الأولويات وضرورة تضمينها في المراحل السنوية للخطة، توضع الخطة في شكلها النهائي ولا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إقرارها من الجهات والسلطات المختصة.

المرحلة الثانية: تنفيذ الخطة.

يتوقف نجاح الخطة على مدى وضوح أهدافها، وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ويحتاج التنفيذ إلى دراسة الإجراءات وتحديد الأولويات وفقا للشكل المحدد في إطار الخطة وبالتكلفة المخصصة وفي حدود المدى الزمني المقرر.

وينبغي توزيع اختصاصات تنفيذ المشروعات والأجهزة للموكل إليها ذلك، وكذلك اعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ مع وجود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغيير الظروف وتحقيقا للصالح العام، وهناك مجموعة من العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها:

- مدى توافر الإمكانات البشرية والفنية والمادية في كل بيئة.

- علاقة المشروع المراد تنفيذه في الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.

- العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى إجراءات التنفيذ.

المرحلة الثالثة: المتابعة.

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعية، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات... ولذلك ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ مراحل الأولى للتنفيذ.

للمتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل في تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل تراكم الانحرافات السالبة التي قد تؤدي إلى فشل الخطة في تحقيق أهدافها[1].

[1] **المرجع السابق**، ص76.

لنجاح المتابعة ينبغي أن تبني أحكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات، وأن تكون عملياتها معروفة للعاملين، حيث يتعاونون على تحقيقها وهو شرط أساسي لنجاحها.

المرحلة الرابعة: التقويم.

التقويم أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف للكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي "المادي والمعنوي".

فالتقويم وسيلة تستهدف الكشف عم فاعلية برامج ومشروعات التنمية وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها، للوقوف على الآثار التي تحدثها في الأهداف القومية العامة للتنمية، والتقويم يفيد في الكشف عن جوانب القوة والضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل والتعرف على اتجاهات الافراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات. ولتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التالية:

- تحديد أهداف المشروع او البرامج.
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد محكمات التقويم.
- تحديد المناهج المستخدمة للتقويم.
- اختيار أدوات التقويم المناسبة.
- جمع البيانات والمعلومات.
- استخلاص النتائج.[1]

كما تعددت وجهات النظر حول تحديد مراحل وخطرات التخطيط للتنمية ومن أهمها يحدد "نيل جلبرت" و"هاري سبكت" نموذج التخطيط ليشمل المراحل التالية:

أ-تحديد المشكلة.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 78، 79

ب–تحديد الإطار العام للخطة.

ج–تحديد الهدف.

د–وضع البرامج.

هـ –تنفيذ الخطة (البرامج).

و–متابعة وتقييم البرامج والخطط.

لقد حدد "ألفريد كان" إن التخطيط هو عملية ديناميكية تنموية لها بداية ووسط ونهاية وعند التركيز على هذه المراحل يجب الاهتمام بجماعة التخطيط التي يتم اختيارها لحل مشكلة ما، وقد حدد مراحل التخطيط في:

أ–البحث والدراسة ويتم فيها الحصول على الحقائق وتحديد المشروعات ومسح الموارد.

ب–تحليل القيم وتسهيل التعبير عن أوضاع تلك القيم ويتم ذلك من خلال الميكانيزمات السياسية.

ج–صياغة السياسة.

د–البرمجة وتتمثل في تكوين البناء الإداري.

هـ –القياس وعملية الرجع.

وقد حدد عبد المنعم شوقي مراحل التخطيط في المراحل الآتية:

أ–المرحلة التمهيدية.

ب–المرحلة التخطيطية.

ج–المرحلة التنفيذية.[1]

د–المرحلة التقويمية.

ويرى "أحمد كمال أحمد" أن مراحل وعمليات التخطيط تتصف بالتفاعل والديناميكية وتتغير بالأسلوب العلمي الذي يلتزم المخططون بمبادئ وقيم متفق عليها وتتم وفقا للمراحل التالية:

[1] محمد عبد الفتاح محمد: **مرجع سبق ذكره**، ص170.

أ-تحديد الهدف.

ب-إعداد إطارات الخطة.

ج-وضع الخطة.

د-تنفيذ الخطة.

هـ -متابعة الخطة.

و-التقويم.[1]

سادسا-مجالات التنمية الاجتماعية.

تتعامل التنمية الاجتماعية مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية التي يختص بها قطاع الإنتاج وقد تعددت التصنيفات لقطاعات التنمية الاجتماعية ويمكن أن تصنف كالآتي:

أ-من حيث نوعية الخدمات: ويشتمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والأمن والعدالة والتربية الدينية والخدمة الاجتماعية.

ب-من حيث المجال الجغرافي: ويشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية المستحدثة.

ج-من حيث الفئات العمرية: ويشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والمرأة والشيوخ.

سوف نعرض نموذج داخل كل تصنيف من التصنيفات الثلاثة فيعرض قطاع التعليم كنموذج يتبع التصنيف النوعي، ونعرض التنمية في المجتمعات المستحدثة كنموذج يتبع التصنيف الجغرافي، ونعرض دور المرأة في التنمية كنموذج يتبع التصنيف الفئوي.[2]

1-القطاع التعليمي:

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغير وتعترض مجراه، من ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة الصعوبات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال من المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر. فالتعليم يمكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الافراد، ويمنح لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والابتكار.

---

[1] **المرجع السابق**، ص171.

[2] أحمد مصطفي خاطر: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 235، 236.

التعليم من ناحية أخرى يحفز الأفراد إلى تحقيق التقدم، ويجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا وقابلية لتتقبل التغيير والرغبة فيه، فالشخص المتعلم يستطيع أن يكون أداة إيجابية في إحداث التغيير بطريقة تقدمية، والتعليم كذلك يعتبر إحدى القوى المحددة للأفراد والجماعات والمجتمعات، فهو يزيد من طموح الأفراد ويدفعهم للصعود على السلم الاجتماعي، ويساعد الجماعات الموجودة في المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

التعليم كذلك يمكنه أن يساعد على القضاء على الثنائية الإقليمية التي تفصل بين الريف والحضر بحيث تلحق المناطق الريفية المتأخرة بالمناطق الحضرية التي سبقتها في مجال التقدم بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم غالبا ما يستخدم كأداة من أدوات النضال الوطني والسعي إلى حصول المواطنين على إدارة شؤون مجتمعهم بنفسهم. إلى جانب الوظيفة الاجتماعية للتعليم فإن له وظيفة أخرى اقتصادية وعلى هذا فإن العملية التعليمية أصبح ينظر إليها الآن على أنها من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية.

والتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، كل منهما سيفيد الإنتاج وعندئذ يستطيع المجتمع ككل أن يرقى بموارد الثروة المتاحة لديه.

كما أن للتعليم عائدا آخر غير مباشر على المجتمع يتمثل في عملية زيادة المعرفة، والمهارة والامكانية لدى جميع أفراد المجتمع، ويعرف ذلك اقتصاديا، كما يعبر ذلك اجتماعيا بأنه يتضمن إعداد الأفراد للمشاركة الرشيدة في المسائل السياسية، كما قد يعبر عنه اجتماعيا بأنه يتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه ممكن كأعضاء في المجتمع، كما يظهر العائد على المجتمع في صورة التقليل من البعد الاجتماعي بين الأفراد، والشعور بالوطنية والتضحية والتماسك الاجتماعي.[1]

أي أن الاستثمار في التعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج هذا فضلا عن الأهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الأفراد وفي حياة المجتمعات كالأهداف القومية والأهداف الإنسانية العامة التي ذكرناها.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 236 ،237.

2-التنمية في المجتمعات المستحدثة:

ما يهمنا كأخصائيين أن نتعرف على شكل الخدمات التي يمكن أن تقدم في المجتمعات المستحدثة وهي على الشكل الآتي:

أ-قطاع الإسكان والمنشآت والمرافق:

- توفير السكن الصحي المناسب وإمداده بالمياه النقية والكهرباء وما يلزم من مشروعات الصرف الصحي.
- تشجير هذه المجتمعات المستحدثة ووصف طرقها المؤدية إلى الطريق الرئيسي.
- إزالة أماكن توالد الحشرات الضارة وتديد أماكن لحفظ المخلفات الحقلية بما يحفظ للمجتمع المستحدث مظهره اللائق ويحميه من أخطار الحريق.
- إنشاء المباني الخاصة بوحدات ومؤسسات الرعاية والخدمة مع الاتجاه إلى الوحدات المجمعة التي يمكن أن تخدم أغراض متعددة.
- بمعنى آخر يجب أن تكون الأنماط الاجتماعية للإسكان والمنشآت والمرافق بالمجتمعات المستحدثة تتفق مع الاحتياجات المتنوعة لهذه المجتمعات من ناحية، ومن ناحية أخرى نأخذ في الحسبان طبيعة النمو الذي يمكن ان يطرأ على مثل هذه المجتمعات.

ب-قطاع الخدمات التعليمية:

- توفير المدارس بمختلف مستوياتها وخاصة للمرحلة الابتدائية مما يكفل استيعاب جميع الأطفال الملزمين وللقضاء على مشكلة الأمية بشكل جذري مع الاهتمام بأن تكون للمدارس بجانب وظيفتها التعليمية، وظيفة أخرى اجتماعية، وأن تتفق المناهج الدراسية المطبقة في هذه المدارس بما يتناسب وطبيعة المجتمع المستحدث.
- فتح فصول محو الأمية للقضاء على أمية الكبار بالمجتمعات المستحدثة.
- إنشاء مراكز التدريب المهني تتفق مناهجها مع متطلبات المجتمعات المستحدثة.[1]

ج-قطاع الوحدات الصحية:

- بمختلف مستوياتها لتقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية.
- توفير الأطباء والفنيين والممرضين اللازمين لحسن سير العمل بهذه الوحدات.
- الاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والتعاون مع الأجهزة المختلفة للوصول إلى معدلات نمطية للنمو السكاني في المجتمعات المستحدثة.

[1] **المرجع السابق**، ص ص **237-255.**

د-قطاع التنمية والرعاية الاجتماعية:

- إنشاء وحدات اجتماعية بالمجتمع المستحدث تزاول أنشطة التنمية بصورة متكاملة.

- تكوين جمعية تنموية بالمجتمع المستحدث تمتد أنشطتها للقرى المحيطة بالمجتمع المستحدث وهذه الجمعيات تنشأ وحدات للنشاط النوعي كدور الحضانة وتوفير الأعداد المناسبة منهن للعمل في مجال النشاط النسائي والنهوض بالمرأة.

- الاهتمام بالقيادات المحلية وإتاحة فرص اكتشافهم وتدريبهم وتنمية مهاراتهم من خلال الممارسة وكذلك تنظيم الدورات التدريبية لهم محليا ومركزيا.

- مساعدة العاملين وأسرهم وخاصة المجندين منهم.

هـ-قطاع رعاية الشباب:

- تكوين مركز شباب ريفي لكل مجتمع مستحدث أو نادي على أن يتوفر له المقر المناسب وامكانيات مزاولة النشاط، وأن يكون لهذا المركز أو النادي برنامج يتفق وظروف المجتمعات المستحدثة وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية وخدمة البيئة، ويراعى أن تكون مقار هذه الأندية أو المراكز مقرا لأندية الأطفال والفتيات في الفترة الصباحية.

- ربط أنشطة الشباب بجميع القطاعات ببعضها البعض بالأنشطة المناظرة على المستوى القومي بتنظيم الدورات الرياضية والمسابقات والمعسكرات والرحلات وغيرها.

- تسيير برامج التدريب الميداني وخدمة البيئة بالمجتمعات المستحدثة لطلاب الجامعات والمعاهد وخاصة تلك المتخصصة في اعداد القادة للاستفادة بجهود الطلاب.[1]

و-قطاع الصناعات البيئية:

إنشاء مراكز مهنية لتدريب الفتيات على بعض المهن الحرفية التي تتطلبها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المستحدثة ولمواجهة مشكلة التسرب من المدرسة الابتدائية.

- تعميم وتنفيذ برامج للاقتصاد المنزلي لربات البيوت والفتيات يستفاد منه من إمكانيات مراكز الشباب الريفية وأندية الفتيات في التدريب على بعض الصناعات المنزلية كصناعة المربات والمخللات والألبان وتجهيزها وتعبئتها إلى جانب بعض الأنشطة الخاصة بالتوجيه الاجتماعي وتنظيم الأسرة واقتصاديات المنزل ومحو الأمية وغير ذلك من الأنشطة.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 255، 256.

3- دور المرأة في تحقيق التنمية:

إن دور المرأة في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ضمن الموضوعات التي تناقش حاليا والدراسات المعاصرة لم تؤكد وجود أي فروق تذكر بين قدرات المرأة والرجل فيما عدا الجنس فقط، أن المرأة تمتلك نفس القدرات كالرجل تماما ويمكنها -إذا أحسن تدريبها-أن تقوم بكافة الأنشطة التي تمكنها من تحقيق أدوارها الحيوية التي تسند اليها.

إن السؤال اليوم ليس عن ماهية الأعمال التي يمكن أن تؤديها المرأة؟ ولكن ما يجب أن تؤديه المرأة لكي تصبح عضوا نافعا في المجتمع الذي تعيش فيه والتي تلعب أدوارا إيجابية أو سلبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ضوء اهتماماتها الفردية، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحيط.

إن التغير الجذري في القرن العشرين في مجال التصنيع، وخاصة في الدول النامية لم يلق بالعبء فقط على الرجل، ولكنه يتطلب مشاركة المرأة في العديد من المجالات، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد.

في المجتمعات الصناعية التقليدية، كما هو الحال في بعض المجتمعات النامية تعتمد على الطاقة البشرية المتاحة في المجتمع بصرف النظر عن السن والنوع او مستوى التعليم، في الوقت الحالي نجد أن المجتمع يحدد للمرأة أن تقوم بدور الزوجة بكافة واجباته، ودور الأم بكافة مسؤولياته من إنجاب للأطفال وغيره من المسؤوليات، مما يؤدي عن استبعادها من المشاركة في الأنشطة الخاصة بالتنمية القومية وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوار التقليدية الطبيعية، فإن هذا ليس بالأمر الكافي ولا يحقق لها الإشباع المناسب، بل انها الآن تتطلع إلى القيام بدور إيجابي في عملية الإنتاج، أو في المجال السياسي، أو في العمل الاجتماعي.

مع أن الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها المرأة داخل الاسرة تعتبر هامة، إلا أن دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص في الدول العربية الافريقية التي تتعرض لتغيرات جذرية وسريعة يعتبر أكثر فاعلية إذا كانت هذه المجتمعات تتيح لها فرصة أو وسائل تنمية قدرتها.

والآن يجب أن نؤمن بأن الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعي في هذه المجتمعات لن تكون مجدية ما لم تشارك المرأة في برامج التنمية سواء على المستوى المحلي أو القومي[1].

[1] **المرجع السابق**، ص ص 256-259

سابعا– دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

لقد أصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في تحقيق التنمية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ذاتها، وتقدم أي مجتمع مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، فقد كانت المرأة قديما تحتل مركزا ثانويا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وتستمد قوتها من الدور الذي تقوم به كزوجة وأم، ولكن خروجها اليوم للعمل جعل دورها لا يقتصر فقط على الانجاب والتربية والاهتمام بأمور البيت، إذ اكتسبت موقعا ودورا اجتماعيا مهما في الحياة العامة للمجتمع، وفي أسرتها خاصة، فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها مكانة أقوى.[1]

للمرأة المقاولة دورا أساسيا وجوهريا في الحياة الأسرية، فهي تعد رأس المال البشري الذي يفوق في أهمية أي شيء آخر، وهي المنظم لحركة الاسرة وفي غيابها لأي سبب لا تستطيع أن تعيش بنفس الكفاءة، فأدوار المرأة المقاولة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية، النفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم كذلك العمل داخل المنزل وحتى خارجه، ولقد قام الباحثان سليم العايب وبوحنيكة نذير عام 2014 بدراسة حول مدى مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، حيث أسفرت النتائج على أن المرأة العاملة تساهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

ظهر نهج يهدف إلى تصميم الإجراءات والسياسات لدمج المرأة تماما في التنمية وذلك منذ السبعينيات، ولقد جاء كرد فعل لمعالجة بعد المرأة عن المشاركة في بعض جوانب التنمية، وعلى الرغم من أن الجوانب مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية بين الرجال والنساء، كما تم تطوير نهج "المرأة والتنمية" ليصبح "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف لإزالة الفروقات في المساواة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية بين المرأة والرجل.[2]

ترتبط عملية التقدم الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالمرأة العاملة حيث انه كلما تطور المجتمع زادت فرص المرأة في المشاركة في عملية بناء المجتمع وذلك من حيث التمتع بحقوقها الطبيعية، وأن تخلف المجتمع ينعكس على وضع المرأة سلبا وذلك باعتبارها تشكل المجتمع ونصف القوى البشرية وبالتالي فإنه إذا حجبت المرأة عن المشاركة في التنمية الاجتماعية فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل والمعلوم أن هدف عملية التنمية هو إحداث تغييرات في المجتمع تطور المرأة والرجل معا ودحض ما يشاع أن المرأة لا تستطيع تأدية العمل كما يفعل الرجل والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن

[1] بوكنوس عائشة: **"مساهمة المرأة في تحقيق التنمية"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10، ديسمبر 2016، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر،2016، ص227.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 227، 228

المرأة قد شاركت الرجل بين الماضي والحاضر في كل مجالات الحياة ومن ضمنها المشاركة في صنع الرأي السياسي، ولها إسهامات مشهود بها في تطور المجتمعات الإنسانية وأنها تساوت مع الرجل في الكسب المادي حيث لا يفرق بينهما في الربح ولا في نتاج الأرض من الفلاحة وليس صحيح القول بأن المرأة عالة المجتمع، فالمرأة لديها الحرية في كسب الرزق كالرجل والعمل يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية الفرد في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي يتعين على المجتمع أن يستغل طاقات أفراده في كافة المجالات لرفع مستوى المعيشة وترقية المجتمع ذاته.

تؤدي المرأة المقاولة دورا في تحقيق التنمية من الجانب الاجتماعي تتمثل في:

– توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر: حيث نجد أن قطاع المؤسسات والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية لليد العاملة، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة، والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام[1] بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها من مشاكل لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال ادماجه في الحياة الاقتصادية.

– توطين السكان والتقليل من حركة الهجرة: تلعب المرأة المقاولة دورا هاما في تقليل المخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها بل أن هذه المقاولات النسوية ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة لتحقيق التنمية المتوازنة، كذلك تعتبر عاملا مساعدا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة، وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية.

– تلبية الاحتياجات المحلية: أن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلية وتسهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع والخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين.

[1] مريم غزال: **اسهام المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية**، الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية -تحديات وحلول-، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، الجزائر، 10 أفريل 2017، ص316.

– تحقيق التوازن الجهوي وعدالة التنمية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة الانتشار الموقعي مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة وتقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز فقط على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى.[1]

تتمثل مساهمة القطاع المقاولاتي في تحقيق التنمية الاجتماعية في:

رغم أن المقاولة هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دورا اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أن لها دور اجتماعي أيضا، إذ المقاولة مؤسسة اقتصادية–اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها تعتمد أساسا على المبادرة الحرة، البحث عن الربح السريع، المنافسة الشريفة وخصوصا على رأس المال الذي يعتبر محركها الأساسي، لقد ظهرت المقاولة منذ عهود مضت ولم تثبت وجودها وتسطع في السماء إلا مع التطور الحديث والمتواصل للنظام الرأسمالي الذي أبان عن [2]

أهمية هذه المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولا ننسى التطور التكنولوجي فأصبحت بذلك المقاولات قطب الرحى والعمود الفقري لكل مجتمع يريد ان يسمو الى مراتب الشرف ويقفي أثر الدول التي تصدرت الركب الحضاري.

– التقدم التكنولوجي: لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر وكانت اللبنة الأساسية في ذلك تطور المقاولة التي بفضل مسيرتها والتكوين المستمر لعمالها وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في الزعامة التكنولوجية وبالتالي فالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة المستمرة، فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي.

– عدالة توزيع الدخول: أن وجود مقاولات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات وبالتالي يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة

[1] **المرجع السابق**، ص317.

[2] حسان بوسرسوب، عمر بن عيشوش:" **مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 9، جامعة سطيف 2، الجزائر ،2021، ص 105.

وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

– مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات اجتماعيا واقتصاديا بداية بالدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية)، مثلا الاجتماعية الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية.

– محاربة الآفات الاجتماعية: مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة فيها تفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل والبطالة وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة الى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات، كما يتسبب الافتقار إلى فرص العمل المنتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منتظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات لهذا فإن المقاولة الاجتماعية تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف.

كما **يهدف انشاء المقاولة النسوية الى تحقيق عدة أهداف اقتصادية يمتد أثرها الى الحياة الاجتماعية نذكر منها:**

– المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار امكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

– المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي. [1]

[1] **المرجع السابق**، ص ص 105، 106.

– المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة.

– المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا مهما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها.

– المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي التي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة.

– الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة.

هذه النقاط تبرز أن المرأة المقاولة تساهم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي بأدوار متميزة من خلال خلقها لفرص العمل، وزيادة مستوى الدخل الفردي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من الأدوار التي تجعل مساهمتها تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد.[1]

ثامنا– صعوبات المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

– الصعوبات السوسيو ثقافية والنفسية:

تواجه المرأة في محيطها الاجتماعي صعوبات سوسيوثقافية الأولى تمثل في موقعها كمقاولة والثانية ترتبط بكونها امرأة تخضع لمجموعة من المؤثرات في محيطها العائلي ومحيط العمل خاصة إذ كانت تعمل في مجال ذكوري بامتياز، وهو انتشار الذهنيات التي تفيد أن عالم الأعمال هو عالم خاص بالرجال، وذلك نتيجة الرواسب الاجتماعية والثقافية القائمة على التقسيم التقليدي للأدوار التي تفيد أن المرأة مكانها البيت أو العمل في وظائف أنثوية كالتمريض أو التدريس ومجال الخدمات، في حين أن مشاريع الصناعة والتجارة والمؤسسات هي مجال خاص بالرجل لا غير، فالمجتمع الجزائري المعروف بأنه مجتمع ذكوري أو أبوي لا يزال يورث هذه القيم لأفراده وهذا ما يبقي المرأة متخوفة من إنشاء مشروع ومن المغامرة خوفا من الفشل وإهدار رأس المال، وتأكيد نظرة المجتمع أن المرأة غير قادرة على الصمود ومنافسة الرجل في مجال المال والأعمال.

[1] **المرجع السابق**، ص44.

أن المرأة المقاولة إضافة إلى الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها كونها زوجة أم أو أخت فهي تتكبد أيضا أعباء وضعيتها المهنية ودورها كقائد ومسير لمشروع يواجه منافسة من مؤسسات كبيرة ومن الرجل كقضية من قضايا النوع الاجتماعي فتواجه المقاولات النسائية صعوبات اجتماعية ثقافية تتمثل في عدم تشجيع الزوج أو أحد أفراد العائلة لقيام المرأة بمشروع خاص، إضافة الى ذلك هناك[1]

صعوبات أخلاقية تواجهها المرأة صاحبة المشروع كالابتزاز وطلب الرشوة بطريقة غير مباشرة.

كما تعد الصعوبات النفسية حاجزا أمام تقدم المرأة في مجال المقاولة، حيث أن هناك صعوبات تتعلق بالمرأة نفسها ومدى ثقتها بقدرتها وإيمانها بإمكانياتها فالمرأة لا تزال متخوفة من عالم الريادة ويشككن في قدراتهن على تحمل مسؤولية مشروع.[2]

-في مجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة: إن مسألة التمييز بين المرأة والرجل تنعكس سلبا على مسألة تعليم المرأة وقد ينسحب ذلك، أي أن التمييز وعدم المساواة بين الجنسين على عدد كبير من المسائل المتعلقة بالجنسين وخاصة القانونية منها.

إن التمييز بين المرأة والرجل في التعلم والتعليم يعمق النظرة الدونية للمرأة التي تحول دون مساواتها مع الرجل ويحرمها من أبسط حقوقها ويعيقها عن القيام بواجباتها في المساهمة في تطوير مجتمعنا وتحديثه وتنميته جنبا إلى جنب مع الرجل.[3]

-الصعوبات التمويلية:

تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي (مواردهن المالية الخاصة وموارد عائلاتهن) أما اللجوء إلى القروض البنكية والأجهزة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) فيبقى ضعيفا، وبالتالي فهن تعملن في حدود الإمكانيات المالية المتاحة لهن، وتردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المقاولات قروض ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل، ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

---

[1] أحمد مسعودان، نعيمة دريسة: **صعوبات المرأة المقاولة في الجزائر" دراسة ميدانية لعينة من السيدات المقاولات"**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 27، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2018، ص، ص 368.

[2] **المرجع نفسه**، ص369.

[3] بغريش ياسمينة، ديابي منال، مسلمي أمينة،" **دور المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية جمعية الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية - نموذجا"**، مجلة البدر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، 2018/04/10، ص448.

نظرا لأن الكيانات القانونية لمشروعات المرأة تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية وإصدار سندات للإقراض.[1]

- الصعوبات التسويقية والإدارية:

- انخفاض الإمكانيات المالية (مشاريع المرأة، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.
- مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
- كثرة إجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف وخاصة من اللجان إلى صناديق الدعم، فقد تواجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه.[2]

- الصعوبات التسييرية تتمثل في:

- محدودية شبكة علاقاتها مما يعيقها في الحصول على أموال خارجية.
- عدم إمكانية إنهاء الإجراءات الإدارية لوحدها نتيجة لكثرتها وكذا المضايقات التي تتعرض لها المرأة أحيانا في الإدارات.
- تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة (المنزل، الأولاد...) مما ينعكس سلبا على إمكانية توسيع المشروع.
- نقص الخبرة.
- غياب القدرة من المقاولات الناجحات.
- نقص شبكة المعارف والمكانة الاجتماعية.[3]

- الصعوبات الفنية:

تعتمد مشاريع المرأة عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا من تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع الأسواق العالمية في الأسواق الدولية.

---

[1] الداوي الشيخ، قواسمي رشيدة: **المقاولة النسائية وسياسات مرافقة المقاولاتية في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8، 2017، ص 106.

[2] **المرجع انفسه**، ص 106.

[3] بلقاسم بودالي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 47، 48.

كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان، مما يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.[1]

- النظم السياسية السائدة:

يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوق من صعوبات التنمية بدرجات متفاوتة، ويتوقف ذلك على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات كما يسود الاعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي لتفكك وحدتهم وتماسكهم.[2]

[1] الدوي الشيخ، قواسمي رشيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص106.
[2] أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة -الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص، ص 172، 173.

- خلاصة:

إن التنمية الاجتماعية هي الهدف الذي تطلع له كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي أشد المجتمعات حاجة إلى التنمية لإيجاد الحلول للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات، كما أن التنمية أصبحت مطلبا ملحا وأساسا لكل المجتمعات المعاصرة لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضا لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها، وإذا كان الهدف من التنمية هو تحقيق رفاهية لأفراد المجتمع والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق دورهم الإنساني، فإذا كانت جميع فئات المجتمع لها دور هام في تحقيق التنمية، فإن المرأة كذلك هي عنصر فعال لتحقيقها، ولكن ذلك من خلال حصولها على مزيد من الرعاية والدعم بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية، كما أن المقاولات هي عصب كل تنمية اقتصادية واجتماعية واللبنة الأساسية لمعظم الاقتصاديات في العالم، لذلك يحظى النشاط المقاولاتي بأهمية واضحة داخل النسيج الاقتصادي ومنه الاجتماعي في كل الدول، وللمرأة المقاولة دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية سواء من خلال تشغيل الأفراد، تقليص البطالة، وكذلك الخفض من حدة الفقر وحماية المجتمع من مختلف الآفات، وهذا ما سنحاول تأكيده من خلال الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع:
الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة

الفصل الرابع: الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة

تمهيد

أولا–منهجية الدراسة وتقنية جمع البيانات.

ثانيا–مجالات الدراسة وعينتها.

ثالثا–عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب فرضيات الدراسة.

رابعا–تحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب الدراسات السابقة.

خامسا–تحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب النظريات المفسرة لها.

سادسا–النتائج العامة.

خلاصة

الفصل الرابع: الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة

تمهيد

البحث العلمي ليس جمع المعلومات والاطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت المشكلة فقط، وإنما اعتماد على العمل الميداني الذي يمكن البحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته كمحاولة لإثبات الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية، ومن أجل أن البحث ذو قيمة علمية. ويعتبر عرض وتحليل البيانات وتفسيرها مرحلة مهمة في أي بحث علمي ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن خلالها يمكن التعرف على الخصائص الرئيسية لعينة البحث، كما يمكننا هذا الفصل من تحويل البيانات التي جمعت إلى أرقام ذات مدلولات علمية تفسر الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، لهذا تناولنا في هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة من خلال عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية والخروج بالنتائج ومناقشتها، بهدف الإجابة عن التساؤلات واختبار صحة الفرضيات.

أولا- منهجية الدراسة وتقنية جمع البيانات:

1-منهج الدراسة:

يعتبر المنهج "الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو في تتبعه لظاهرة معينة، من أجل تحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها، ويتيح فرصة معرفة أسبابها ومؤشراتها والأشكال التي تتخذها والعوامل التي أثرت فيها أو تأثرت بها، وقياس هذا الأثر أو التنبؤ به بشكل موضوعي دقيق يفسر العلاقات التي تربط عواملها الداخلية والخارجية، بهدف الوصول إلى نتائج عامة محددة يمكن تطبيقها أو تعميمها".[1]

كما أنه "الدراسة الفكرية الواعية للمناهج المختلفة التي تطبق في مختلف العلوم تبعا لاختلاف موضوعات هذه العلوم، وقسم من أقسام المنطق، وليس المنهج سوى خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة".[2]

---

[1] عبد الحليم غربي : **منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط2، السعودية، 2019، ص37.

[2] عامر مصباح: **منهجية إعداد البحوث العلمية "مدرسة شيكاغو"**، موفم للنشر، الجزائر، 2006، ص23.

يعتبر اختلاف المناهج في العلوم الاجتماعية نتيجة حتمية بسبب طبيعة الظواهر المدروسة وطرق تناولها وطبيعة الميدان، لذلك فالمنهج في أي بحث سوسيولوجي تحدده طبيعة الموضوع وما يتطلبه من معلومات، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع دراسته، كما أن لكل منهج شروط معينة للبحث والتقصي تفرض على الباحث استخدامها.

بحكم طبيعة موضوع الدراسة المتعلق بموضوع المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، تم استخدام المنهج الوصفي نظرا لملائمة موضوع الدراسة.

يعرف المنهج الوصفي بأنه "طريق من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".[1]

يعرف كذلك:" هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على شكل أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".[2]

كما أنه "أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عم ظاهرة أو موضوع محدد، من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية".[3]

ومنه فالمنهج الوصفي يعد الأسلوب المناسب لدراسة هذا الموضوع لأنه يقدم خصائص ومعلومات وبيانات ذات قيمة علمية، والتي تساعد في وصف وتشخيص وفهم طبيعة المرأة المقاولة التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وبذلك يعتبر المنهج الوصفي مناسبا لمثل هذه الدراسات.

2- تقنية جمع البيانات:

إن كل باحث في علم الاجتماع يجد من الضرورة الاستعانة بتقنيات معينة في بحثه، وتقنيات البحث هي الوسائل التي تمكن من جمع المعطيات والمعلومات من الواقع الذي تلزمه في البحث، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستمارة لأنها تعد الأداة الأنسب والأكثر ملائمة للوصول إلى الأهداف التي ترغب الوصول إليها.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي، القواعد والراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 26.

[2] محمد سرحان علي المحمود: **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، صنعاء، ط3، اليمن، 2019، ص 23.

[3] غازي عناية: **منهجية إعداد البحث العلمي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص88.

تعرف الاستمارة على أنها "أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها، ويعتمد على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث، من أجل الحصول على اجاباتهم عن الموضوع، والتي يتوقع الباحث أنها مفيدة لبحثه وتساعده على اختبار فرضياته".[1]

استمارة البحث أنموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ما، فهي" التقنية المباشرة للاستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد والتي تسمح لمسائلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والحصول على نتائج كمية من أجل إيجاد علاقات إحصائية ومن أجل القيام بمقارنات عديدة".[2]

يتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية، أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق وسائل متنوعة مثل البريد، صحف، مجلات وغيرها.

تم إعداد استمارة الاستبيان الورقية بالإضافة إلى الاستمارة الالكترونية ضمت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة، حسب مؤشرات الدراسة

موجهة للنساء المقاولات بولاية قالمة على مراحل هي:

– المرحلة الأولى: تم فيها إعداد استمارة مبدئية تم إخضاعها للتحكيم من طرف ثلاث أساتذة بقسم علم اجتماع كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945–قالمة–، وهم الأستاذة نزاري سعاد، الأستاذ حواوسة جمال، والأستاذ بوصنوبرة عبد الله.

– المرحلة الثانية: تم فيها اختبار الاستمارة المبدئية المحكمة على سبع مقاولات في بلدية قالمة لم تطبق عليهن استمارة الاستبيان النهائية.

– المرحلة الثالثة: بناءا على إجابات المبحوثات واقتراحاتهن والملاحظات التي تحصلنا عليها من الأسئلة الغامضة، وملاحظات الأساتذة المحكين للاستمارة تم تغيير مضامين بعض الأسئلة وطرق صياغتها وجعلها بلغة بسيطة سهلة الفهم.

[1] عبد الغني عماد: **منهجية البحث في علم الاجتماع الاشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص 61.
[2] بوحوش عمار وآخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص71.

بعد التعديلات النهائية ضمت الاستمارة مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى محاور حسب مؤشرات فرضيات الدراسة كما يلي:

-المحور الأول: خصص للبيانات الشخصية، ضم 03 أسئلة (السن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية) من 01 إلى 03.

-المحور الثاني: خصص للعوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة وضم12 سؤال مرقم من 04 إلى 15.

-المحور الثالث: خصص لمجالات مساهمة المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وضم 19 سؤال من 16 إلى 34.

-المحور الرابع: خصص للصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء أدائها لنشاطها، وضم12 سؤال من 35 إلى 46.

ثانيا- مجالات الدراسة وعينتها:

1- مجالات الدراسة:

حدود الدراسة هي الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها وهذا بعد اختبارها من قبل الباحث حيث يجبر نفسه على الوقوف عندها إضافة إلى النطاق الذي تفرضه طبيعة الدراسة فلكل بحث حدود لا يمكن للباحث أن يتجاوزها، ولهذه الحدود أهمية بالغة لما تحققه للباحث من عزل فكري يحصر فيها التفكير في نقاط محددة من أهم عوامل نجاح البحث ومن أنواع حدود الدراسة نجد الحدود الزمانية والحدود المكانية والحدود البشرية.

1-1- المجال الزماني:

الحدود الزمانية وهي الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة[1]، وذلك بداية من اختيار الموضوع وجمع الجانب النظري له وصولا إلى الجانب الميداني، من إعداد الاستمارة وتحكيمها وتطبيقها على مفردات العينة وتحليل بياناتها وصولا إلى استخلاص النتائج النهائية وتم ذلك عبر المراحل التالية:

[1]بوحوش عمار وآخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص64.

المرحلة الأولى: جمع معطيات الجانب النظري وتنظيمه وكان ابتداء من شهر سبتمبر 2022 إلى غاية طبع المذكرة.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد الاستمارة، حيث تم إعداد الاستمارة الأولية في شهر مارس 2023 وتم تحكيمها وتعديلها وإعداد الاستمارة النهائية في نفس الشهر.

المرحلة الثالثة: مرحلة توزيع الاستمارات وكان ذلك في أواخر شهر مارس 2023 على عينة البحث وهم النساء المقاولات في ولاية قالمة.

المرحلة الرابعة: مرحلة جمع وتحليل البيانات وتفسير النتائج النهائية للدراسة وفقا للإطار النظري للدراسة، وذلك خلال شهر أفريل 2023 ومع بداية شهر ماي تم وضع البحث في اطاره النهائي.

المرحلة الخامسة: وفي شهر جوان 2023، تم طبع المذكرة.

1-2- <u>المجال المكاني:</u>

الحدود المكانية: تمثل الإطار المكاني الذي يدور حوله البحث[1]، ويتمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في بلدية قالمة.

1-3- <u>المجال البشري:</u>

موضوع الدراسة يهدف للكشف عن دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث انحصر المجال البشري في مجموعة من النساء المقاولات في ولاية قالمة وبالتالي تم إحصاء حوالي 80 مفردة وذلك حسب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej، ويعود السبب في قلة النساء المقاولات اللواتي أخذن قروض من هذه الوكالة سنة 2022 الى تغيير الأخيرة لوزارتها، أما حسب غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قالمة فوجدنا 890 حرفية مزاولة للنشاط، منها 161 في إنتاج المواد، 177 حرفية في الخدمات، والفنية 552 حرفية، ونظرا لصعوبة التواصل معهن كلهن تم التحصل على 70 مفردة من أصل المجموع الكلي، وتم إعتماد النساء المقاولات في بلدية قالمة كمجتمع بحث لإجراء الدراسة الميدانية.

- **تعريف مجتمع البحث:** "كل المفردات التي يهتم الباحث بدراستها سواء كانت بشرية أو مادية بشرط اشتراكها في مجموعة من الخصائص، وتتحدد حسب طبيعة وأغراض البحث بهدف تعميم النتائج عليها".[2]

[1] **المرجع السابق**، ص64.

[2] عبد الرحمان برقوق: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص265.

– " هو مجموعة من العناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث أو التقصي."[1]

2- طبيعة العينة وكيفية اختيارها:

تعرف العينة بأنها: "نموذجا يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصل المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات أو مفردات المجتمع الأصل."[2]

يتمثل مجتمع البحث في النساء المقاولات في ولاية قالمة، ونظرا لصعوبة التوصل لكل المفردات، تم اختيار مجموعة من النساء رائدات الأعمال كعينة مقصودة والتي قدر حجمها ب 70 امرأة.

1.2-تعريف العينة القصدية أو العمدية: "هي النموذج المختار من السكان مقصودة ومتعمدة، أي بطريقة لا تعطي جميع وحدات السكان أو مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار، لذلك تسمى أحيانا العينة بالخبرة، فالباحث يحدد حجم العينة ويطلب من المقابل اختيار وحداتها بالطريقة والأسلوب الذي يلائمه، لذلك يأتي الاختيار متعمدا على أفكار وأراء وذوق ومصلحة المقابل."[3]

2-2- خصائص مفردات الدراسة:

جدول رقم (02): يوضح توزيع مفردات البحث حسب متغير السن.

فئات السن	التكرار	النسبة المئوية
28-18	31	%44.3
39-29	21	%30
أكثر من 40	18	%25.7
المجموع	70	%100

[1] موريس أنجرس: **مرجع سبق ذكره**، ص 298.
[2] عبد الغني عماد: **مرجع سبق ذكره**، ص54.

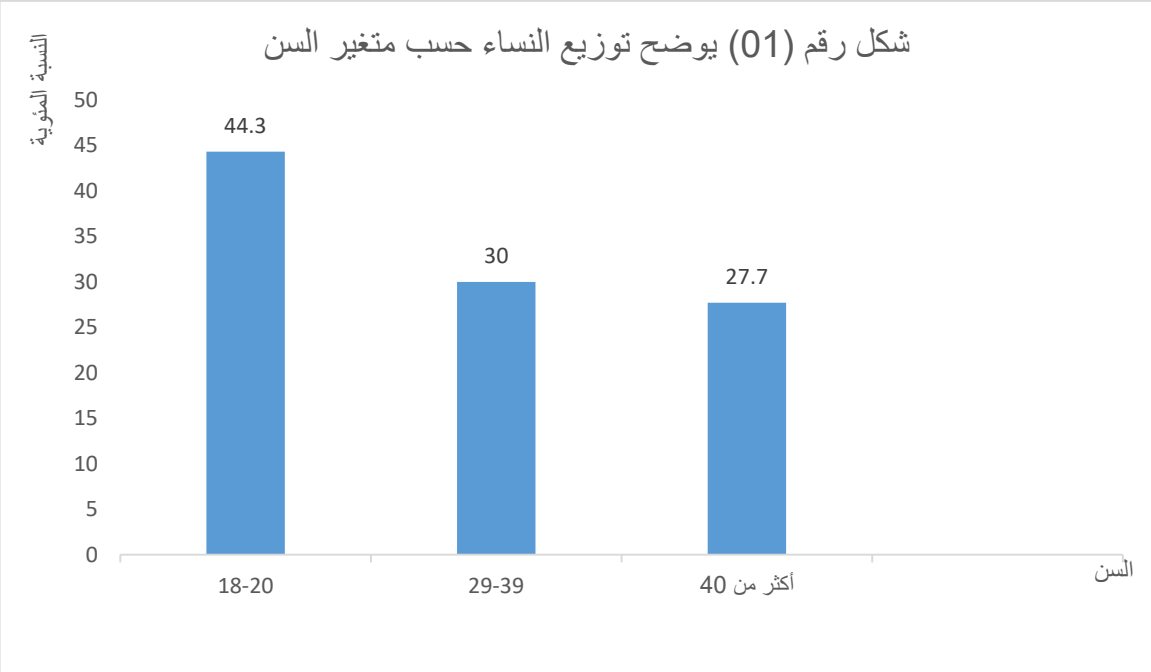

من خلال الجدول رقم (02) نجد أن معظم مفردات البحث تتراوح أعمارهن بين 18 الى 28 سنة بنسبة 44.3%، تليهم نسبة 30% تتراوح أعمارهن من 29 الى 39، والأكثر من 40 سنة بنسبة 25.7%، ومنه نلاحظ أن في بلدية قالمة توجد كل الفئات العمرية من النساء المقاولات.

نجد أن لمتغير السن دور هام للتوجه المقاولاتي للمرأة من خلال أنه يلعب دور مهم في ولوج المرأة عالم ريادة الأعمال خاصة الأقل سنا، لأن هذه المرحلة العمرية تتميز بالحركية والنشاط والقدرة على الإبداع والابتكار وهذا ما يسمح لهن بالحصول على الدعم المالي من وكالات الدعم.

وذلك بهدف إنشاء مؤسساتهن المصغرة والصغيرة والمتوسطة في المجال الذي يرغبن فيه، ومنه نجد أن المرأة المقاولة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات الإبداعية والابتكارية التي تؤثر فيها مجموعة من العوامل أهمها السن الذي يسمح لها بالعطاء والابتكار الدائم والمتجدد والمواكب للتغير.

جدول رقم (03): يوضح توزيع مفردات البحث حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	1	%1.4
متوسط	6	%8.6
ثانوي	18	%25.7
جامعي	38	%54.3
تكوين مهني	7	%10
المجموع	70	%100

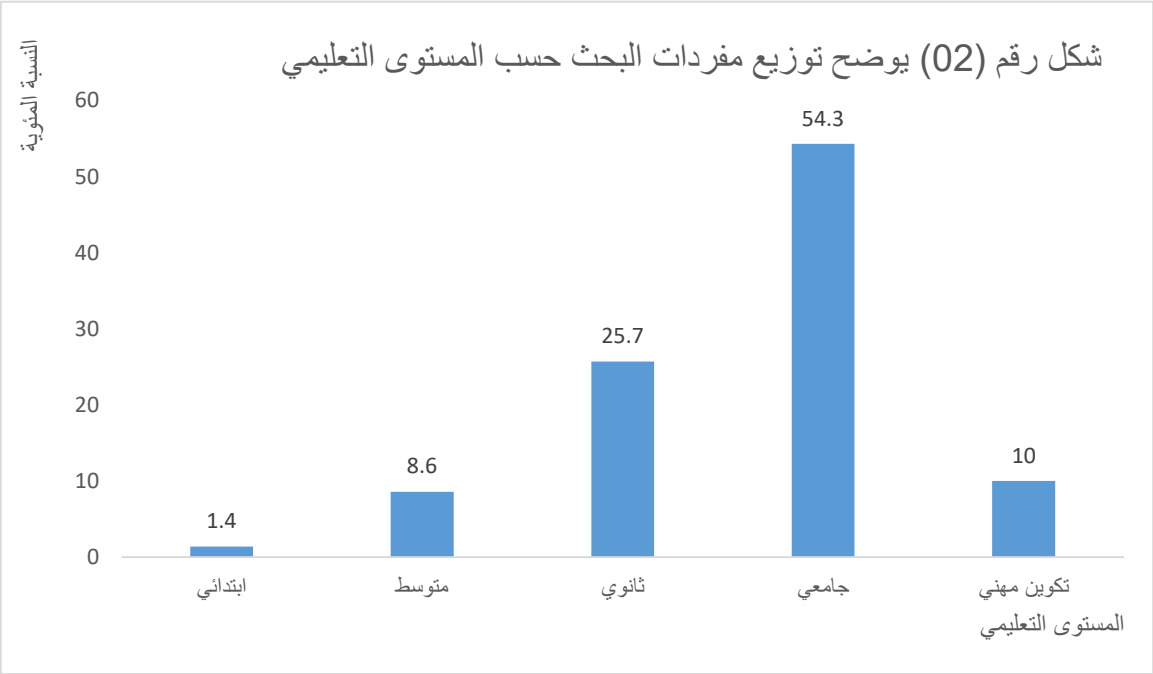

من خلال الجدول رقم (03) نجد ان معظم مفردات البحث مستواهن التعليمي جامعي بنسبة 53.3%، تليها مباشرة نسبة 25.7%، وهن النساء المقاولات ذات المستوى التعليمي الثانوي، ونسبة 10 %لهن تكوين مهني، أما النساء اللواتي لهن مستوى تعليمي متوسط فكانت نسبتهم 8.6%، وأخيرا المستوى الابتدائي والذي كان بنسبة 1.4%.

من هنا نجد أن المستوى التعليمي له جانب كبير من الأهمية ويعد سببا وعاملا أساسا في ولوج المرأة للعمل وممارستها للنشاط المقاولاتي، فالمرأة المقاولة الجامعية تكتسب فكرة عن أهمية المقاولة، فالتعليم المقاولاتي يهدف إلى إكساب الطلبة سمات المقاولة وتمكين الراغبين في العمل في مجالات المقاولاتية وخلق الأعمال، بتعميق معرفتهم والتعلم لفهم تنوع المقاولاتية ومنحهم روح المبادرة، كما أن تعليم المقاولاتية وإدراجها ضمن التخصصات الجامعية يزيد من احتمال امتلاك الخرجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية وتطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداع، فالمستوى التعليمي يمكن المرأة المقاولة من إدارة مشروعها.

جدول رقم (04): يوضح توزيع مفردات البحث حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
عزباء	29	%41.4
متزوجة	34	48.6%
مطلقة	3	%4.3
أرملة	4	%5.7
المجموع	70	%100

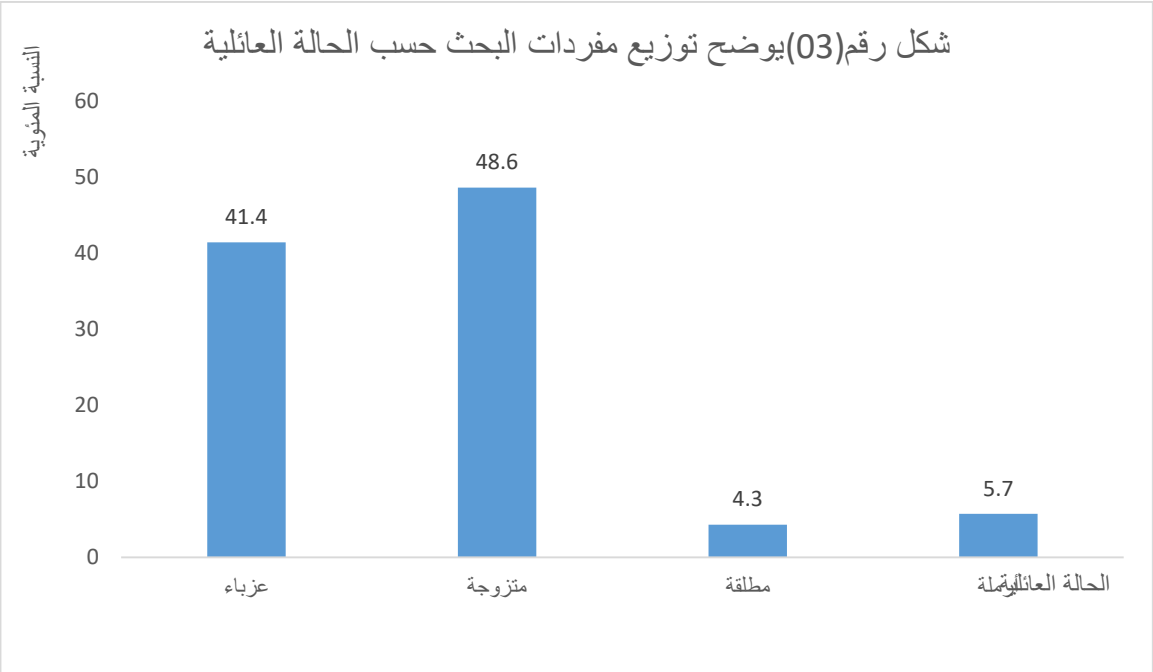

من خلال الجدول رقم (04) نجد أن فئة المتزوجات حازت على أعلى نسبة قدرت ب 48.6%، تليها مباشرة نسبة النساء المقاولات العازبات وهي 41.4%، في حين أن الارامل قدرت نسبتهم 5.7%، والمطلقات 4.3%.

من هنا نستنتج انه هناك ارتباط وثيق بين الحالة العائلية للمرأة خاصة تلك المتواجدة داخل جو أسري يدعمها للدخول وممارسة النشاط المقاولاتي ويشجعها على فكرة التوجه المقاولاتي، فتواجد المرأة في محيط عائلي ومساعد يساعد بشكل واضح ومباشر في دخول المرأة لعالم المقاولة ويحفزها على ممارسة هذا النشاط.

ثالثا- عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب فرضيات الدراسة:

بعد الانتهاء من تطبيق الاستمارة على مفردات العينة تم عرضها في جداول بسيطة ومركبة وتحليل وتفسير النتائج التي يتم التوصل إليها كميا وكيفيا باستخدام التكرار والنسب المئوية للإجابة عن الفرضية العامة والفرضيات الجزئية وحسب الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للدراسة.

1- عرض وتحليل وتفسير النتائج حسب الفرضية الفرعية الأولى:

هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولاتية.

1.1- العوامل الشخصية:

جدول رقم (05): يوضح أسباب اختيار المرأة المقاولة ممارسة النشاط المقاولاتي.

سبب اختيار ممارسة النشاط المقاولاتي	التكرار	النسبة المئوية%
تحسين مستوى المعيشة	33	%22.9
الاستقلالية وإثبات الذات	44	%30.5
تطبيق ما تعلمته خلال دراستك	6	%4.2
الخبرة في المجال	19	%13.2
موهبة	24	%16.6
صنعة الأجداد	7	%4.9
تقليد نماذج ناجحة	11	%7.6
المجموع	*144	%100

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

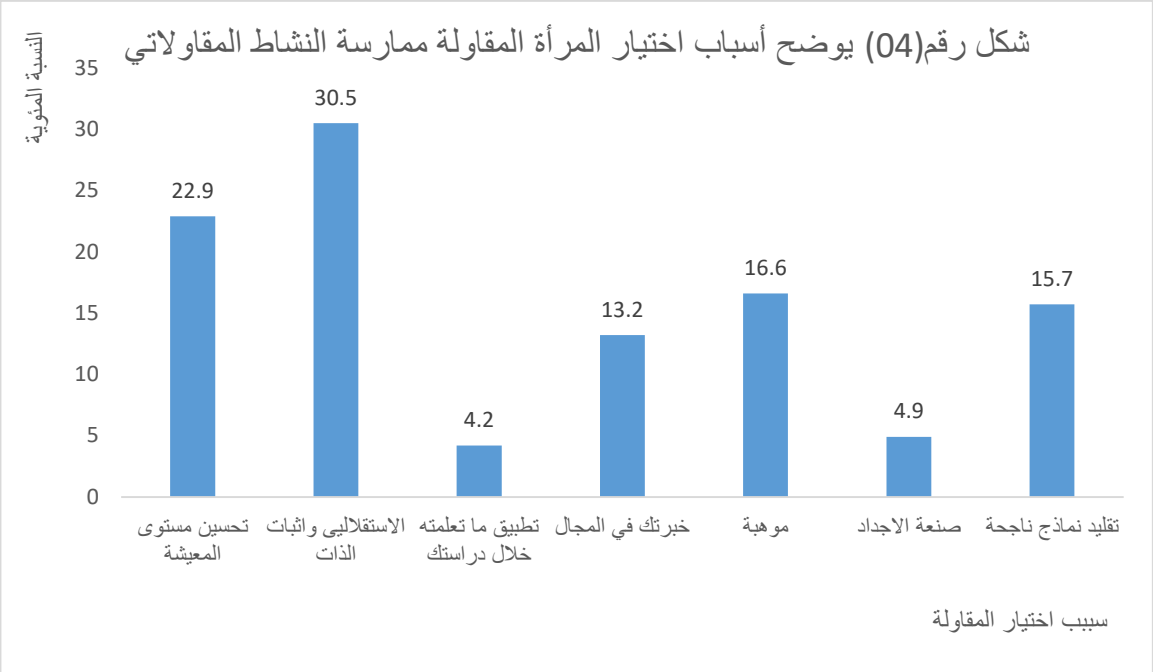

من خلال الجدول رقم (05) نجد أن الاستقلالية وإثبات الذات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 30.5%، تليها مباشرة نسبة 22.9% للنساء اللواتي يرغبن في تحسين المستوى المعيشي، أما اللواتي يتمتعن بموهبة فقدرت نسبتهم بـ 16,6%، كما أن للمرأة المقاولة خبرة في هذا المجال وقدر هذا الدافع ب13.2%، كما تسعى النساء المقاولات إلى تقليد نماذج ناجحة لنساء مقاولات أخريات وأخذ هذا العامل نسبة 7.6%، كما تعد صنعة الأجداد سبب من أسباب دخول المرأة لعالم المقاولاتية وأخذ نسبة 4.9%، كما أن المرأة المقاولة تسعى إلى تطبيق ما تعلمته خلال دراستها فهي بذلك تجسد كل مكتسباتها في مشروع خاص بها وقدرت نسبتهن ب4.2%.

ومنه نلاحظ أن دافع المرأة المقاولة من انجاز مشروعها المقاولاتي هو إثبات وجودها في المجتمع وتكون مستقلة بذاتها وهذا يتحقق إلا من خلال اعتمادها على نفسها والمشاركة في الحياة العملية والولوج إلى عالم المقاولة، وهذه هي جملة العوامل التي جعلت المرأة تقبل على عالم المقاولة فالمرأة أصبحت تهتم بهذا المجال لإثبات ذاتها أولا وتحسين مستوى المعيشة ثانيا وغيرها من العوامل.

جدول رقم (06) يوضح المهارات الشخصية التي تتمتع بها المرأة المقاولة

المهارات الشخصية	التكرار	النسبة المئوية%
القدرة على الإقناع وكسب الثقة	38	%19.8
القدرة على التعامل مع الضغط	29	%15.1
التحلي بروح المخاطرة	16	%8.3
القدرة على المنافسة	24	%12.5
القدرة على الإبداع والتميز	37	%19.3
الصبر	48	%25
المجموع	*192	%100

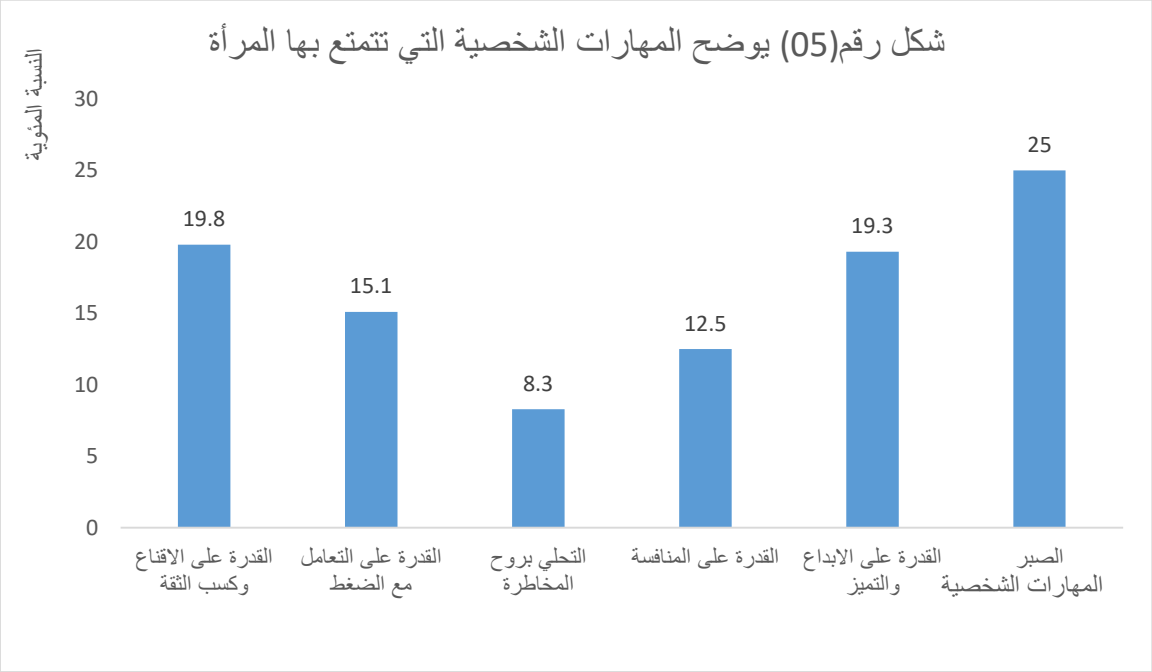

من خلال الجدول رقم (06) نجد أن الصبر يتصدر القائمة حيث أخذ نسبة 25%، تليه مباشرة القدرة على الاقناع وكسب الثقة بنسبة 19.8%، ونسبة 19.3% كانت للقدرة على الابداع والتميز، وكذلك القدرة على التعامل مع الضغط قدرت بنسبة 15.1%، في حين أن القدرة على المنافسة أخذت نسبة 12.5%، وأخيرا التحلي بروح المخاطرة وكانت نسبتهن 8.3%.

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

ومنه نلاحظ أن من أهم المهارات الشخصية التي دفعت بالمرأة لريادة الأعمال الصبر وتفهم الأمور، كذلك أنه من المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدراتها و إمكانياتها وأن يكون لها قدرة على إقناع المستهلكين بالمنتوج الذي تقدمه وكسب ثقتهم وبذلك النجاح في العمل الذي تنشط فيه، كذلك القدرة على التعامل مع الضغط والقدرة على المنافسة فبمنافسة المقاولات الأخريات يمكنها الإبداع والابتكار ومنه ضمان استمرارية ودوام المؤسسة، كما أن المرأة المخاطرة تعتبر من المهارات التي تتمتع بها رائدة الأعمال فالخطر هو العنصر الأساسي الذي لا ينفصل عن ريادة الاعمال ، ومنه فإن المرأة المقاولة على اعتبار أنها سوف تساهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لابد وأن تمتلك جملة من المهارات الذاتية المرتبطة بإمكانياتها وقدراتها وتؤهلها للولوج إلى هذا العالم.

جدول رقم (07): يوضح مدى استفادة المرأة المقاولة من تخصصها في انشاء وتسيير الشروع.

الاستفادة من التخصص	التكرار	النسبة المئوية
كثيرا	16	%21.7
قليلا	30	%43.5
لم أستفد	24	%34.8
المجموع	70	100%

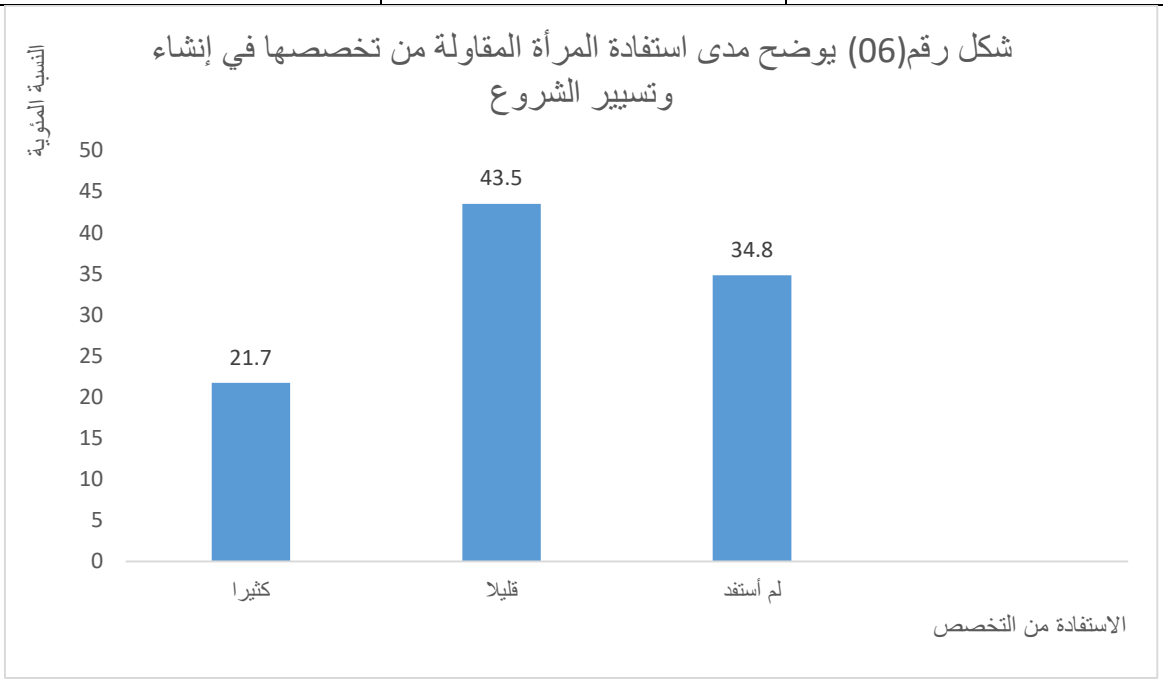

من خلال الجدول رقم (07) نجد أن الكثير من النساء المقاولات لم يستفدن من تخصصهن إلا قليلا وكانت نسبتهن 43.5%، في حين أن اللواتي لم يستفدن من تخصصهن كانوا بنسبة 34.8%، ونسبة 21.7% كانت للنساء المقاولات اللواتي استفدن من تخصصهن في إنشاء وتسيير ومتابعة مشاريعهن.

ومنه نلاحظ أن النساء المقاولات في ولاية قالمة لم يستفدن من تخصصهن وإن استفدن منه كان بنسبة قليلة، وبالتالي فإن التخصص لا يعتبر ضرورة ملحة عند إنشاء المشاريع، فالتخصص ليس من العوامل الشخصية الضرورية لإنشاء وتسيير المشروع المقاولاتي فيمكن إدارته دون الاعتماد على أي تخصص كان، حتى أنه يمكن تسييره وأن كانت صاحبة المشروع دون مستوى تعليمي ودون تخصص علمي، وليس بالضرورة أن يكون صاحب المشروع هو المسير له فيمكن الاعتماد على طرف آخر.

2.1- العوامل الاجتماعية:

جدول رقم (08): يوضح مدى اكتساب المرأة المقاولة مكانة اجتماعية من خلال المشروع.

اكتساب مكانة اجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	64	%91.4
لا	6	%8.6
المجموع	70	%100

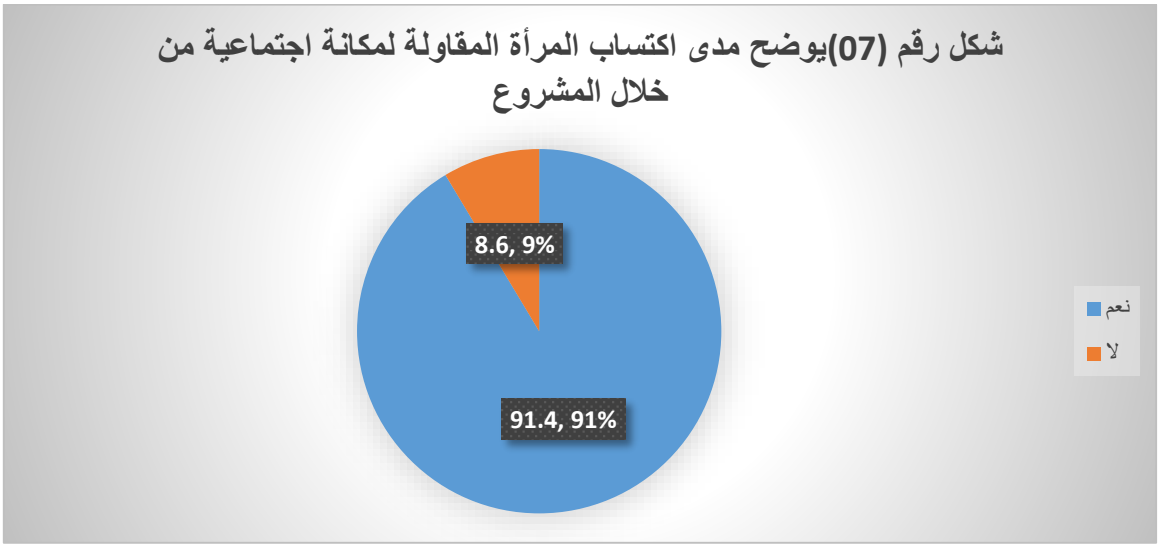

من خلال الجدول (08) نجد أن أكثر النساء المقاولات كانت اجابتهن بنعم بمعنى أنهن اكتسبن مكانة اجتماعية من خلال دخولهن لعالم المقاولة وكانت بنسبة 91.4%، في حين أن 8.6% من النساء المقاولات أكدن على أنهن لم يكتسبن مكانة اجتماعية بمزاولتهن لهذا النشاط.

ومنه نلاحظ أن المرأة المقاولة سعت لإنشاء مشروعها الخاص من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أفضل، وحصلت النساء المقاولات بعد انشائهن لمشاريعهن على وضعية اجتماعية جيدة، وهذا ما دفعها لإنشاء مؤسستها الخاصة وولوجها إلى عالم الشغل وريادة الأعمال، فكل مرأة تسعى إلى إثبات نفسها وبيان دورها وأهميتها في المجتمع ولها رغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق، كما أن المرأة المقاولة تنشئ مقاولتها عادة من أجل تحقيق الربح النقدي، ذلك أن السبيل إلى تحسين المكانة الاجتماعية والاشراك والمساهمة في الخدمات والعمل والمقاولة على وجه الخصوص يخرج المرأة من حدودها الضيقة وحياتها الخاصة إلى نطاق أوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل وتصبح قادرة على تقديم خدمة لمجتمعها، ومنه كسبها للمكانة الاجتماعية التي تسعى إليها.

جدول رقم (09): يوضح الفئة المشجعة التي شجعت المرأة المقاولة على اتخاذ قرار المشروع.

الفئة المشجعة	التكرار	النسبة المئوية
العائلة	38	%54.3
الأصدقاء	5	%7.1
لا أحد	27	%38.6
المجموع	70	%100

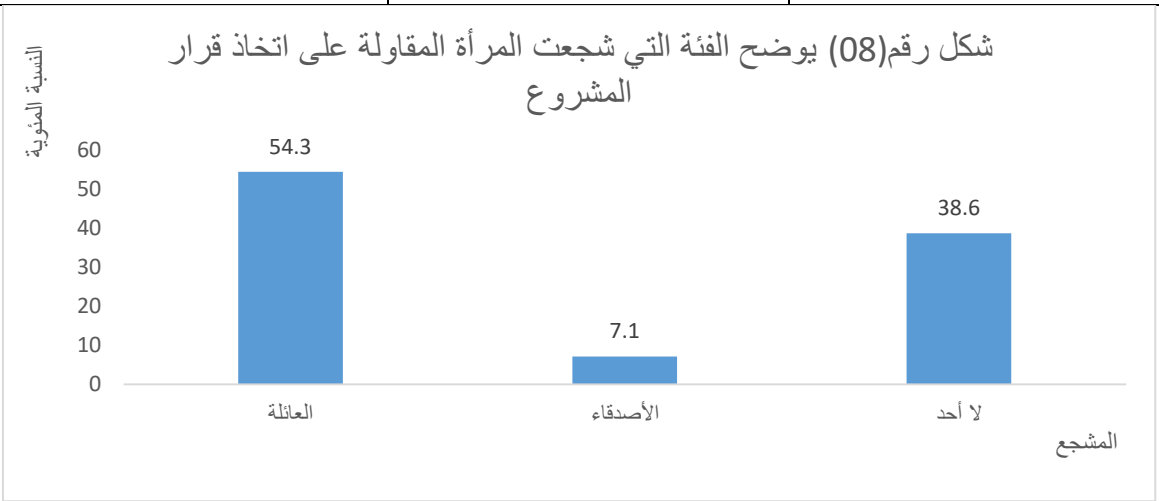

من خلال الجدول رقم (09) نجد أن أعلى نسبة كانت للعائلة وقدرت ب 54.3%، تليها مباشرة نسبة 38.6%، على اعتبار أن المرأة المقاولة لم يشجعها أحد على اتخاذ قرار إنشاء المشروع، أما الأصدقاء الذين شجعوها فكانت نسبتهم 7.1%.

ومنه نلاحظ أن العائلة تؤثر أيضا على توجه الافراد لإنشاء مؤسسة خاصة إذا كان أحد الآباء مقاول بالإضافة إلى شبكة علاقات أو معارف الفرد (أصدقاء، معارف من الدراسة او العمل...) كما أن نجاح أي مشروع منجز من طرف أي فرد سواء كان أنثى أو ذكر راجع الى مجموعة من العوامل لعل أبرزها تلقي الدعم المادي والمعنوي والتشجيع على اتخاذ قرار إنجاز المشروع من طرف أقرب الناس إليك وهم أفراد عائلتك وأسرتك، بالتالي فالمحيط الأسري يلعب دورا هاما في تشجيع ومساندة المرأة في ممارسة نشاطها المقاولاتي وبلوغ النجاح فيه، بما يحقق الأهداف المرجوة منه، ومنه فإن أغلب أفراد العينة من النساء المقاولات يتلقون الدعم والتشجيع من طرف أسرهن وهذا ما يخول لهن النجاح في مشاريعهن المنجزة.

جدول رقم (10): يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة

تعامل المجتمع	التكرار	النسبة المئوية
يفضلون التعامل مع الرجال في هذا المجال	8	%11.4
رفض النشاط	4	%5.7
تعامل عادي	56	%80
يفضلون التعامل مع المرأة	2	%2.8
المجموع	70	%100

شكل رقم(09) يوضح كيفية تعامل المجتمع مع المرأة المقاولة

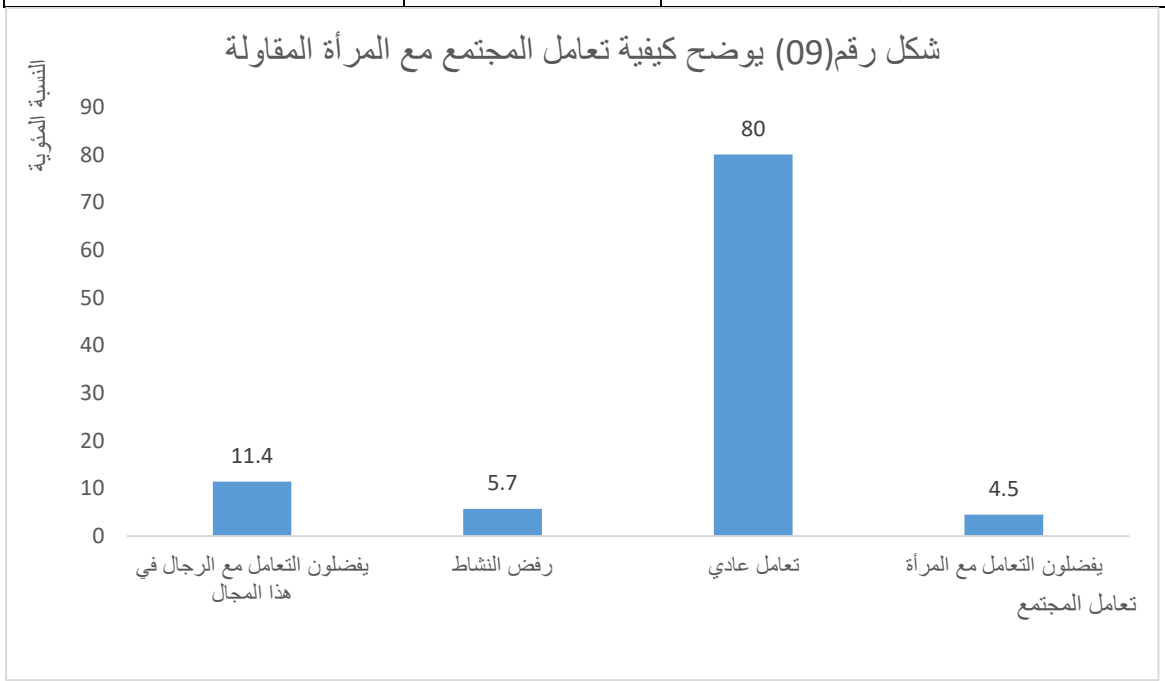

من خلال الجدول رقم (10) نجد أن النساء المقاولات أكدن أن تعامل المجتمع هو تعامل عادي معهن وكان ذلك بنسبة 80%، وجاءت نسبة 11.4% بأن أفراد المجتمع يفضلون التعامل مع الرجال في هذا المجال، ومنهم من رفض النشاط كليا وقدرت نسبتهم ب 5.7%، في حين أن من يفضلون التعامل مع المرأة قدرت نسبتهم ب 2.8%.

ومنه نلاحظ أن معظم أفراد المجتمع يتعاملون تعامل مع صاحبات المشاريع معاملة عادية، فالمرأة هي جزء من المجتمع تساهم بالخدمات التي تقدمها إلى مجتمعها في تحسينه وتنميته فهي شريك مع الرجل من أجل تحسين الحياة الاجتماعية وتوفير مناصب عمل والتقليل من البطالة، وبالتالي فالمجتمع يتقبل فكرة أن المرأة عنصر فعال في المجتمع ومنه تكون نظرته لها نظرة إيجابية، إلا أن فئة قليلة من المجتمع تفضل التعامل مع الرجال في هذا المجال وخاصة في بعض الأنشطة وذلك نظرا للهيمنة الذكورية التي تمس عالم الشغل خاصة، فهم يعتبرون أن عالم المقاولة هو عالم خاص بالرجال فقط، إلا أن المرأة أثبتت وجودها وشاركت الرجل في مختلف جوانب الحياة فأصبح المجتمع ينظر إليها نظرة عادية مكنتها من ممارسة النشاط الذي ترغب فيه.

3.1- العوامل المالية:

جدول رقم (11): يوضح المصدر الرئيسي في تمويل المشروع.

المصدر	التكرار	النسبة%
قرض بنكي	3	%4.3
قرض مصغر	12	%17.1
تمويل ذاتي	20	%28.6
دعم عائلي	31	%44.3
مواد متاحة	1	%1.4
لم اعتمد على تمويل	1	%1.4
من الوظيفة الحكومية	1	%1.4
راتب شهري	1	%1.4
المجموع	70	%100

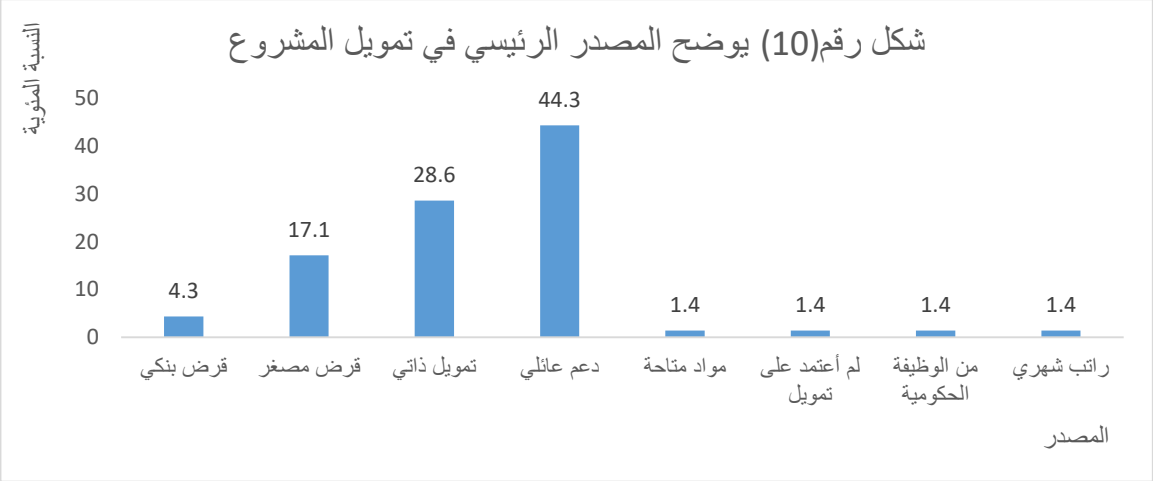

من خلال الجدول رقم (11) نجد أن أكثر النساء اعتمدن على الدعم العائلي وكان ذلك بنسبة 44.3%، تليها مباشرة التمويل الذاتي بنسبة 28.6%، أما النساء المقاولات اللواتي اعتمدن على قرض مصغر فكانت نسبتهم 17.1%، في حين أن القرض البنكي حاز على نسبة 4.3%، وكانت نسبة 1.4% لكل من النساء اللواتي اعتمدن على مواد متاحة، الوظيفة الحكومية، الراتب الشهري ومنهن من لم يعتمدن على أي تمويل.

ومنه نلاحظ أن معظم النساء المقاولات اعتمدن على الدعم العائلي كمصدر لتمويل مشاريعهن فمصدر نجاح أي مشروع منجز من طرف المرأة المقاولة يعتمد على مجموعة من العوامل والمعايير أهمها المحيط العائلي فله دور فعال خاصة في دعم المرأة لإنشاء المشروع الخاص بها ومسايرتها لتحقيق أهدافها.

فمعظم النساء يلجأن إلى العائلة عند بدأ المشروع خاصة عند التعرض لضائقة مالية، وأن العائلة هي مصدر الدعم المادي والمعنوي للمرأة بالتحديد، بالتالي فإن المصدر الرئيس لكل مرأة مقاولة هو عائلتها هذا وإن لم تعتمد على نفسها فإن الحل الأخير هو اللجوء إلى القرض المصغر أو البنكي وهذا إن دل فإنما يدل على أن العلاقات الاجتماعية والعائلية مازالت مترابطة ومتماسكة والمرأة المقاولة تستمد قوتها المادية من عائلتها.

جدول رقم (12): يوضح طبيعة المشروع الذي تمارسه المرأة المقاولة

طبيعة المشروع	التكرار	النسبة المئوية
توسعة لمشروع قديم	20	%29
استثمار ربح مشروع قديم	3	%4
مشروع جديد	47	%67
المجموع	70	%100

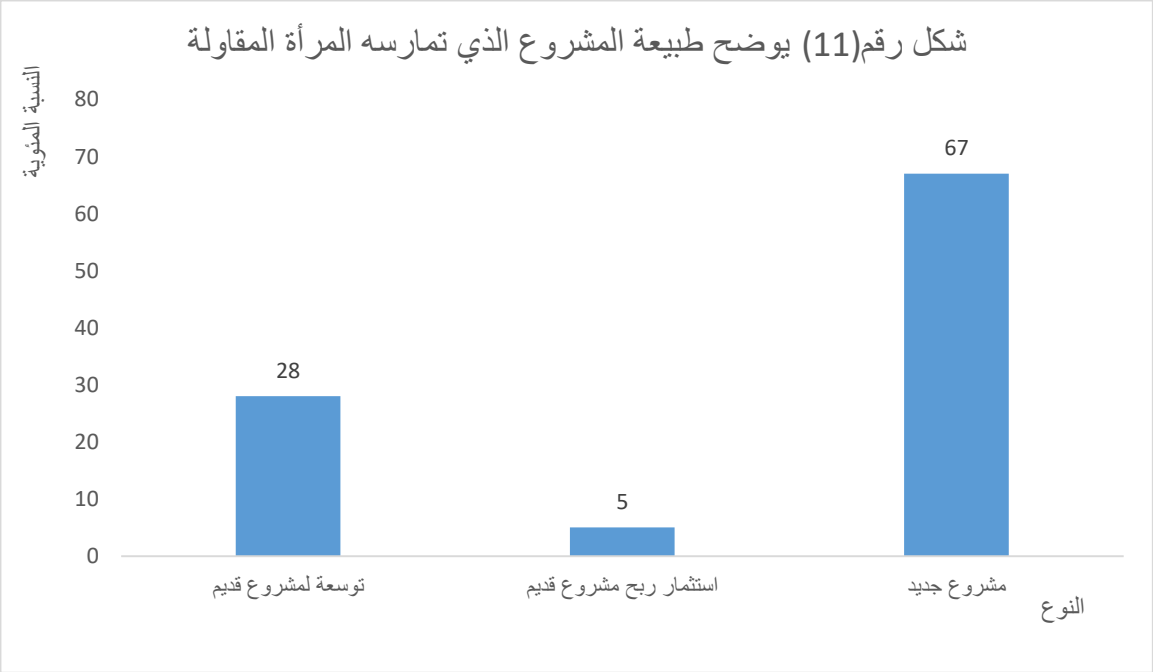

من خلال الجدول رقم (12) نجد أن معظم النساء المقاولات أقررن بأن مشاريعهن هي مشاريع جديدة وكان ذلك بنسبة 67%، في حين اعتبرت بعض النساء أن مشاريعهن هي توسعة لمشروع قديم وهذا بنسبة 29%، وكانت نسبة 4% على اعتبار أن هذه المشاريع هي استثمار ربح مشروع قديم.

ومنه نلاحظ أن معظم مشاريع النساء المقاولات هي مشاريع جديدة، فالمرأة المقاولة تتميز بالتفرد والإبداع والابتكار ومنه خلق هذا النوع من المشاريع، بالتالي فصاحبات هذه المشاريع لهن أفكار جديدة سواء في طبيعة المنتجات التي يتم تقديمها، أو طبيعة الموارد الجديدة، كما تتوفر فيها روح المبادرة، أي إنها تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات، وهو ما يجعل معظم مشاريع النساء هي مشاريع بأفكار جديدة.

4.1- العوامل التكنولوجية والإعلامية:

جدول رقم (13): يوضح الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها المرأة المقاولة في إنشاء المشروع.

الوسائل الإعلامية	التكرار	النسبة%
قنوات يوتوب	24	%25.5
مواقع الانترنت	11	%11.7
مواقع التواصل الاجتماعي	46	%48.9
برامج تلفزيونية واذاعية	3	%3.1
كتب الكترونية	1	%1.06
لم تعتمد	9	%9.6
المجموع	*94	100

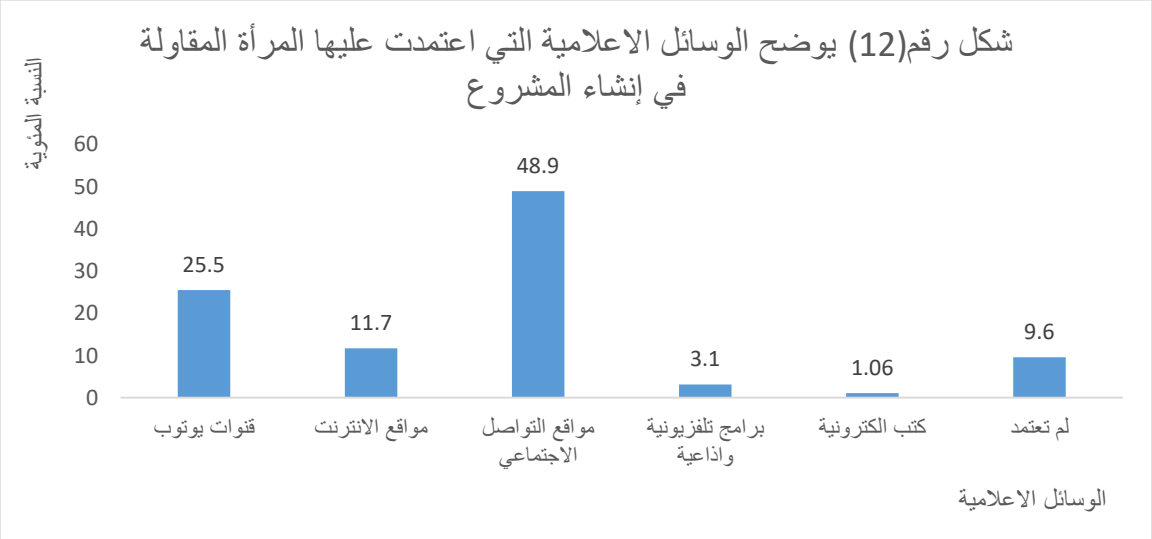

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

من خلال الجدول رقم (13) نجد أن مواقع التواصل الاجتماعي أخذت أعلى نسبة قدرت ب 48.9% وتعتمد النساء المقاولات على قنوات يوتوب بنسبة 25.5%، أما مواقع الانترنت فأخذت نسبة 11.7%، في حين أن 9.6% من النساء المقاولات صرحن بأنهن لم يعتمدن على أي وسيلة إعلامية في تأسيس مشاريعهن، وأخريات صرحن بأن البرامج التلفزيونية والإذاعية كانت لها الفضل في تأسيس مشاريعهن وكان ذلك بنسبة 3.1%، في نسبة 1.06% أكدوا على استعانتهم بالكتب الالكترونية.

ومنه نلاحظ أن مواقع التواصل الاجتماعي تحتل مكانة وأهمية بالغة في حياة الأفراد وخاصة النساء المقاولات لأن معظمهن اعتمدن عليها في تأسيس مشاريعهن سواء من ناحية أخذ فكرة المشروع أو الترويج للسلع بعد الانشاء أو خطوات إنشاء المشروع، فمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تزود الفرد بأفكار جديدة وأكثر دقة وسرعة أكبر، كذلك تحقيق التواصل المستمر ومشاركته الأفكار والآراء والخبرات ومتابعة الأحداث والمستجدات والتفاعل، كما تؤدي إلى تطوير الأعمال من خلال زيادة نسب المبيعات، وخفض تكاليف التسويق والدعاية، زيادة نسبة عدد الزيارات إلى الموقع الالكتروني الخاص بالمشروع، كذلك توسيع دائرة المعارف والعلاقات والتعريف بالمشرع، كما أنها وسيلة للانتشار السريع وخاصة لمن يعمل في مجال الدعاية والإعلان التجاري، وعليه فإن المرأة المقاولة تستمد أفكارها وطرق تسيير مشروعها من مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (14): يوضح كيفية استفادة المرأة المقاولة من الوسائل الإعلامية.

كيفية الإستفادة	التكرار	النسبة المئوية%
أخذ فكرة المشروع	29	%30.8
خطوات انشاء المشروع	20	%21.3
حساب تكلفة المشروع	10	%10.6
طرق ترويج السلعة	31	%33
نسبة نجاح الفكرة	1	%1.06
طرق جديدة لإحياء المشروع	1	%1.06
لم تعتمد	2	%2.1
المجموع	*94	%100

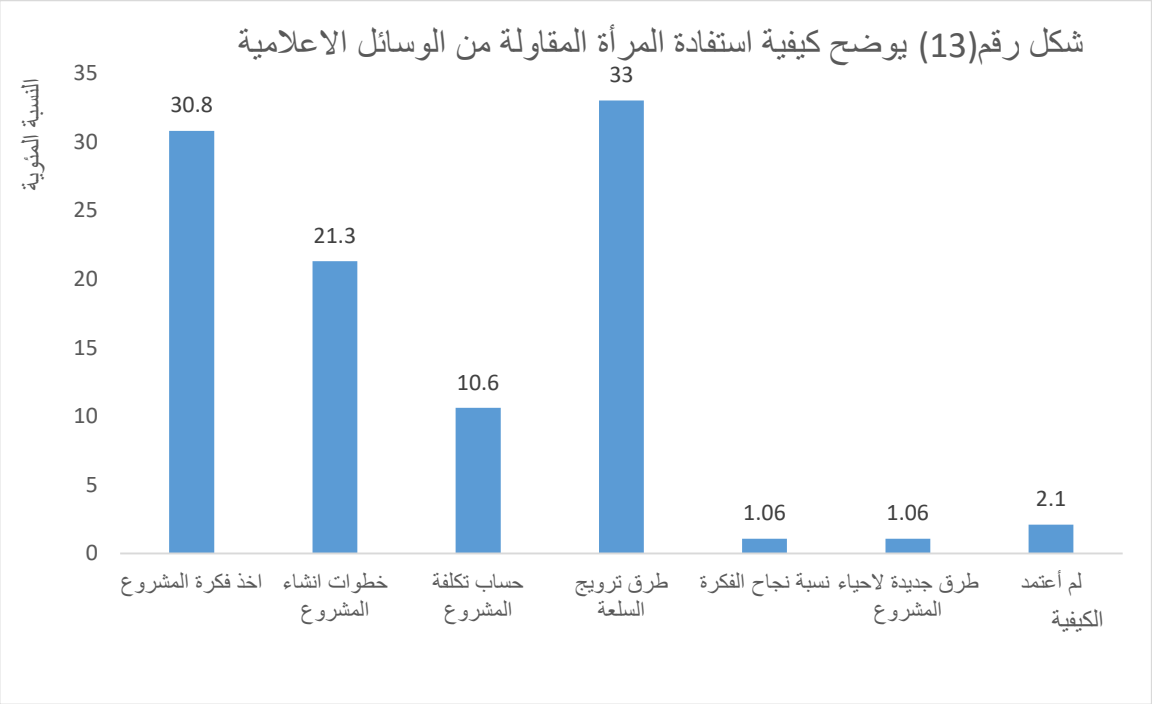

من خلال الجدول رقم (14) نجد أن معظم النساء المقاولات تعتمدن على الوسائل الإعلامية في طرق ترويج السلعة وذلك بنسبة 33%، في حين أن النساء اللواتي أخذن فكرة المشروع من الوسائل الإعلامية كانت نسبتهم 30.8%، أما خطوات إنشاء المشروع فكانت بنسبة 21.3%، واعتمدن النساء على الوسائل الإعلامية في حساب تكلفة المشروع وقدر ذلك بنسبة 10.6%.

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

في حين أن مقاولتين لم تعتمدان على أي وسيلة إعلامية وقدرت نسبة ذلك ب 2.1%، أما نسبة نجاح المشروع، طرق جديدة لإحياء المشروع فقد تساوت نسبتها في اعتماد المرأة على الوسائل الإعلامية وقدرت بنسبة 1.06%.

ومنه نلاحظ أن معظم النساء المقاولات اعتمدن على الوسائل الإعلامية في طرق ترويج السلعة، فالمرأة عند انشاء مشروعها تصبح تقدم خدمة أو سلعة بالتالي يجب عليها الاشهار بما تنتجه وتعرف به وذلك من خلال وسائل الاعلام والدعاية والنشر وذلك بإبراز الخصائص المميزة للسلعة أو الخدمة التي يتم الترويج لها، فشبكات التواصل الاجتماعي تلعب دور هام في ترويج المنتجات وزيادة نسبة المبيعات وسهولة التواصل مع المستخدمين بالرغم من البعد الجغرافي، كما أن المواقع الاجتماعية تمكن النساء المقاولات من إشهار منتجاتهن عن طريق النص، الصورة، والفيديو مما يجعل المستخدمين أكثر تفاعل وهذا ما يجعل مشروعها أكثر شعبية.

جدول رقم (15): يوضح استخدام المرأة المقاولة للتكنولوجيا في تطوير المشروع

استخدام الوسائل التكنولوجية	التكرار	النسبة %
نعم	53	75.7
لا	17	24.3
المجموع	70	%100

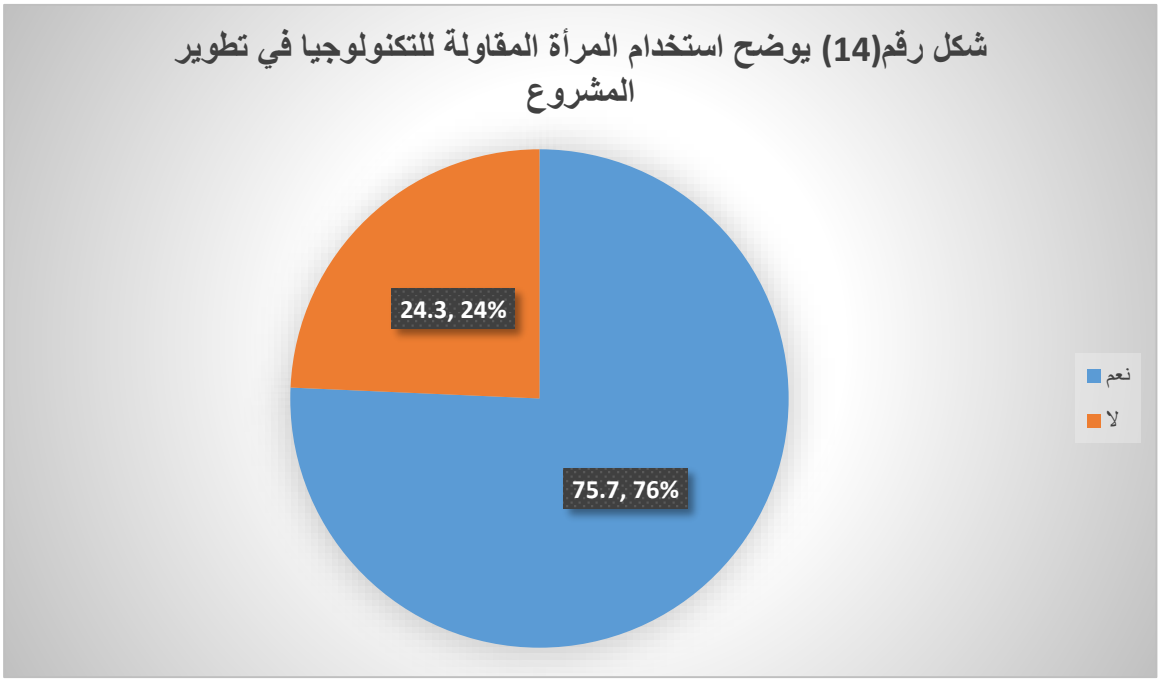

من خلال الجدول رقم (15) نجد أن معظم النساء أكدن على استخدامهن للوسائل التكنولوجية لتطوير مشاريعهن وكانت بنسبة 75.7%، في حين أن 24.3% أكدن على عدم استخدامهن لوسائل التكنولوجيا في تطوير أعمالهن.

ومنه نلاحظ أن الوسائل التكنولوجية ضرورية في تطوير المشاريع الخاصة بالنساء المقاولات، فكلما اعتمدت هذه الأخيرة على وسائل تقنية وتكنولوجية متطورة كلما تطور مشروعها وذلك من خلال تحسين الإنتاج، فهي وسيلة مهمة وضرورية للوصول إلى أهدافهن وتحقيق رغباتهن وتطوير أعمالهن، كما أن من فوائد التكنولوجيا نجد توفير الجهد في إدارة المشاريع ،توفير الوقت والتكاليف، التواصل والانتشار، ومنه فالوسائل التكنولوجية إذا توفرت داخل المشاريع الخاصة بالنساء المقاولات فهي تعتبر من أهم العوامل الداعمة لنجاح المشروع ودخول المرأة عالم المقاولاتية.

جدول رقم (16): يوضح مجالات استخدام الوسائل التكنولوجية.

مجالات الاستخدام	التكرار	النسبة المئوية
تسهيل انشاء المشروع	17	%24.28
تسيير المشروع	10	%14.28
تسويق السلع والخدمات	41	%58.57
الترويج للسلع	1	%1.42
تحسين الخدمات	1	%1.42
المجموع	70	%100

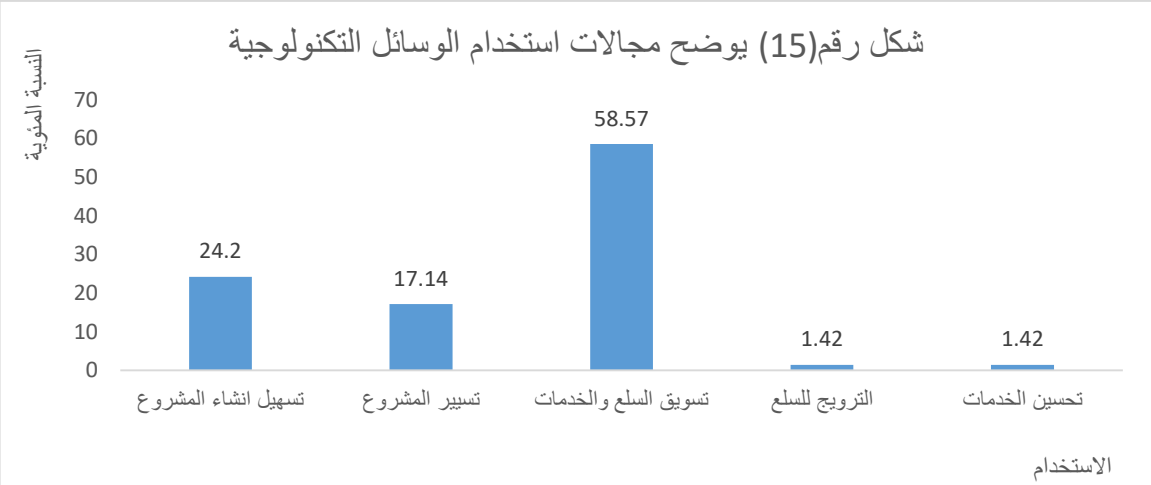

من خلال الجدول رقم (16) نجد أن النساء المقاولات أكدن على أنهن استخدمن هذه الوسائل بدرجة كبيرة في تسويق السلع والخدمات وكانت بنسبة 58.57%، بينما استفدن منها في تسهيل انشاء المشاريع بنسبة 24.28%، أما تسيير المشروع بنسبة 14.28%، وترويج السلع وتحسين الخدمات فكانتا بنسبة 1.42%.

ومنه نلاحظ ان النساء المقاولات يستخدمن الوسائل التكنولوجية بالدرجة الأولى في تسويق السلع والخدمات حيث تتمثل أهمية التكنولوجيا في التسويق من خلال ادخال تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال واستراتيجي ضمن العملية التسويقية الساعية لتحفيز الروح التنافسية، واليوم نرى أن معظم الشركات والمنظومات التجارية الهامة (المقاولة) تستند في الترويج لمنتوجاتها أو خدماتها إلى الوسائل الالكترونية المتنوعة وهي تهدف بذلك إلى تحقيق أعلى مستويات الأداء التسويقي لديها ودعم إنتاجها وتحسين جودته، إضافة إلى تعزيز علاقتها مع المستخدمين والعملاء، وفي الحقيقة فلقد أحدثت التكنولوجيا الخاصة بالمعلومات والاتصالات ثورة كبيرة في عالم التسويق الالكتروني وهو ما ساعد النساء المقاولات على الولوج للمقاولاتية.

- <u>نتائج الفرضية الجزئية الأولى</u>: هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولاتية.

تحققت الفرضية الجزئية الأولى حيث أن هناك عوامل متنوعة ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولاتية كما يلي:

- **<u>العوامل الشخصية:</u>** هناك عوامل شخصية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة، كالاستقلالية وإثبات الذات، تليها مباشرة التحمل والصبر، وكذلك القدرة على الإقناع وكسب الثقة، والإبداع والتميز والاستفادة من التخصص والموهبة والخبرة في المجال والصبر والقدرة على الإقناع والقدرة على التعامل مع الضغط والتحلي بروح المخاطرة.

- <u>العوامل الاجتماعية:</u> هناك عوامل اجتماعية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة مرتبطة بالأساس باكتساب المكانة الاجتماعية وتشجيع أفراد العائلة للمرأة المقاولة، وكذلك أسلوب تعامل المجتمع المحفز على إنشاء المشاريع.

- **<u>العوامل المالية:</u>** هناك عوامل مالية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة مرتبطة بمصدر تمويل المشاريع الخاصة بالنساء وهو العائلة، حيث كانت لها دور فعال خاصة وأنها هي مصدر الدعم المادي والمعنوي، فلم يلجأن للقروض وكانت معظم المشاريع مشاريع جديدة بأفكار مبتكرة ومميزة ومواكبة للتغيرات

- **العوامل التكنولوجية والاعلامية:** هناك عوامل تكنولوجية وإعلامية ساهمت في دفع المرأة لدخول مجال المقاولة مرتبطة أولا بنوع الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها النساء في تأسيس مشاريعهن حيث تأخذ فكرة مشروعها من مواقع التواصل الاجتماعي، وخطوات إنشائه وحساب تكلفته وحتى طرق ترويج السلع والخدمات.

2 -عرض وتحليل وتفسير النتائج حسب الفرضية الفرعية الثانية.

تساهم المرأة المقاولة في مجالات متعددة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

1.2- نوع النشاط والهدف منه:

جدول رقم (17): يوضح نوع القطاع الذي تمارس فيه المرأة المقاولة نشاطها.

نوع القطاع	التكرار	النسبة المئوية
القطاع تجاري	17	%24.3
القطاع انتاجي	6	%8.6
القطاع الخدماتي	20	%28.6
القطاع فلاحي	1	%1.4
القطاع الحرفي	22	%31.4
القطاع الصناعي	4	%5.7
المجموع	70	%100

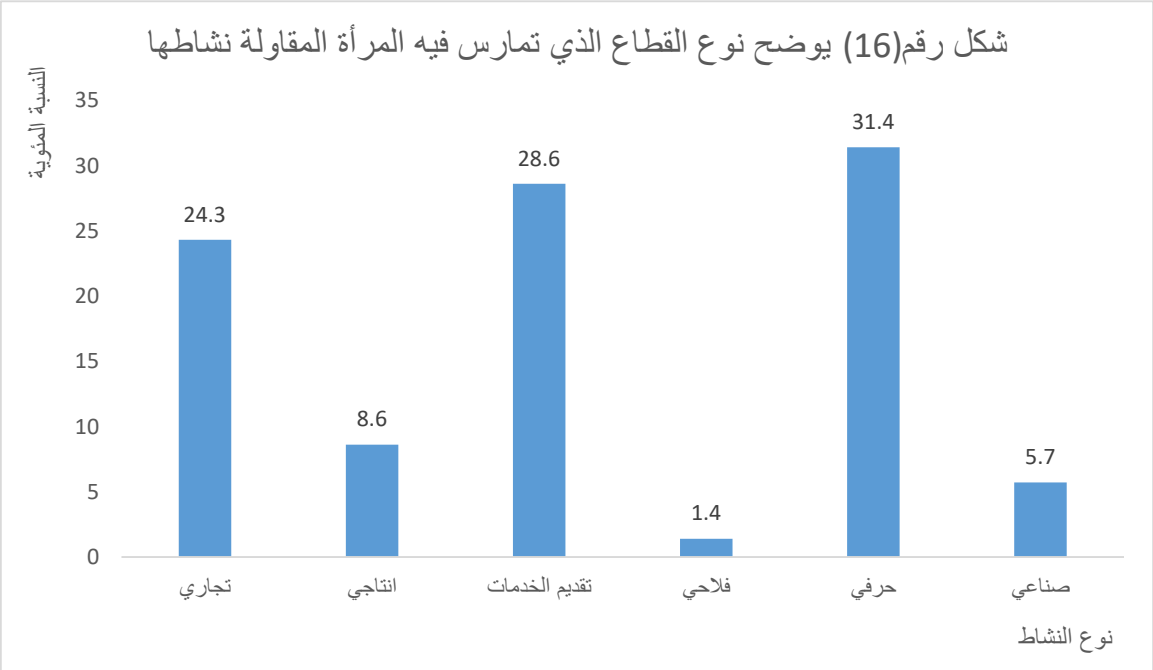

من خلال الجدول رقم (17) نجد أن أعلى نسبة كانت للقطاع الحرفي بنسبة 31.4%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 28.6% ثم القطاع التجاري بنسبة 24.3%، والقطاع الإنتاجي بنسبة 8.6%، والقطاع الصناعي الذي تمارسه المرأة المقاولة بنسبة 5.7 %، أما القطاع الفلاحي فكان بنسبة 1.4%.

ومنه نلاحظ أن المرأة المقاولة هي مرأة حرفية بالدرجة الأولى فمهنة الخياطة والحلاقة والنسيج... تلقى رواجا كبيرا لأجل تلبية حاجيات السكان خاصة فئة النساء، حيث تلعب المرأة الحرفية دور فعال في تنمية الاقتصاد وذلك من خلال ما تقوم به، وهذا ما يصب في صالح دخل الاسرة ويعود بالفائدة على الدخل الوطني، ومن خلال دعم برامج الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ظهور مكثف لمؤسسات حرفية على مستوى الوطن، كما أن المرأة المقاولة تسعى للمحافظة على الموروث الثقافي والصناعات التقليدية والحرفية بالتالي نجد أن أكثر النساء المقاولات تهتم بمجال الحرف والصناعات بالإضافة إلى اهتمامها بقطاعات أخرى كالتجارة وتقديم خدمات وصناعة وفلاحة، واتجاه المرأة المقاولة للقطاع الحرفي بالدرجة الأولى كما تبينه الإحصائيات يعود الى طبيعة ثقافة المجتمع وخاصة المرأة فهي تميل كل الميل إلى هذا النوع من النشاط.

جدول رقم (18): يوضح نوع النشاط الذي تمارسه المرأة المقاولة.

نوع النشاط	التكرار	النسبة المئوية
خياطة عامة	25	%35.71
صنع الحلويات	11	%15.71
روضة أطفال	3	%4.28
حلاقة وتجميل	7	%10
تعليم	7	%10
طباعة فورية	1	%1.42
خدمات طبية	1	%1.42
هندسة معمارية	1	%1.42
صناعة اكسسوارات	2	%2.85
بيع أواني منزلية وفخارية	4	%5.71
التصوير	2	%2.85
بيع عجائن تقليدية	3	%4.28
تربية حيوانات أليفة وبيعها	1	%1.42
غسل الصوف والزرابي	2	%2.85
المجموع	70	%100

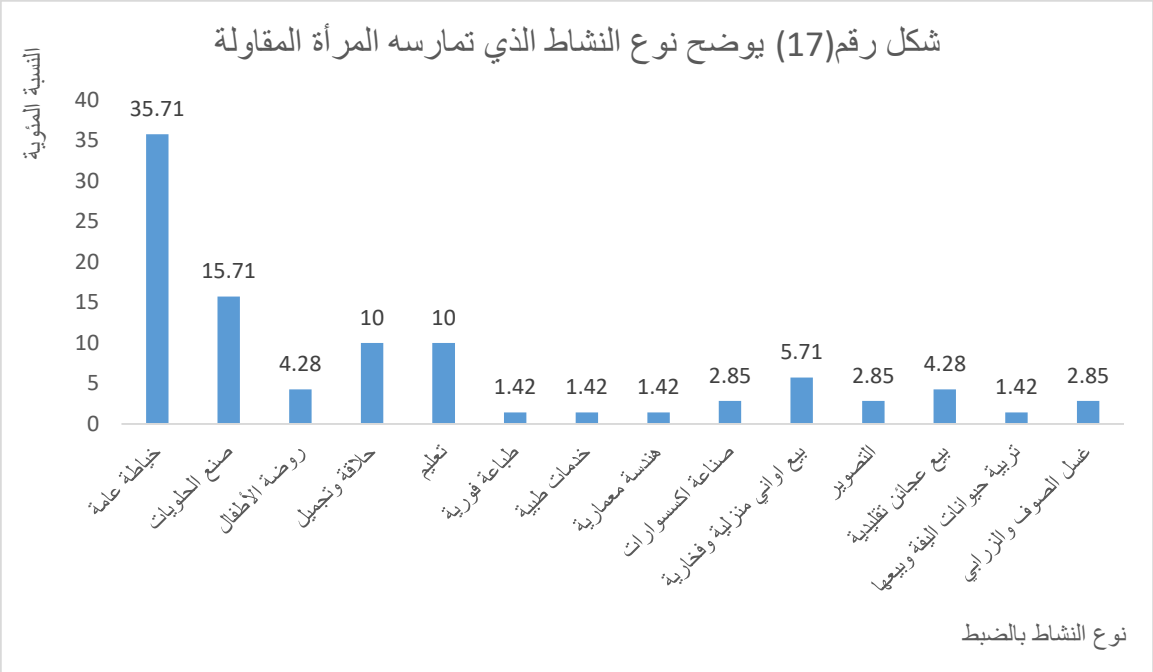

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن النشاط الذي تمارسه أغلبية النساء هو الخياطة وقدرت بنسبة 35.71%، تليها مباشرة مهنة صناعة الحلويات بنسبة 15.71%، وتساوت كل من حلاقة وتجميل، والتعليم بنسبة 10%، أما نشاط بيع أواني منزلية وفخارية فكان بنسبة 5.71%، وكذلك تساوت كل من مهنة روضة أطفال، بيع عجائن تقليدية بنسبة 4.28%، وتأتي مهنة صناعة الأكسسوارات والتصوير وغسل الصوف والزرابي بنسبة 2.85%، وأخيرا مهنة الطباعة الفورية، خدمات طبية، هندسة معمارية، تربية حيوانات أليفة وبيعها بنسبة 1.42%.

ومنه نلاحظ أن معظم النساء المقاولات يملن الى نشاط الخياطة وذلك نظرا لأن كل أفراد المجتمع هم بحاجة ماسة للألبسة، وعليه نجد أغلبية المقاولات ينشطن في هذا المجال.

جدول رقم (19): يوضح مدة ممارسة النشاط.

مدة ممارسة النشاط	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	7	%10
سنة	14	%20
أكثر من سنة	49	%70
المجموع	70	%100

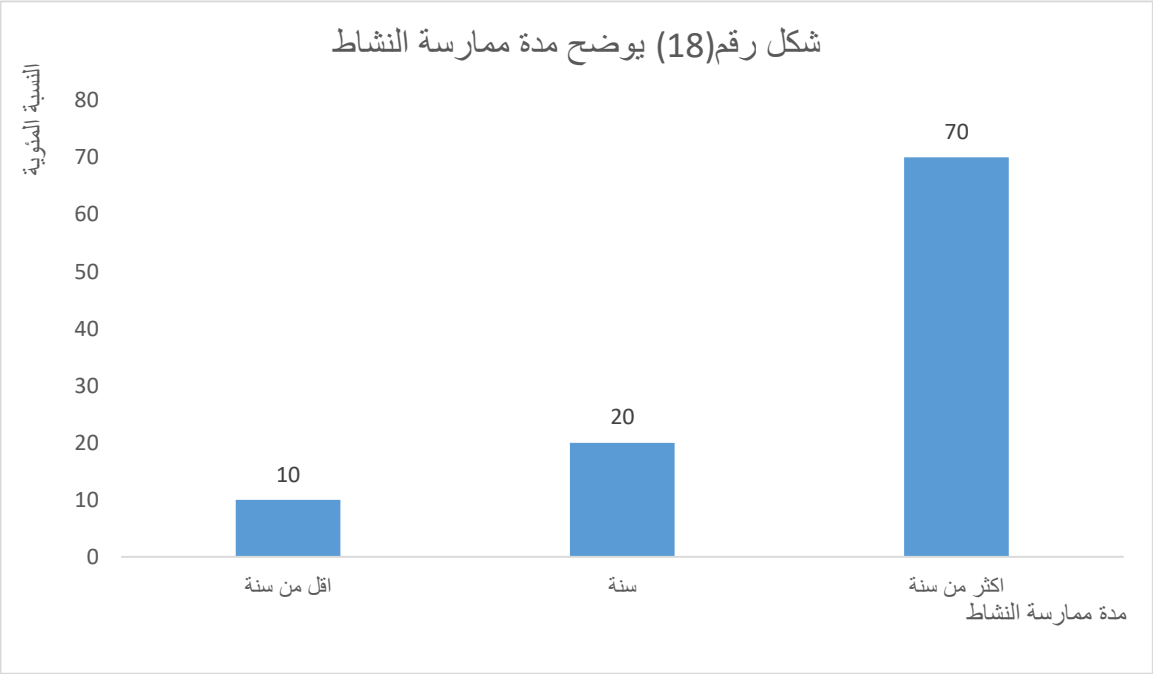

من خلال الجدول رقم (19) نجد أن معظم النساء المقاولات يمارسن هذا النشاط لأكثر من سنة وذلك بنسبة 70%، في حين أن اللواتي مارسن المهنة لمدة سنة واحدة قدرت نسبتهم ب 20%، أما 10% فكانت حصة النساء اللواتي دخلن مجال المقاولة لفترة تقل عن السنة.

هنا نلاحظ أن المقاولة انتشرت لفترة من الزمن حيث أن معظم النساء دخلن هذا النشاط من قبل ونجحن فيه، فمنذ فترة الثمانينات التي شهدت الازمة البترولية وما صاحبها من ارتفاع معدل البطالة تأكد يقينا أن المؤسسة المصغرة بما توفره من مناصب شغل هي الحل الوحيد لذلك.

هذا يعني أن المقاولة وجدت الاهتمام بها في دولة الجزائر منذ الثمانينات ما جعل المرأة تلج لهذا النوع من العمل محققة بذلك أهدافها وطموحاتها، وهذا ما تثبته بيانات هذا الجدول وهو ما يؤكد أن المرأة تمارس في نشاطها لمدة أكثر من سنة.

جدول رقم (20): يوضح الهدف من ممارسة النشاط

الهدف من ممارسة النشاط	التكرار	النسبة%
تطوير المنطقة في مجال تخصصك	19	%16
تكوين أفراد في مجال التخصص	15	%12.6
الربح	56	%47.05
خدمات تشغيل وارشاد	17	%14.2
منافسة مشاريع في نفس المنطقة	10	%8.4
الاستقلال الذاتي	1	%0.8
تربية الأطفال	1	%0.8
المجموع	*119	%100

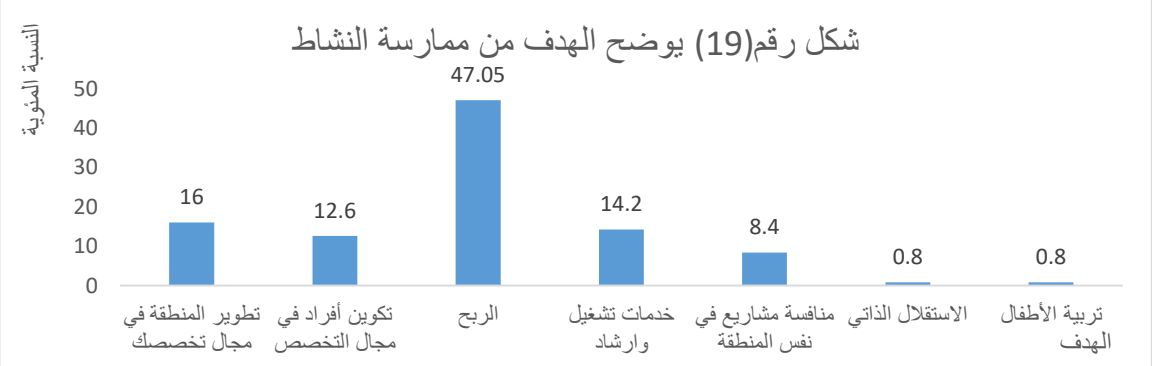

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

من خلال الجدول رقم (20) نجد أن هدف المرأة المقاولة من ممارسة النشاط المقاولاتي هو تحقيق الربح بنسبة 47.05%، أما تطوير المنطقة في مجال تخصصها فكان بنسبة 16%، يليها مباشرة هدف تقديم خدمات إرشاد وتشغيل بنسبة 14.2%، ثم تكوين الأفراد في مجال التخصص ببنسبة 12.6%، كما تسعى المرأة المقاولة إلى منافسة مشاريع في نفس المنطقة بنسبة 8.4%، وتحقيق الاستقلال الذاتي وتربية الأطفال بنسبة 0.8%.

ومنه نلاحظ أن المرأة المقاولة تسعى بالدرجة الأولى إلى تعظيم أرباحها وتحسين مستواها المعيشي وتحقيق أرباح طائلة ودائمة، على اعتبار أن الربح يسعى له كل فرد مهما كان العمل أو الوظيفة التي يشغلها، فالربح حاجة ضرورية يسعى لها الانسان من أجل إشباع حاجياته، فتحقيق النمو والتوسع هو أهم أهداف الأعمال التجارية، والأرباح هي علامة نجاح المرأة المقاولة ونجاح فكرتها، الربح هو المقدار التي تسعى أي مؤسسة أو شركة إلى تحقيقه من خلال اعمال تجارية او خدمة تقوم بتقديمها الى السوق.

فالمرأة المقاولة كفرد من أفراد المجتمع تسعى إلى تحقيق أرباح من خلال إنشائها لمشروع خاص وبالتالي فبروز المرأة في مجال المقاولة يعود أساسا الى مجموعة من العوامل والدوافع أبرزها تحقيق ربح مادي لتلبية احتياجاتها وتحقيق ظروف معيشة أفضل.

جدول رقم (21): يوضح مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاجتماعية.

المساهمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	%80
لا	14	%20
المجموع	70	%100

شكل رقم(20) يوضح مساهمة هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاجتماعية

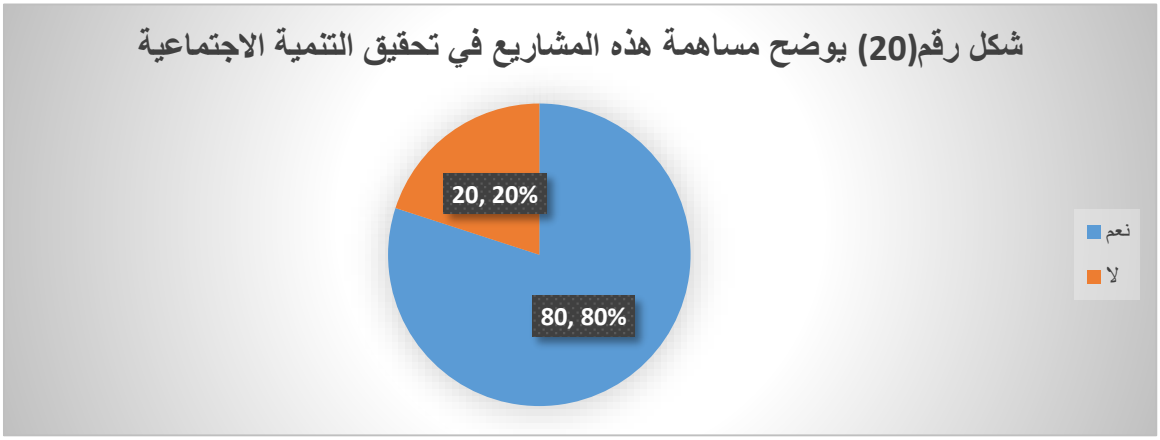

من خلال الجدول رقم (21) نجد أن أغلبية النساء أكدن على ان مشاريعهن تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية بنسبة 80%، في حين ان 20% منهن أكدن على العكس.

ومنه نلاحظ أن المشاريع الخاصة بالنساء المقاولات تساهم إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات، القضاء على البطالة والفقر، خلق مناصب عمل جديدة، المساهمة في استقرار السكان، تعليم، صحة، فالمرأة المقاولة تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، كما أصبح تقدم المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاجتماعية.

فالمقاولة النسائية تعتبر مصدر لا يستهان به من مصادر النمو الاجتماعي، فالنساء ينشأن من خلال مقاولاتهن مناصب شغل لهن ولغيرهن، المساهمة في تحسين المستوى المعيشي، المساهمة في ترقية المرأة، المساهمة في نمو الاقتصاد، المساهمة في تحقيق العدالة وإعادة توزيع الثروة، هذه النقاط تبرز ان المرأة المقاولة تساهم في الجانب الاجتماعي بأدوار مميزة تجعل مساهمتها تعود بالنفع على المجتمع.

2.2-التعريف بالمشروع وتوسيعه:

جدول رقم (22): يوضح رغبة المرأة المقاولة في توسيع مشروعها.

الرغبة في التوسيع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	63	%90
لا	7	%10
المجموع	70	%100

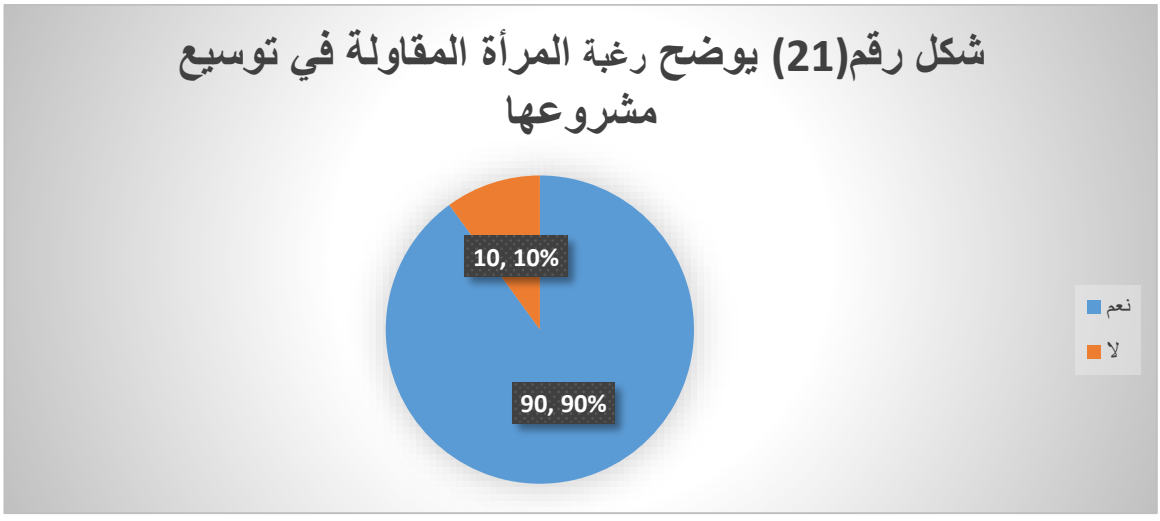

من خلال الجدول (22) نجد أن معظم النساء صاحبات المشاريع لديهن الرغبة في توسيع مشاريعهن وذلك بنسبة 90%، في حين أن 10% من النساء المقاولات لا تسعين إلى توسيع مشاريعهن.

هنا نستنتج أن معظم رائدات الأعمال وصاحبات المشاريع المنجزة لديهن الرغبة في توسيع وتطوير مشاريعهن التنموية، والهدف من ذلك هو تحقيق تنمية اجتماعية كانت أم اقتصادية، حيث أن بروز المرأة في مجال المقاولة وتحقيقها لأهدافها وطموحاتها من خلال مشروعها يجعلها تبحث باستمرار على التطوير والتحسين المستمر لأجل الاستمرارية ومواكبة التطورات والتغيرات، غير أن فئة قليلة من النساء لا يرغبن في تطوير مشاريعهن وذلك نظرا لمجموعة الصعاب التي تواجهها المرأة في المجتمع.

جدول رقم (23): يوضح كيفية تخطيط المرأة المقاولة لتوسيع المشروع وسبب عدم التخطيط لذلك.

الرغبة في التخطيط	كيفية التخطيط	التكرار	النسبة%
نعم	فتح فروع في مناطق أخرى	37	%52.8
	شراكة مع مقاولات أخريات	21	%30
	زيادة إنتاج مواد جديدة	30	%42.8
	تحسين نوعية المنتوج	26	%37.1
	تشغيل عاملات وتوسيع المكان	5	%7.1
	التطوير من خلال أفكار جديدة أخرى	1	%1.4
لا	سبب عدم التخطيط	التكرار	النسبة%
	التعب	1	%1.4
	عوائق مالية	1	%1.4
	الرغبة في العمل بالتخصص الجامعي	1	%1.4

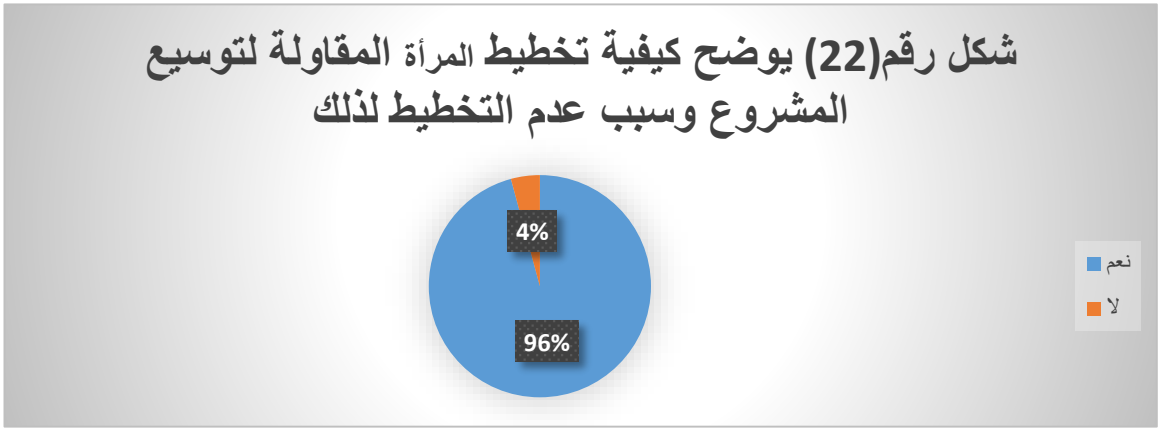

من خلال الجدول رقم (23) نجد أن أغلب النساء المقاولات اللواتي يخططن لتوسيع مشاريعهن، يريدن فتح فروع في مناطق أخرى بنسبة 52.8%، ونسبة 42.8% يرغبن في زيادة انتاج مواد جديدة، و37.1% يرغبن في تحسين نوعية المنتوج، ونسبة 30% يرغبن في إقامة شراكة مع مقاولات أخريات، أما اللواتي يردن تشغيل عاملات وتوسيع مكان العمل فبنسبة 7.1%.

في حين أن السبب الذي قدمته رائدات الاعمال بخصوص أنهن لا يخططن الى تطوير أعمالهن كان بنسبة 1.4% لكل من التعب وعوائق مالية والرغبة بالعمل بالتخصص الجامعي.

هنا نلاحظ أن كل امرأة في مجال المقاولة تسعى إلى توسيع نشاطها وذلك من خلال فتح فروع في مناطق أخرى مما يجعلها تعرف أكثر بمشروعها، فتوسيع المرأة لمشروعها وفتح فروع في مختلف المناطق يعود بالإيجاب عليها ويساعدها في تحقيق أهدافها وطموحاتها، كما أن زيادتها في إنتاج مواد جديدة يساعدها على توسيع عملها حيث أن أفراد المجتمع متطلباتهم تتجدد مع مرور الوقت مما يجعل مشروعها قابل للاستمرارية والنجاح، هذا بالإضافة إلى تحسين نوعية المنتوج وغيرها من الأمور الداعمة لنجاح عملها، وهذا يكون لصالحها ولصالح تنمية المجتمع.

جدول رقم (24): يوضح مشاركة المرأة المقاولة في معارض تخص نشاطها المقاولاتي ونوع هذه المعارض

المشاركة	التكرار	النسبة المئوية	طبيعة المعارض	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%21.7	محلية	11	%73.33
			وطنية	3	%20
			عالمية	1	%6.67
			المجموع	15	100
لا	55	%78.3			
المجموع	70	%100			

شكل رقم (23) يوضح مشاركة المرأة المقاولة في معارض تخص نشاطها المقاولاتي ونوع هذه المعارض

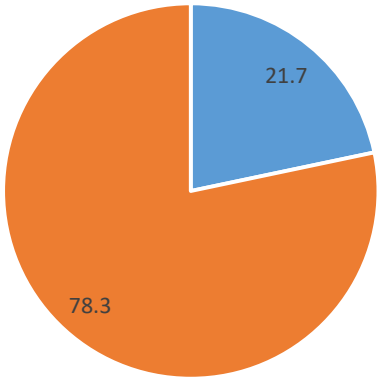

من خلال الجدول (24) نجد أن أغلبية النساء أكدن على عدم مشاركتهن في هذه المعارض، وكان ذلك بنسبة 78.3%، ونسبة 21.7% من النساء المقاولات شاركن في بعض المعارض من أجل التعريف بمشاريعهن. حيث تؤكد النساء المقاولات اللواتي شاركن في المعرض أن أغلبيتها معارض محلية بنسبة 73.33% يليها معارض وطنية بنسبة 20% وأخير المشاركة في معارض عالمية بنسبة 6.67%.

ومنه فالمرأة المقاولة المنجزة لأي مشروع مشاركتها في هذه المعارض ضئيلة بحيث أنها لا تشارك فيها لعدة أسباب لعل من أبرزها عدم قدرتها على التواصل مع منظمي هذه المعارض، أو أن هذه المعارض لا تقام في المنطقة التي تسكن فيها وإن وجدت في مناطق أخرى فهي مكلفة، وهذا يعود لعدم اهتمام الدولة لمثل هذه الأمور بحيث يصعب على المقاول المشاركة في مختلف المعارض وأما إذا كانت امرأة فهو شبه مستحيل وعليه تبقى مشاركتها ضعيفة. وحتى النساء المقاولات المشاركات في المعارض فمعظم مشاركاتهم كانت في معارض محلية أو وطنية وقليل جدا من شاركن في معارض عالمية، بسبب صعوبة التواصل مع منظميها والتكلفة المالية، فيبقى الحل الوحيد هو المشاركة في معارض محلية تعرف من خلالها المرأة المقاولة مخرجات مؤسستها.

جدول رقم (25): يوضح تعريف المرأة المقاولة بنشاطها المقاولاتي

التعريف بالنشاط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	%88.6
لا	8	%11.4
المجموع	70	%100

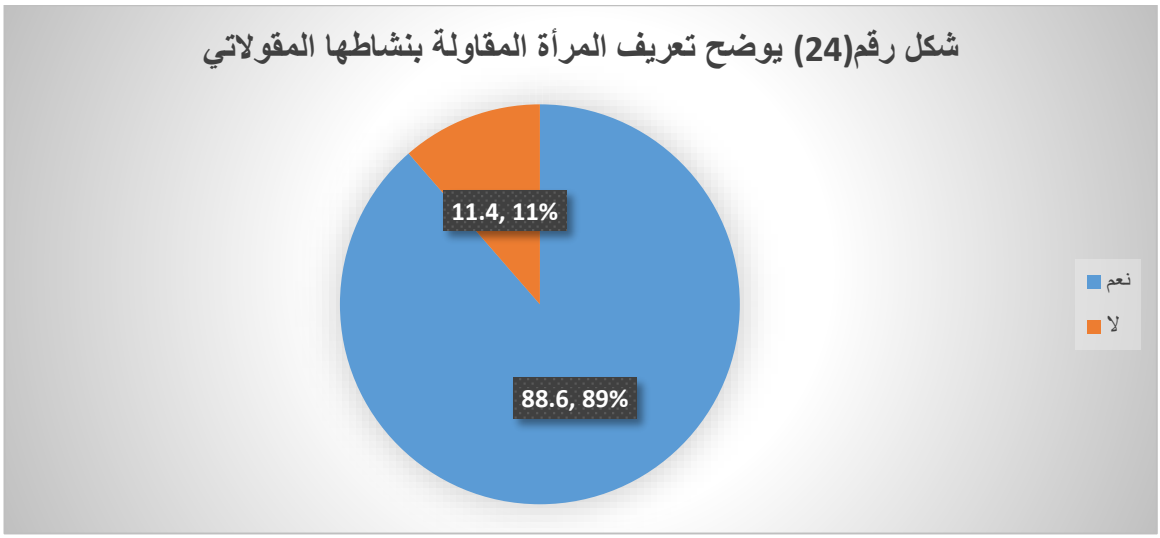

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن معظم صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعرفن بأنشطتهن المقاولاتية وذلك بنسبة 88.6%، في حين أن 11.4% من رائدات الأعمال لا يعرفن بأعمالهن.

إن معظم النساء المقاولات لديهن الرغبة في التعريف بمشاريعهن وذلك من أجل توسيعها وتطويرها ومواكبة التغييرات والحفاظ على ديمومتها واستمراريتها. هذا ما فرض على المرأة المقاولة أن تكون على دراية بالبيئة المحيطة بها وتسوق لهم ما هم بحاجة اليه، وبالتالي إمكانية التعريف بما تنتجه داخل مؤسستها سواء كانت سلعة او خدمة، هذا باستخدام مجموعة من الوسائل الإعلامية والاشهارية، فهي من خلالها تقوم بنشر منتوجاتها بين الناس بأقل جهد ووقت وتكلفة، فهي بحاجة ماسة الى التعريف بمشروعها من اجل ضمان نجاحه واستمراريته.

جدول رقم (26): يوضح الوسائل التي تعتمدها المرأة المقاولة في التعريف بنشاطها المقاولاتي

الوسائل المعتمدة	التكرار	النسبة المئوية
مواقع التواصل الاجتماعي	56	%80
المعارض	10	%14.28
وسائل الاعلام	4	%5.71
المجموع	70	%100

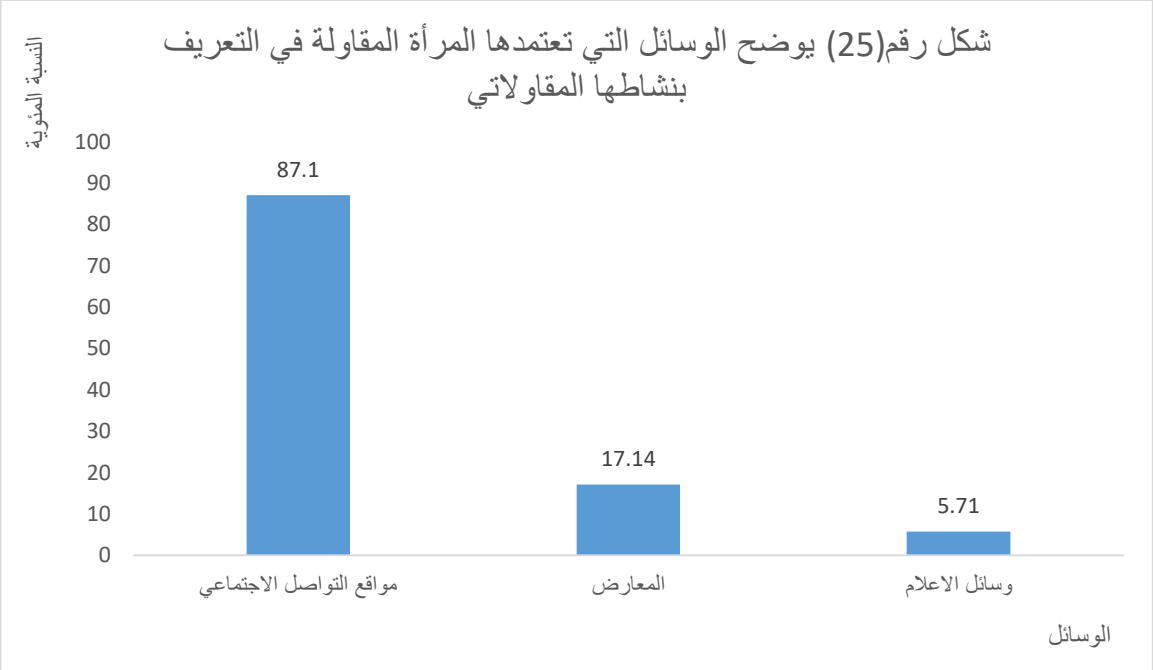

من خلال الجدول رقم (26) نجد أن المرأة المقاولة تعتمد في التعريف بمشروعها على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 80%، وعلى المعارض بنسبة 14.28%، أما وسائل الاعلام فهي تعتمد عليها بنسبة 5.71%.

ومنه نلاحظ أن كل مقاولة رائدة في نشاط معين من الأنشطة الريادية تعتمد في التعريف بمنتوجاتها ومشروعها على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا ما أكدته بيانات الجدول رقم (13) فيما سبق حول أهمية هذه المواقع ودورها في مساعدة المرأة المقاولة في تأسيس وتسيير مشروعها، وكذلك بالنسبة للتعريف به فهي من خلال هذه المواقع تسهل على نفسها عرض منتوجاتها والتعريف بها بأقل وقت، جهد، تكلفة.

حيث أنها تجمع كل المهتمين لها من كل أنحاء العالم، فمن خلالها أيضا تتواصل النساء المقاولات مع كل فرد هو بحاجة للخدمة أو السلعة التي تقدمها بحيث تقدم لهم من خلالها لمحة عن مشروعها ومميزاته.

3.2- مساهمة المشروع المقاولاتي في تنمية المجتمع:

جدول رقم (27): يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تنمية المجتمع

نوع مساهمة النشاط المقاولاتي	التكرار	النسبة المئوية
خدمات	35	%23.8
سلع	35	%23.8
مناصب عمل	29	%19.7
تكوين أفراد وتعليمهم	22	%15
تنمية القدرات والمهارات	26	%17.6
المجموع	*147	%100

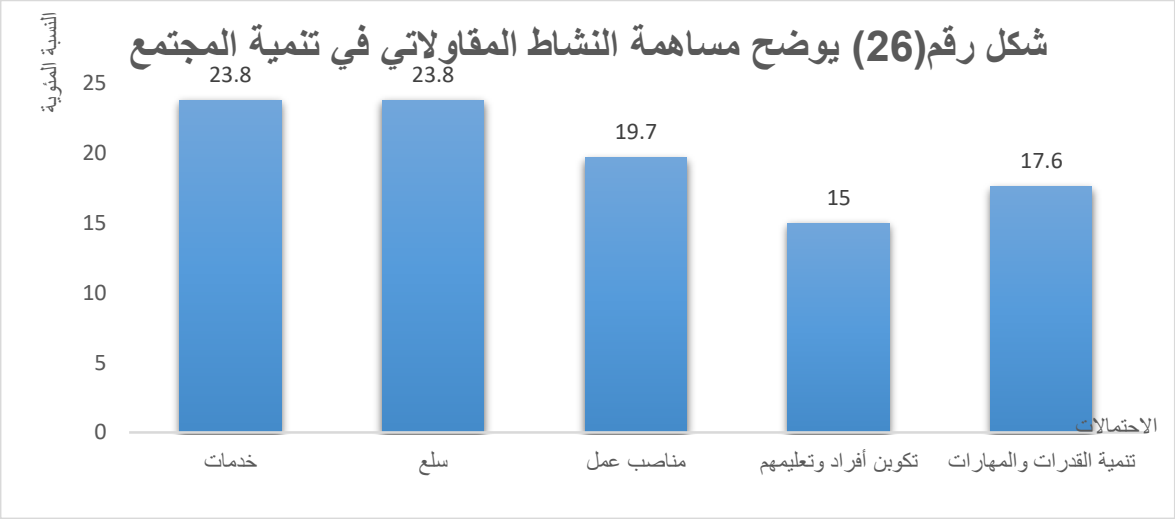

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

من خلال الجدول رقم (27) نجد أن نصف النساء المقاولات من أفراد العينة تساهمن في توفير سلع وتقديم خدمات بنسبة 23.8%، وهذا راجع لطبيعة النشاط الممارس ونوعه، وتبلغ نسبة توفير مناصب العمل 19.7% من النساء اللواتي يوظفن معهن عاملات بسبب حاجتهن للمساعدة في ممارسة النشاط، كما أن نسبة 17.6% من المقاولات أكدن على مساهمتهن في تنمية القدرات والمهارات للمتعاملات معهن، وصرحت 15% من النساء المقاولات على تنمية القدرات والمهارات.

منه نستنتج أن المرأة المقاولة أثناء أدائها لنشاطها المقاولاتي تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوقت نفسه من خلال توفير السلع والخدمات، وهذا راجع إلى نوع وطبيعة قطاع النشاط الذي تمارسه، وهذا ما يؤكده تحليل الجداول 17 و18، فمن خلال هذه المعطيات يمكن القول أن الخدمات التي تقدمها المرأة المقاولة والسلع التي توفرها تتوافق واحتياجات الأفراد وتعدد مجالات اهتماماتهم.

كما أنها تكون في متناول معظم الفئات الاجتماعية مقارنة بالخدمات والسلع المتوفرة في المؤسسات الكبرى، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي للخوض في المجال المقاولاتي وخاصة المقاولة النسوية للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية. كذلك تساهم في توفير مناصب عمل وتكوين أفراد المجتمع وتعليمهم، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم سواء العلمية أو العملية بما يضمن تنمية شخصية فرد قادر على المساهمة في تنمية مجتمعه.

جدول رقم (28): يوضح أثمان السلع والخدمات التي تقدمها المرأة المقاولة

ثمن السلع والخدمات	التكرار	النسبة المئوية
مرتفع	6	%8.6
نفس سعر السوق	26	%37.1
أقل من سعر السوق	38	%54.3
المجموع	70	%100

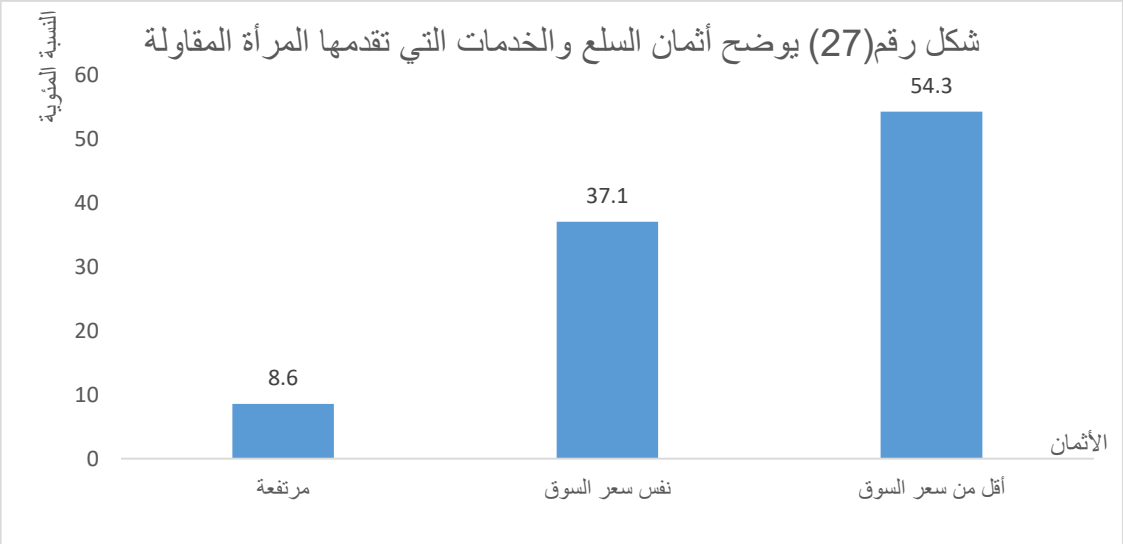

من خلال الجدول رقم **(28)** نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة المقدرة بـ 54.3% أثمان سلعها وخدماتها أقل من سعر السوق، مقابل نسبة 37.1% منهن أكدن أن اسعارهم نفس سعر السوق، في حين نجد نسبة 8.6 % فقط أسعار سلعتهن وخدماتهن مرتفعة.

من خلال هذه المعطيات نجد أن أكثر من نصف النساء المقاولات تقدمن سلع وخدمات أقل من سعر السوق، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي من أجل تحقيق تنمية اجتماعية من خلال توفير المال للمستهلكين وتلبية رغباتهن بأسعار معقولة في المتناول، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للفقراء والطبقات الهشة للاستفادة من هذه الخدمات والسلع، وهذا ما يرفع من مستوى المعيشة ويجعل التوجه إلى الخدمات والسلع التي تقدمها وتنتجها النساء المقاولات كحل بديل لغلاء المعيشة في الأسواق والمؤسسات الكبرى.

جدول رقم (29): يوضح مدى مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها

مدى مساهمة المرأة المقاولة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	52	%74.2
لا	18	%25.7
المجموع	70	%100

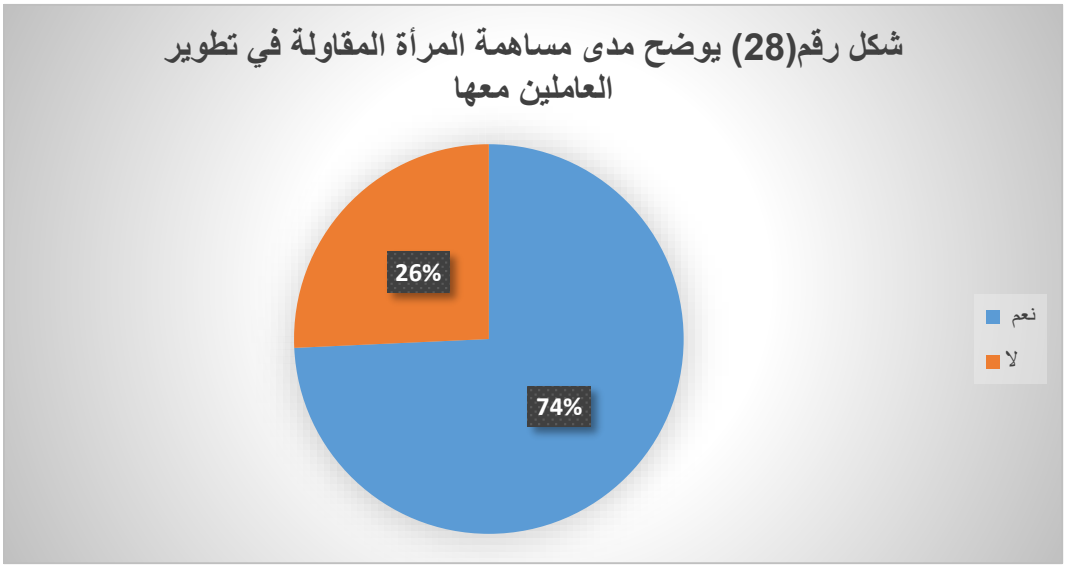

من خلال الجدول رقم (29) يتضح أن مختلف المشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات ساهمت في إعطاء فرصة المساهمة في تطوير العاملين معهن، وهذا ما اكدته نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت 74.2%، في حين توجد نسبة ضئيلة بلغت 25.7 % من النساء المقاولات لم توفر فرصة المساهمة في تطوير العاملين معها.

من خلال هذه المعطيات نجد أن المرأة المقاولة تساهم في تطوير العاملين معها من حيث تنمية معارفهم وتطوير مهاراتهم وإكسابهم صفات المقاولاتية، ومن ثم القدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة المخاطرة، لأن الولوج لعالم المقاولاتية يتطلب تطوير للمهارات والقدرات التي يتحلى بها العامل.

هذا ما يسهم في تشكيل موارد بشرية ماهرة وذات خبرة مهنية تسمح لها بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تخدم المجتمع وتساهم في تطويره.

جدول رقم (30): يوضح كيفية مساهمة المرأة المقاولة في تطوير العاملين معها

كيفية مساهمة المرأة المقاولة	التكرار	النسبة المئوية
تطوير المهارات	30	%25.8
اكتساب معارف جديدة	28	%24.1
اكتساب الخبرة	43	%37.06
تحسين الأجور	15	%13
المجموع	*116	%100

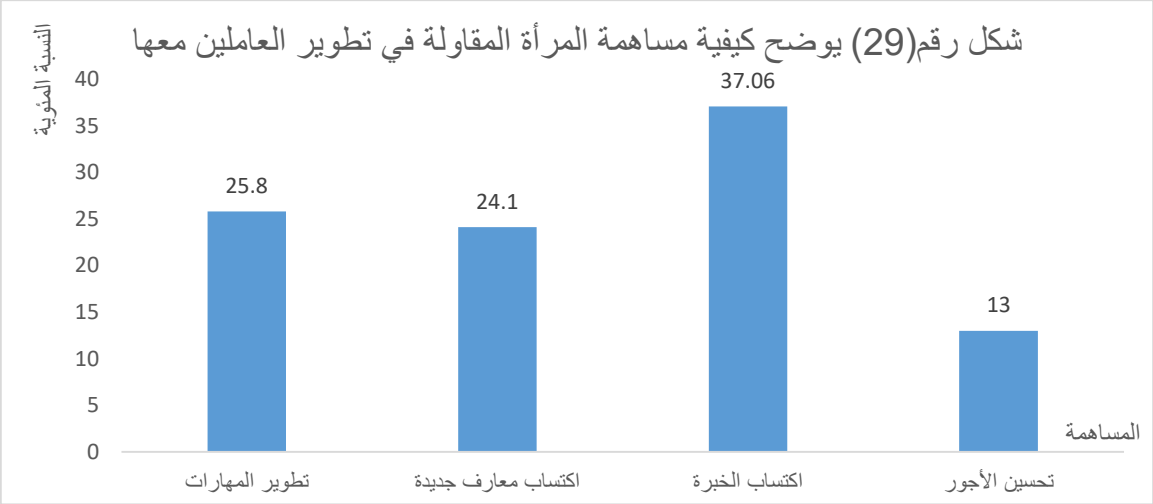

من خلال الجدول رقم (30) نجد أن المرأة المقاولة تساهم في تطوير العاملين معها بإكسابهم الخبرة اللازمة حيث أكدت نسبة كبيرة على ذلك بلغت 37.06%، وبلغت نسبة تطوير المهارات 25.8 %، أما فيما يخص تطوير العاملين من حيث تطوير المهارات فبلغت نسبة ذلك 24.1%، وأخيرا 13 % من النساء المقاولات ساهمن في تحسين الأجور.

من خلال هذه المعطيات نجد أن اكتساب الخبرة يعود لنوعية المشروع القائم من طرف صاحبة العمل والذي يتوافق مع خبرات العاملين معها، وأن مختلف المشاريع المنجزة باختلاف نوع المشروع ونوع النشاط والمخرجات التي يوفرها تكون لها علاقة بمجال تكوين أو تخصص العاملين، وأن الممارسة الفعلية لهذه المجالات والتخصصات التي تتوافق وطبيعة المقاولة تعمل على اكتساب هؤلاء العاملين الخبرة الكافية لممارسة النشاط.

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

جدول رقم (31): يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية ونوع الفئات المستفيدة

مساهمة النشاط المقاولاتي	التكرار	النسبة المئوية	الفئات المستفيدة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	%62.9	أفراد	24	%54.5
			مؤسسات	8	%18.1
			برامج خيرية	12	%27.2
			المجموع	44	%100
لا	26	%37.1			
المجموع	70	%100			

شكل رقم (30) يوضح مساهمة النشاط المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية

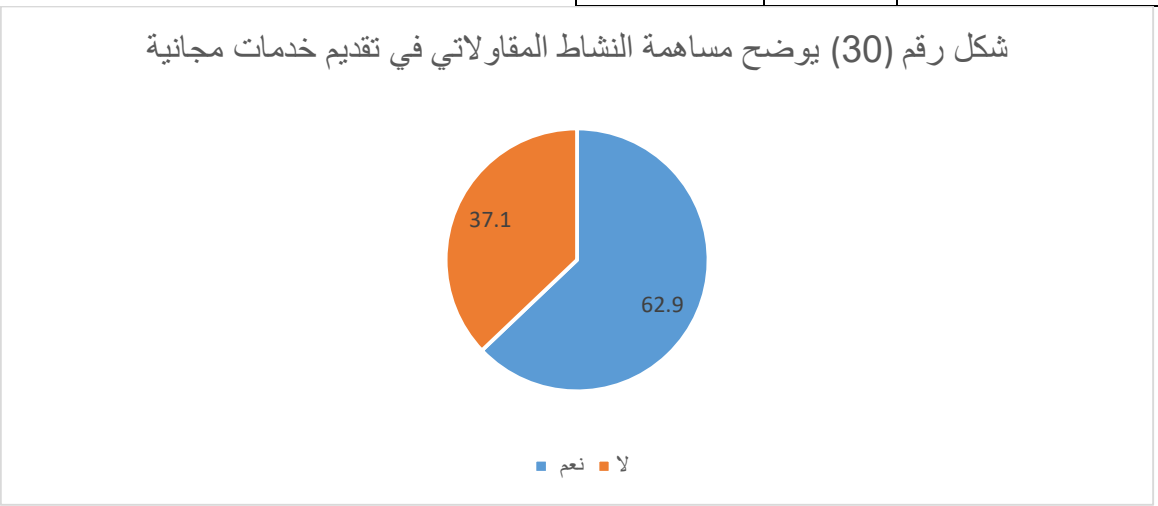

من خلال الجدول رقم (31) نجد أن معظم النساء المقاولات بنسبة 62.9 % أكدن على مساهمتهن في تقديم خدمات مجانية، مقابل نسبة 37.1 % أكدن العكس أي أنهن لا يقدمن خدمات مجانية. و نجد أن أكثر فئة مستفيدة من الخدمات المجانية التي تقدمها المرأة المقاولة هم الأفراد بنسبة 54.5 %، تليها البرامج الخيرية بنسبة 27.2 %، وبعدها المؤسسات بنسبة 18.1%.

من خلال هذه المعطيات نجد أن المرأة المقاولة تساهم في تحقيق تنمية اجتماعية من خلال ما تقدمهن من خدمات مجانية قد تعمل على تعزيز ممارسة النشاط المقاولاتي، ونشر ثقافة المقاولة النسوية وتوعية الفئات المستفيدة بأهمية هذا النشاط، ودعم الأفراد التي تحتاج لهذه الخدمات المجانية يعمل على تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والشعور بالمساواة وجميع فئات المجتمع.

حيث أن النساء المقاولات يقدمن الخدمات المجانية للأفراد الذين لهم معرفة سابقة بهم كالأقارب مثلا أو الجيران أو الأفراد المتأكدين من احتياجهم الحقيقية لمثل هذه الخدمات مجانا، وهذا لتحسين المستوى المعيشي وتلبية بعض الحاجيات، يليهم الجمعيات الخيرية وبعض المؤسسات.

هذا ما يمثل جانبا مهما لمشاركة المرأة المقاولة في مساعدة أفراد المجتمع بما يضمن التضامن الاجتماعي داخل المجتمع ويقضي على مظاهر الفقر والتسول ولو بنسبة بسيطة وكل ما سبق يدخل في إطار المساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع.

جدول رقم (32): يوضح فائدة الخدمات المجانية التي تقدمها المرأة المقاولة

الفائدة من الخدمات المجانية	التكرار	النسبة المئوية
التعريف بالمنتجات	19	%27,14
المساهمة في تنمية المجتمع	32	%45,72
التعرف على ممارسين لنفس النشاط	19	%27,14
المجموع	70	%100

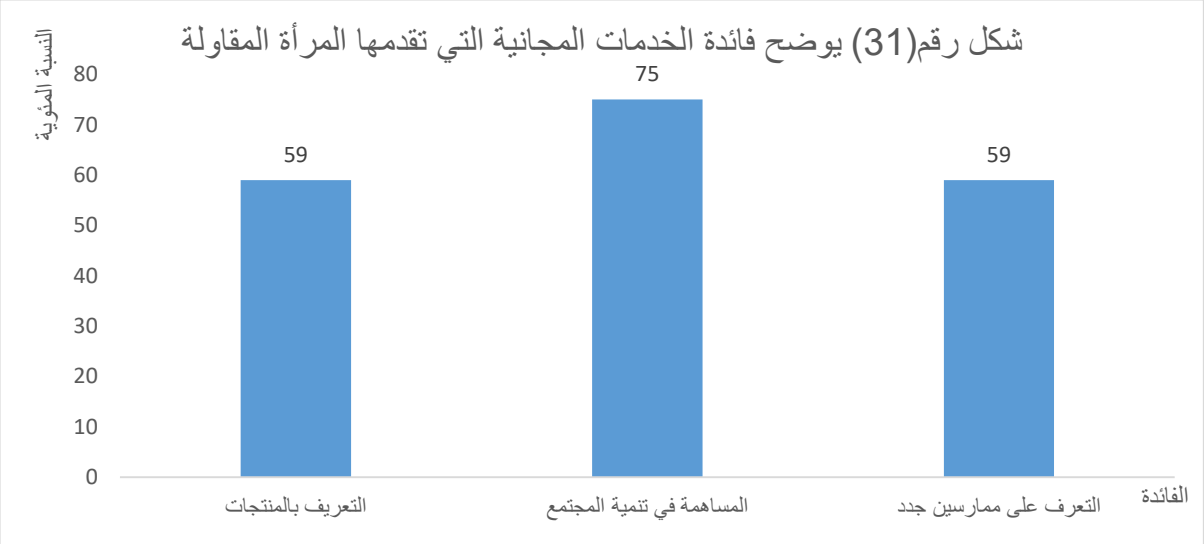

من خلال الجدول رقم (32) نجد أن 45,72 % من النساء المقاولات أكدن على الفائدة من الخدمات المجانية التي تقدمنها كانت للمساهمة في تنمية المجتمع، يليها كل من التعريف بالمنتجات والتعرف على ممارسين لنفس النشاط بنسبة 27,14 %.

من خلال هذه المعطيات نجد أن الفائدة من تلك الخدمات ومساهمتها في تنمية المجتمع من خلال مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية، فهي من بين الحلول للخروج من دائرة الفقر وتحسين المستوى المعيشي، بالإضافة للدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل وتكوين الأفراد وتعليمهم، وكذلك تشجيع الأفراد على التكيف مع المجتمع وتقبل المخاطرة وبث روح المقاولاتية، والتوجه القوي نحو البحث عن الفرص والمبادرات الملموسة التي تؤدي إلى الابداع والابتكار، وهذا دليل على تعدد مجالات التنمية الاجتماعية التي تساهم فيها المرأة المقاولة.

جدول رقم (33): يوضح منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق

منافسة الخدمات والسلع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	52	%74.3
لا	18	%25.7
المجموع	70	%100

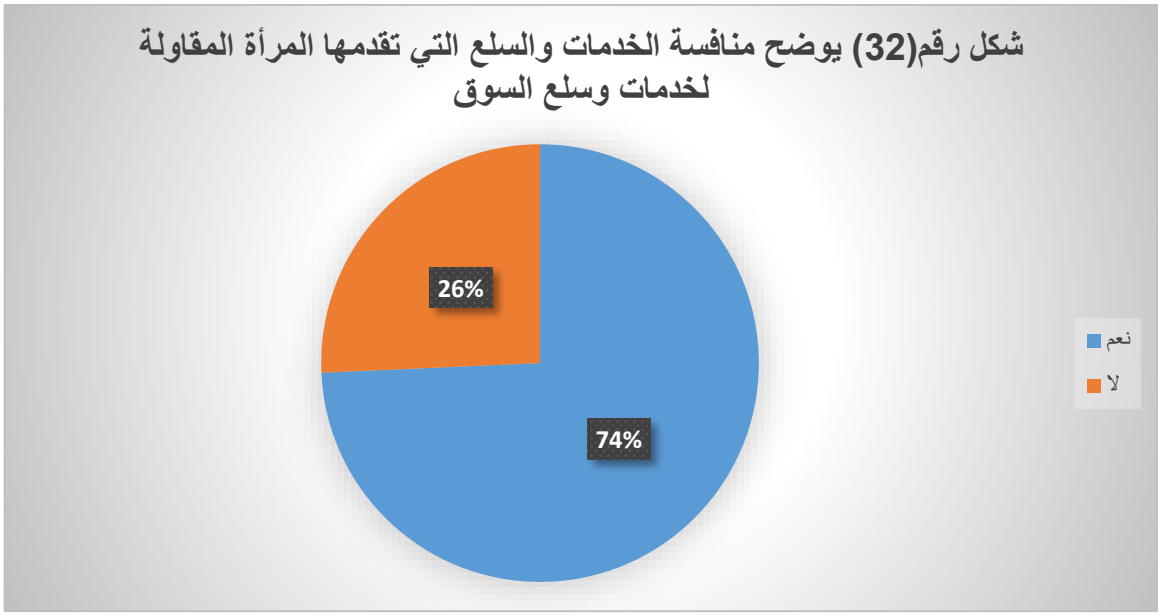

من خلال الجدول رقم (33) نجد أن نسبة 74.3% من النساء المقاولات أكدن على منافسة خدماتهن وسلعهن لخدمات وسلع السوق، وفي المقابل نجد أن 25.7 % فقط لا تنافس خدماتهم وسلعهم السوق.

من خلال هذه المعطيات يتبين أن الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة تنافس أسعار خدمات وسلع السوق، فتقدمها بأسعار أقل من أسعار السوق والمؤسسات الكبرى، وبالتالي ترفع من القدرة الشرائية للمستهلكين ويكون توجههم نحو سلع وخدمات المقاولة أكثر مما هو معروض في السوق بأسعار باهضة.

جدول رقم(34): يوضح مجال منافسة الخدمات والسلع التي تقدمها المرأة المقاولة لخدمات وسلع السوق

مجال المنافسة	التكرار	النسبة المئوية
النوعية	30	%42.9
الوفرة	10	%14.2
السعر	30	%42.9
المجموع	70	100

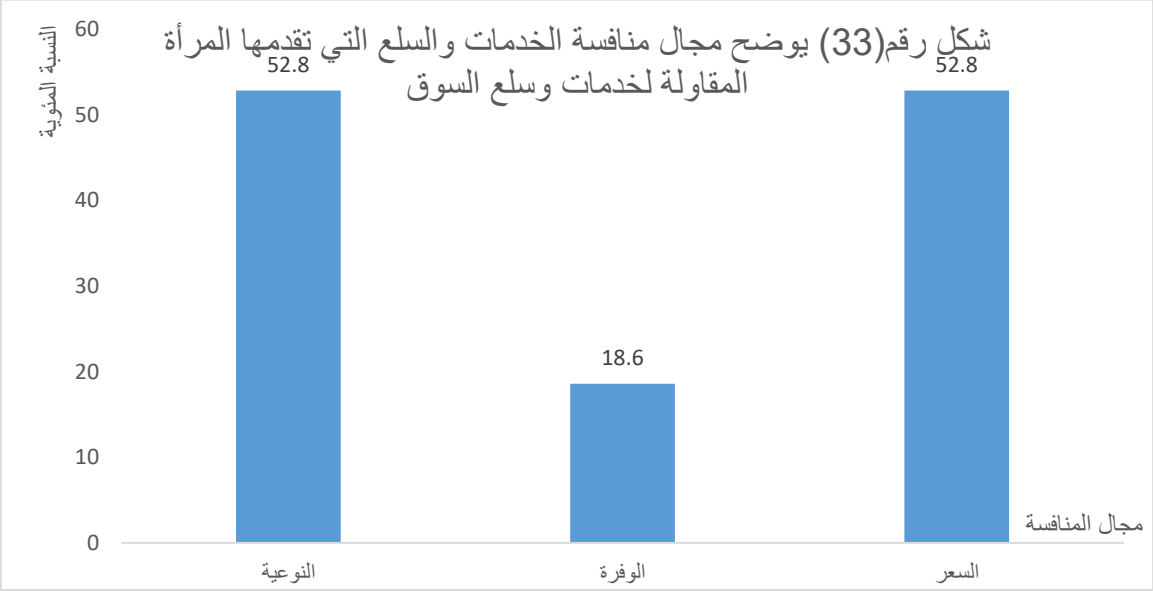

من خلال الجدول رقم (34) نجد أن 42.9% من المنافسة كانت في كل من مجال النوعية والسعر، وفي المقابل نجد أن 14.2% فقط من النساء المقاولات تنافس سلعهم وخدماتهم أسعار سلع وخدمات السوق من حيث الوفرة.

لقد تبين أن المرأة الجزائرية المقاولة عموما لا تهاب المنافسة لأنها واثقة من قدراتها، كما أنها مدركة أن السوق الجزائري رغم كونه اليوم منفتح فهو قادر على احتضانها، لأنها تمتلك من الامكانيات ما يجعلها اليوم لا تهاب المنافسين، فمعظم المقاولات تنافس من حيث النوعية والسعر، أما الوفرة فتنقص بسبب نقص العاملين لهذا فهي غير قادرة على توفير الكميات الكبير التي يوفرها السوق.

جدول رقم (35) يوضح طبيعة المنافسة المميزة للمجال الذي تنشط فيه المرأة المقاولة

طبيعة المنافسة	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد منافسة	10	%14.2
منافسة متوسطة	23	%32.9
منافسة كبيرة	37	%52.9
المجموع	70	%100

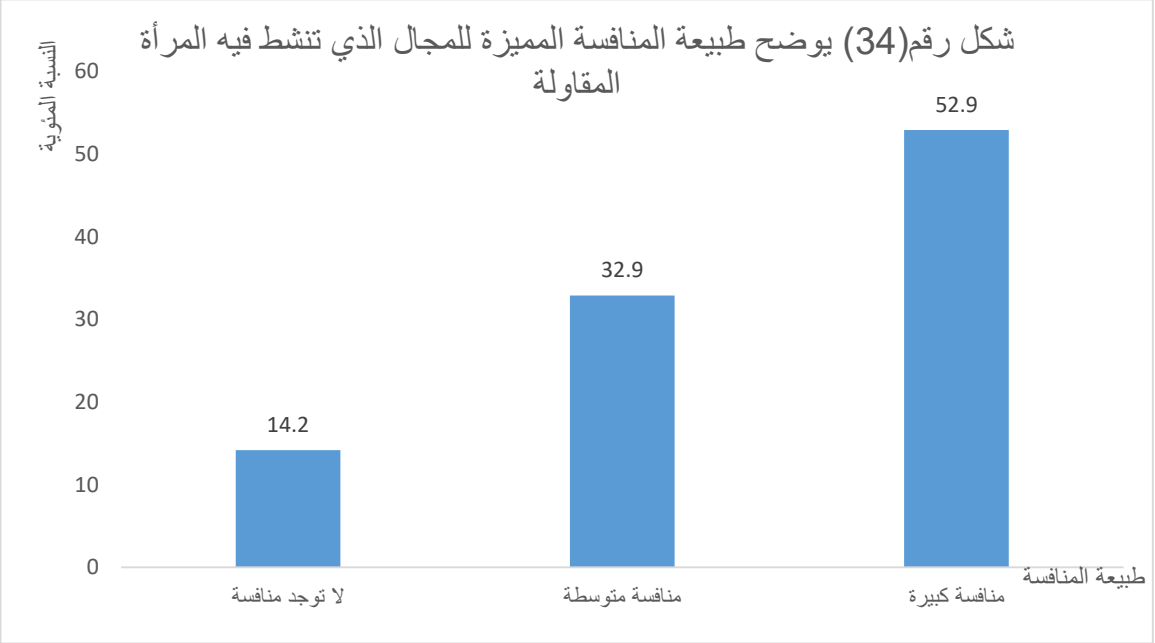

من خلال الجدول (35) نجد أن نصف أفراد العينة أكدن على وجود منافسة كبيرة في مجال نشاطهن المقاولاتي وبلغ ذلك نسبة 52.9 %، يليها نسبة 32.9 % منهن أكدن على وجود منافسة متوسطة، أما 14.2% من المقاولات أكدن على أنه لا توجد منافسة في مجالهن المقاولاتي.

ومنه فالحقل المقاولاتي النسوي هو مجال للتنافس لتحسين موقع المقاولة، وهذا يحتاج بدوره إلى قدرة النساء المقاولات على معرفة الأطر والآليات المختلفة لتوزيع حجم رأس المال، خاصة وأن عدد المنافسات تمارسن نشاط تهيمن عليه مجالات متشابهة (خياطة، حلاقة..)، فالمقاولات تواجهن منافسة أكبر إذا كانت في موقع تهديد لحجم رأس مال آخر ولمكانته في هذا المجال، خاصة إذا كانت تمتلك قدرات وموارد تجعلها قادرة على تحسين تموضعها وتعزيز حضورها في السوق.

- <u>نتائج الفرضية الجزئية الثانية</u>: تساهم المرأة المقاولة في مجالات متعددة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

تحققت الفرضية الجزئية الثانية حيث تساهم المرأة المقاولة في مجالات متعددة لتحقيق التنمية الاجتماعية كما يلي:

- <u>نوع النشاط والهدف منه:</u>

إن طبيعة النشاط الذي تمارسه المرأة المقاولة والهدف منه يؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية، والقطاع الأكثر ممارسة من طرف المقاولات هو القطاع الحرفي وبالضبط نشاط الخياطة بصفة عامة (تقليدية، البسة جاهزة، طرز) ، أما ممارسة النشاط فكان لفترة تفوق السنة وكان الهدف من ممارسة المرأة لهذا النوع من النشاط هو تحقيق الربح كما ساهمت هذه المشاريع في تحقيق تنمية اجتماعية.

ومنه فإن النساء صاحبات المشاريع أكدن على أنه بممارسة بعض الأنشطة ساهمن بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية لفترات معينة ويتضح ذلك من خلال خلقهن لمناصب عمل والتقليل من الفقر والبطالة وتجاوز بعض الآفات الاجتماعية التي تنجر وراء الفقر، كذلك المساهمة في تحسين مستوى المعيشة لها ولغيرها والمساهمة في تنمية الصحة والتعليم.

- <u>التعريف بالمشروع وتوسيعه:</u>

من خلال تحليل نتائج التعريف بالمشروع وتوسيعه نصل إلى أن المرأة المقاولة تسعى الى توسيع مشروعها وللتخطيط لذلك ترى انه عليها فتح فروع في مناطق أخرى، وكذلك زيادة انتاج مواد جديدة وأيضا مشاركتها في معارض تخص نشاطها، غير ان هذه المعارض محلية بالدرجة الأولى، كما أن المرأة المقاولة تعرف بنشاطها المقاولاتي،، معتمدة في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومنه فالتعريف بالمشروع وتوسيعه من طرف النساء المقاولات يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث أن كل امرأة تنشط في قطاع المقاولة تسعى للتعريف بمشروعها من خلال المشاركة في المعارض سواء محلية، وطنية، عالمية، كذلك الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ذلك هي تخطط إلى توسيع مشروعها من خلال فتح فروع أخرى والشراكة مع مقاولات أخريات وإنتاج مواد جديدة وتحسين نوعية المنتوج، وتشغيل عمال جدد.

- مدى مساهمة المشروع المقاولاتي في تنمية المجتمع:

من خلال تحليل نتائج مدى مساهمة المشروع المقاولاتي في تنمية المجتمع، نصل إلى أن المرأة المقاولة تساهم بصفة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية بتقديم السلع والخدمات التي تتوافق واحتياجات الأفراد وتعدد مجالات اهتماماتهم. ثم أن أسعار هذه السلع والخدمات تنافس أسعار السلع والخدمات الموجودة في السوق، وهذا ما يعتبر مؤشر ايجابي لتلبية رغبات المستهلكين واتاحة الفرصة للفقراء والطبقات الهشة للاستفادة من مثل هذه الخدمات والسلع وهذا ما يساهم في رفع مستوى معيشتهم.

كما أن المرأة المقاولة ساهمت في تطوير العاملين معها وذلك بتطوير مهاراتهم واكسابهم الخبرة الكافية وهذا يعود إلى نوعية المشروع القائم لصاحبة العمل والذي يتوافق مع خبرات العاملين معها، بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة المقاولة تقدم خدمات مجانية تعمل على تعزيز ممارسة النشاط المقاولاتي، ونشر ثقافة المقاولة النسوية وتوعية الفئات المستفيدة من هذه الخدمات بأهمية هذا النشاط وهذا ما ساعدها على المساهمة في تنمية المجتمع.

كذلك النساء المقاولات تنافسن أسعار السوق من حيث النوعية والسعر فالمرأة المقاولة عموما لا تهاب المنافسة لأنها واثقة من قدراتها وإمكانياتها. وتأكد النساء المقاولات على وجود منافسة كبيرة في هذا المجال، وهذا راجع إلى طبيعة الحقل المقاولاتي خاصة في المجالات المتشابهة ما يزيد من فرص الابداع والتميز وعم التنمية الاجتماعية. ومنه تساهم المرأة المقاولة من خلال المشروع المقاولاتي في تنمية المجتمع، من خلال تأكيد النساء المقاولات على تقديم سلع وخدمات أثمانها أقل من أثمان السوق بالإضافة إلى تطوير العاملين معها وتقديم خدمات مجانية، وكل هذا يعود بالفائدة على الأفراد والمجتمع، ومن ثم تحقيق التنمية الاجتماعية.

3-عرض وتحليل وتفسير النتائج حسب الفرضية الفرعية الثالثة:

تواجه المرأة المقاولة عدة صعوبات أثناء أدائها لنشاطها.

1.3- صعوبات سوسيوثقافية ونفسية:

جدول رقم (36): يوضح تقبل أفراد المجتمع فكرة المرأة المقاولة

تقبل فكرة المرأة المقاولة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	43	%61.4
لا	27	%38.6
المجموع	70	%100

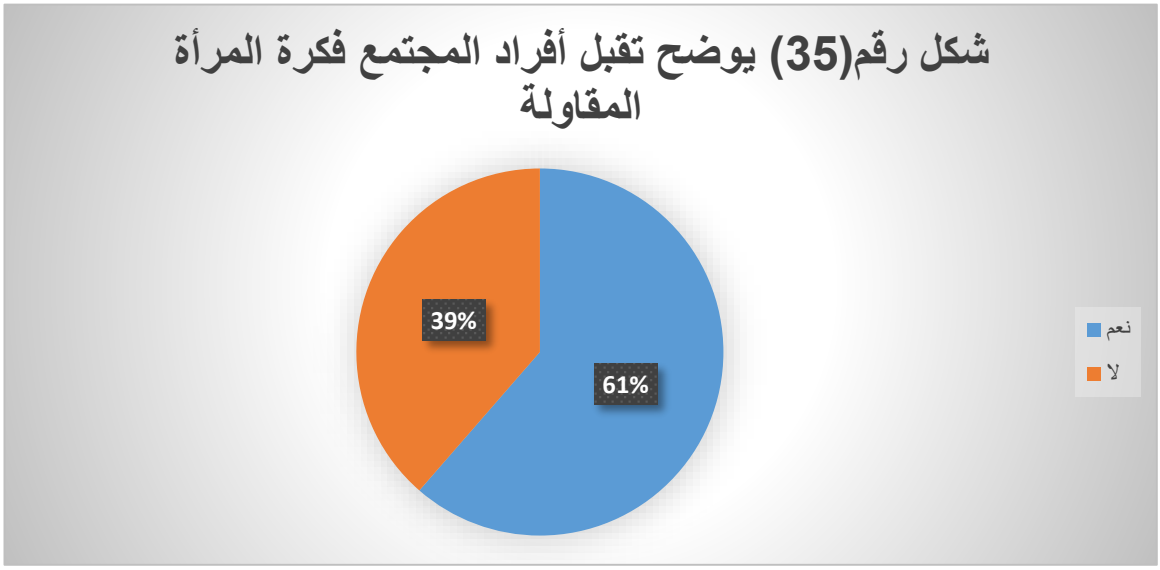

من خلال الجدول رقم (36) يتضح أن أفراد المجتمع يتقبلون فكرة المرأة المقاولة وذلك بنسبة 61.4%، في حين أكدت 38.6% من النساء المقاولات أن أفراد المجتمع لا يتقبلون فكرة المرأة المقاولة.

من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن المجتمع يلعب دورا هاما في تشجيع ومساندة المرأة في ممارستها نشاطها المقاولاتي وبلوغ النجاح بما يحقق الأهداف المرجوة منه، فالنظرة المؤيدة تتعلق بمدى قدرة المرأة على إثبات كفاءتها. بالمقابل فالمجتمع مضطر لتقبل وجود المرأة المقاولة في مختلف الميادين، والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى الحاجة الاقتصادية لأن أغلبية الأسر الجزائرية اليوم في حاجة إلى دخل مالي إضافي وذلك من أجل ضمان مستوى معيشي محترم.

جدول رقم (37): يوضح المخاوف التي تراود المرأة المقاولة أثناء ممارسة نشاطها

المخاوف التي تراود المرأة المقاولة	التكرار	النسبة المئوية
الخسارة	30	%42,8
عدم القدرة على المنافسة	10	%14.2
عدم تقبل المشروع في المجتمع	18	%25,8
مضايقات خارجية	12	%17.2
المجموع	70	%100

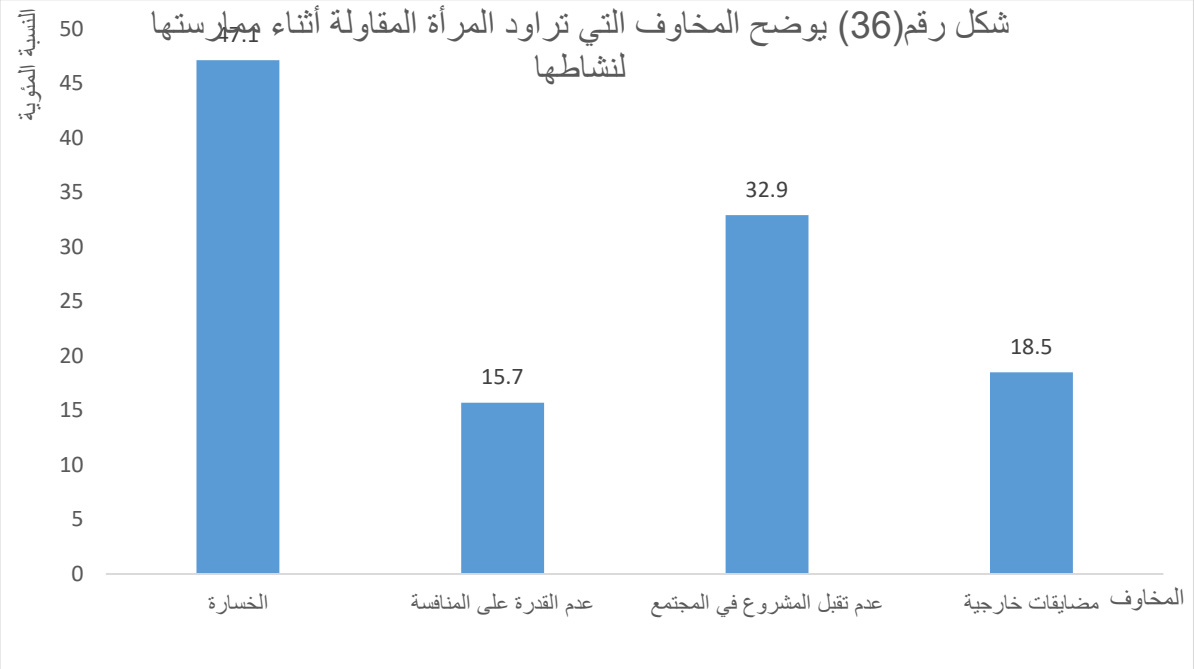

من خلال الجدول رقم (37) تبين أن 42,8% من النساء المقاولات يتخوفن من الخسارة، تليها عدم تقبل المشروع في المجتمع بنسبة 25,8%، وبعدها مضايقات خارجية نسبة 17.2% وأخيرا عدم القدرة على المنافسة بنسبة 14.2%.

ومنه فمعطيات الجدول تؤكد على أن أكبر مخاوف المقاولات هي الخوف من الخسارة، لأن الهدف الأساسي لهذه المشاريع هو تحقيق الربح، والخسارة هي أخطر مشكلة تواجه صاحبة المشروع وقد تكون نتيجة قرارات غير سليمة أو أزمات اقتصادية، مما يؤدي لعدم قدرتها على استمرارية المشروع، ولذلك فضلت الكثيرات من أفراد العينة الاعتماد على الموارد المالية المتاحة سواء الذاتية أو دعم العائلة وعدم اللجوء للوكالات الوطنية والبنوك خوفا من الديون التي قد تلحقها في حالة فشل المشروع والخسارة.

2.3-صعوبات تمويلية:

جدول رقم (38): يوضح مواجهة المرأة المقاولة لصعوبة تمويلية.

مواجهة صعوبة تمويلية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	53	%75.7
لا	17	%24.3
المجموع	70	%100

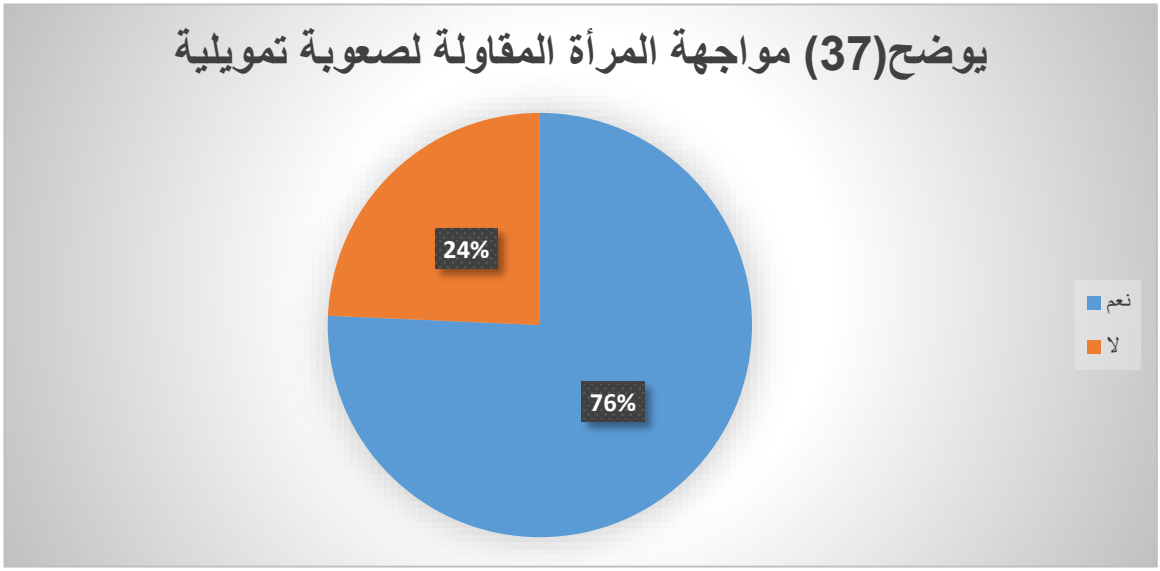

من خلال الجدول رقم (38) نجد أن معظم النساء المقاولات واجهتهن صعوبة تمويلية عند تمويل المشروع، مقابل نسبة 24.3% فقط من النساء المقاولات لم تواجهن صعوبة تمويلية.

هنا نلاحظ أنه عند تمويل المشروع المقاولاتي تتعرض المرأة المقاولة لصعوبات تمويلية تعيق نشاطها، وترتبط بعدم توفر رأس مال كاف أو صعوبات في الحصول على القروض المصغرة وغيرها من العوامل التي لا تسمح لها بممارسة نشاطها. وهذا ما يعيق المقاولة النسوية في ولاية قالمة، وما يجعل المقاولات يلجأن إلى مصادر تمويل عائلية كما تم تأكيده في نتائج الفرضية الأولى.

جدول رقم (39): يوضح نوع الصعوبة التمويلية التي تواجهها المرأة المقاولة

نوع الصعوبة التمويلية	التكرار	النسبة المئوية
عدم توفر رأس مال كاف	37	%52.8
صعوبة الحصول على القروض	11	%15.7
صعوبة تسديد القرض	07	%10
ارتفاع قيمة الضرائب	15	%21.4
المجموع	70	% 100

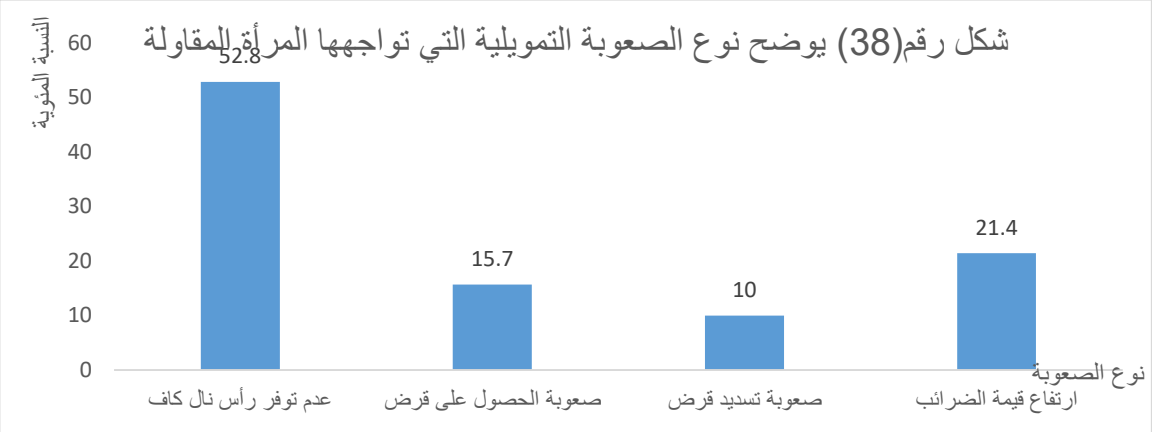

من خلال الجدول رقم (39) نجد أن أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة هي عدم توفر رأس مال كاف بنسبة 52.8%، تليها ارتفاع قيمة الضرائب بنسبة 21.4%، وبعدها صعوبة الحصول على القروض بنسبة 15.7%، وأخيرا صعوبة تسديد القروض بنسبة 10%.

من خلال معطيات هذا الجدول يمكن القول أن قلة الموارد المالية أو عدم توفر رأس مال كاف، من بين الأسباب التي تعرقل إنشاء المؤسسات الصغيرة، فالمرأة المقاولة قبل دخولها عالم المقاولاتية تملك رأس مال ضعيف لا يمكنها من تطوير مقاولاتها وقد يكون سبب في عدم استمرارها، ولهذا قد تلجئ المقاولات الى وكالات الدعم والبنوك للقرض منها والتي بدورها قد تكون عائقا تمويليا كون النساء لا يرغبن في التعامل معها لتجنب الرضوخ لقوانينها واكراهاتها.

أيضا يرجع سبب هذا العائق إلى كون أغلب المقاولات في الجزائر ينتمين إلى طبقة محدودة الدخل، وبالتالي تواجه المرأة المقاولة صعوبات على المستوى الشخصي (نقص رأس المال) وعلى مستوى هيئات الدعم (صعوبة الحصول على قروض، ارتفاع قيمة الضرائب..).

جدول رقم (40): يوضح استفادة المرأة المقاولة من القروض ومدى تسديدها.

الاستفادة من القروض	التكرار	النسبة المئوية	تسديد القرض	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%35.7	كلما توفر المال	12	%48
			في الوقت المحدد	05	%20
			لم يسدد بعد	08	%32
			المجموع	25	%100
لا	45	%64.2			
المجموع	70	%100			

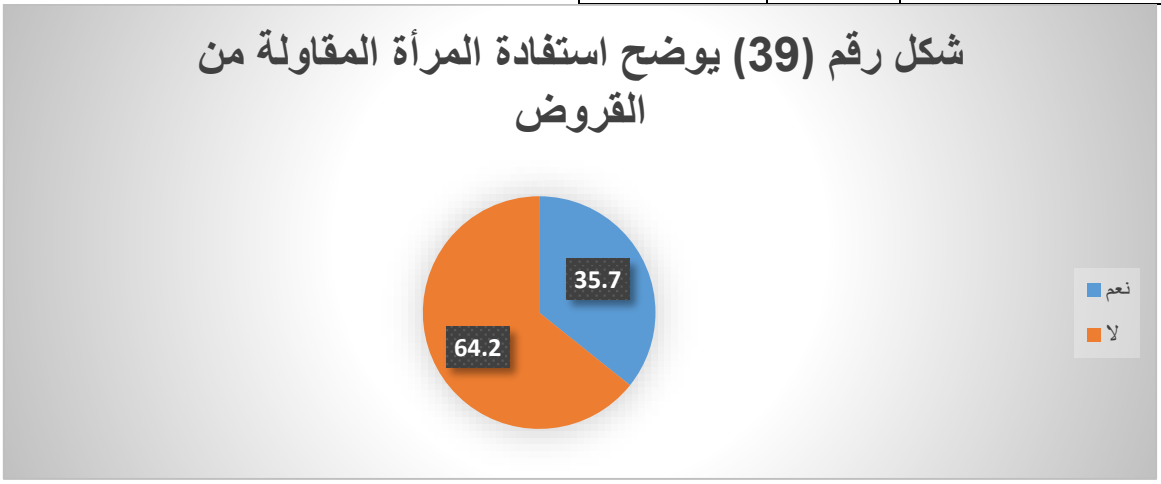

من خلال الجدول رقم (40) نجد أن نسبة 64.2 % من النساء المقاولات أكدن على عدم استفادتهن من القروض، مقابل نسبة 35.7% أكدن على استفادتهن من القروض. حيث أن 48% من النساء المقاولات اللواتي تحصلن على القروض تسددها كلما توفر المال، تليها نسبة 32% منهن لم تسدد القروض بعد، وأخيرا 20% من النساء المقاولات تسدد القرض في الوقت.

من خلال هذه المعطيات يتبين أن عدم الاستفادة من القروض راجع إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها تلقي الدعم المادي الكافي من طرف العائلة أو المصادر الذاتية المتاحة، وأيضا قد يكون بسبب تردد بعض الوكالات والبنوك عن منح المقاولات قروض قصيرة أو طويلة الأجل ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة، أو بضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

حتى المستفيدات من القرض من النساء المقاولات يسددن القروض التي استفدن منها كلما توفر المال، وذلك لأن المرأة المقالة تستفيد من هذه القروض لتمويل مشروعها، وتحاول تسديده كلما حصلت مال إضافي حسب الربح المتوفر من المشروع.

3.3-صعوبات تسويقية وإدارية :

جدول رقم (41): يوضح الصعوبات الإدارية التي واجهت المرأة المقاولة.

الصعوبات الإدارية	التكرار	النسبة المئوية
كثرة إجراءات الإنشاء	12	%12.2
الشروط التعجيزية	12	%12.2
صعوبة تكوين ملف	30	%30.6
النظرة الدنيوية للمرأة	10	%10.2
كثرة الوثائق	28	%28.5
لا توجد صعوبة	6	%6.1
المجموع	*98	%100

شكل رقم(40) يوضح الصعوبات الإدارية التي واجهت المرأة المقاولة

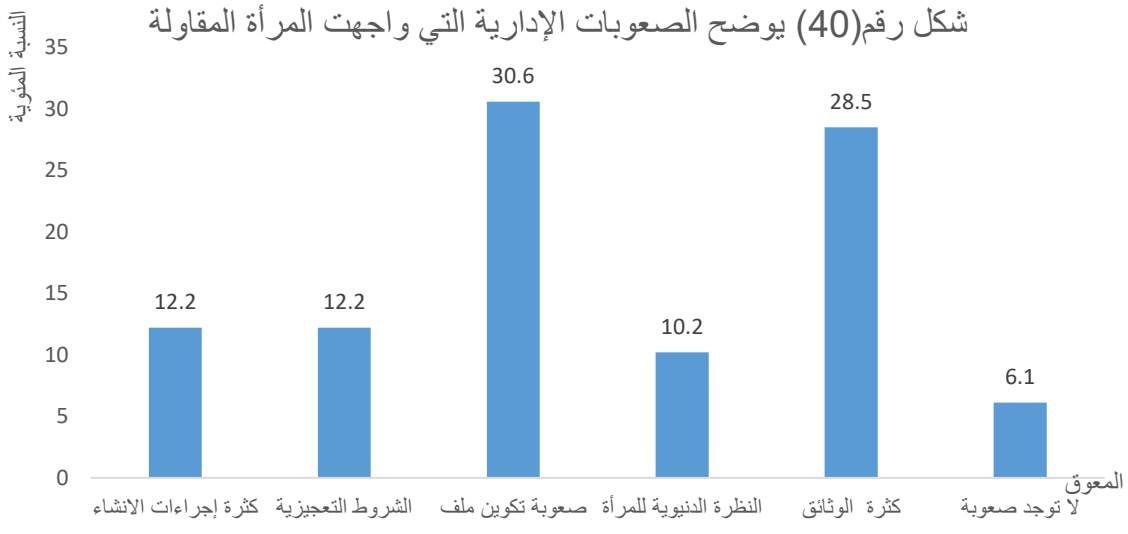

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

من خلال الجدول رقم (41) نجد أن المقاولات أكدن على صعوبة تكوين ملف بنسبة 30.6 %، تليها كثرة الوثائق بنسبة 28.5%، ثم تليها كل من صعوبة كثرة اجراءات الإنشاء والشروط التعجيزية كل منها بنسبة 12.2%، وبعدها النظرة الدنيوية للمرأة بنسبة 10.2%، وأخيرا باقي النساء المقاولات لا تواجهن أي صعوبة إدارية وبلغت نسبتهن 6.1%.

من خلال معطيات هذا الجدول نجد أن أكثر الصعوبات الإدارية التي واجهت النساء المقاولات هي صعوبة تكوين ملف وكثرة الوثائق، وهذا راجع إلى أن الإدارة الجزائرية لم تصل إلى مرتبة الرقي الذي يسهل مختلف العمليات الإدارية لتسهيل نشاطات المرأة المقاولة في مختلف النشاطات، وفقا لطموحاتهن ومهاراتهن وحتى ابتكاراتهن، وتتمثل هذه الصعوبات في معاناة المرأة في التعامل مع الصعوبات البيروقراطية مع وكالات الدعم أو البنوك، حيث أن تلك الإجراءات التي تأخذها لتكوين ملف تأخذ وقتا طويلا لقبول تغطية المشروع وتتطلب ضمانات باسم المقاول، وأيضا كثرة الوثائق تتطلب الانتقال الكبير بين الإدارات لتسويتها و إكمال جميع الوثائق لتكوين الملف، وهذا غالبا ما يقف عائقا أمام النساء المقاولات ويتطلب الكثير من الوقت والجهد.

جدول رقم (42): يوضح الصعوبات التسويقية التي تواجه المرأة المقاولة

الصعوبات التسويقية	التكرار	النسبة المئوية
عدم توافق المنتجات مع متطلبات السوق	5	%6.3
ارتفاع تكاليف النقل	21	%26.5
ضعف اقبال المستهلكين	17	%24.3
عدم اهتمام الزبائن بهذا النوع من الخدمات أو السلع	10	%21.5
ترويج وتسويق الخدمات أو المنتجات	26	%32.9
المجموع	79*	%100

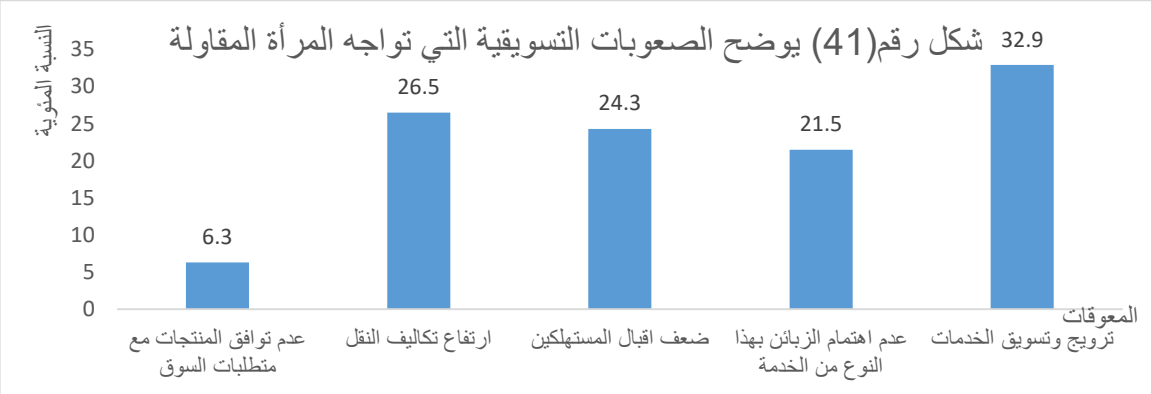

من خلال الجدول رقم (42) نجد أن نسبة 32.9 % من النساء المقاولات أكدن على صعوبة ترويج وتسويق الخدمات أو المنتجات، يليها صعوبة ارتفاع تكاليف النقل بنسبة 26.5 %، وبعدها صعوبة ضعف اقبال المستهلكين بنسبة 24.3 %، ثم عدم اهتمام الزبائن بهذا النوع من الخدمات أو السلع بنسبة 21.5%، وأخيرا عدم توافق المنتجات مع متطلبات السوق وبلغت نسبتها 6.3 %.

ومنه فمعطيات الجدول تبين أن النساء المقاولات تواجههن صعوبات تسويقية كثيرة مرتبطة بترويج وتسويق الخدمات أو المنتجات لاسيما في البدايات الأولى للنشاط، فعدم استغلال الفضاءات التي تعمل على الاشهار بالسلعة أو الخدمة التي توفرها المقاولات يؤثر سلبا على هذه الفئة لتسويق منتجاتها، بما يضمن لها تحقيق عوائد مادية تسمح بالسير الحسن للمشروع، وتوفير فرص العمل وتلبية بعض حاجيات المجتمع من السلع والخدمات.

* مجموع التكرارات أكبر من مجموع المبحوثات لأنهن اخترن أكثر من إجابة.

جدول رقم (43) يوضح الصعوبات التسييرية التي تواجه المرأة المقاولة

الصعوبات التسييرية	التكرار	النسبة المئوية
محدودية شبكة العلاقات	16	%22.8
تعدد الأدوار(المنزل والعمل)	45	%64.2
نقص الخبرة	9	%12.8
المجموع	70	%100

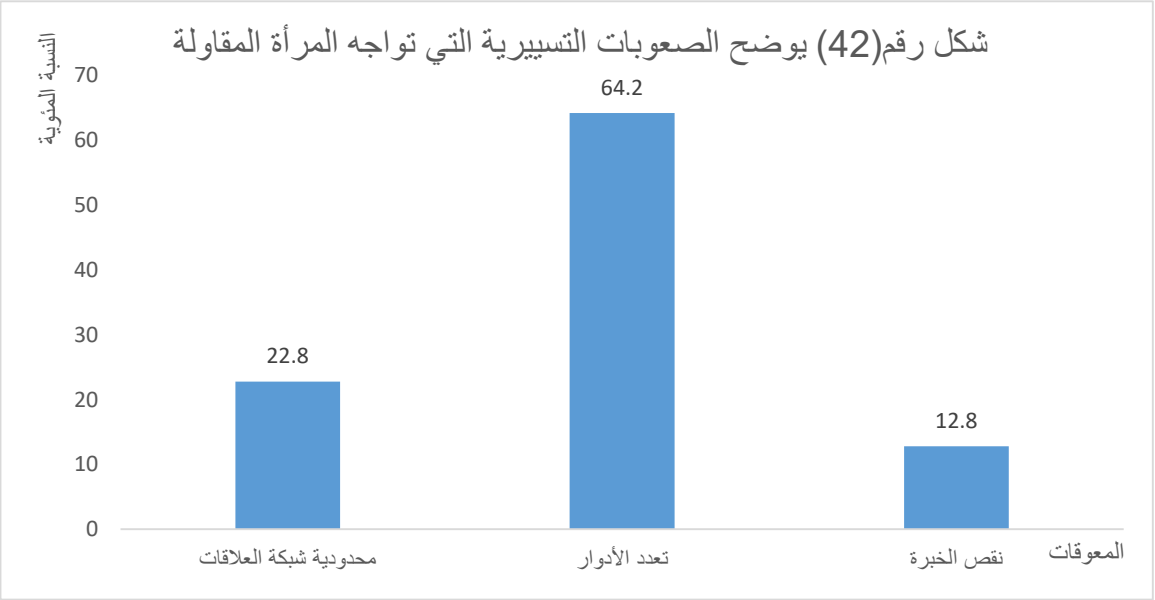

يوضح الجدول رقم (43) أن أغلبية النساء المقاولات تواجههن صعوبات تسييرية بسبب تعدد الأدوار (المنزل والعمل) بنسبة 64.2 %، في حين نجد أن نسبة 22.8% تواجهها مشكلة محدودية شبكة العلاقات، ونسبة تعاني من نقص الخبرة وبلغت 12.8 %.

يتبين من خلال هذه المعطيات أن النساء المقاولات تواجهن صعوبات تسييرية تمثلت في تعدد الأدوار بين المنزل والعمل، حيث أن التوزيع الطبيعي للأدوار لا يشجع عادة المرأة المقاولة ولا يوفر لها الوقت اللازم لتطوير قدراتها المقاولاتية أو تطوير مؤسستها، فالمرأة المقاولة تضطر لقضاء وقت أكثر أحيانا خارج المنزل من أجل انهاء مختلف الأعمال، لكن هذه ليست حال جميع مفردات العينة، خاصة على اللواتي يشتغلن في نفس مقر اقامتهن، فقد توفرن الوقت والجهد لتطوير واستمرارية المشروع.

4.3-صعوبات فنية وتكنولوجية:

جدول رقم (44): يوضح الصعوبات الفنية التي تواجه المرأة المقاولة

الصعوبات الفنية	التكرار	النسبة المئوية
استخدام أجهزة قديمة	33	%47.1
مواد خام لا تخضع لمعايير فنية مدروسة	12	%17.1
صعوبة توظيف تقنيات حديثة في النشاط	25	%35.8
المجموع	70	% 100

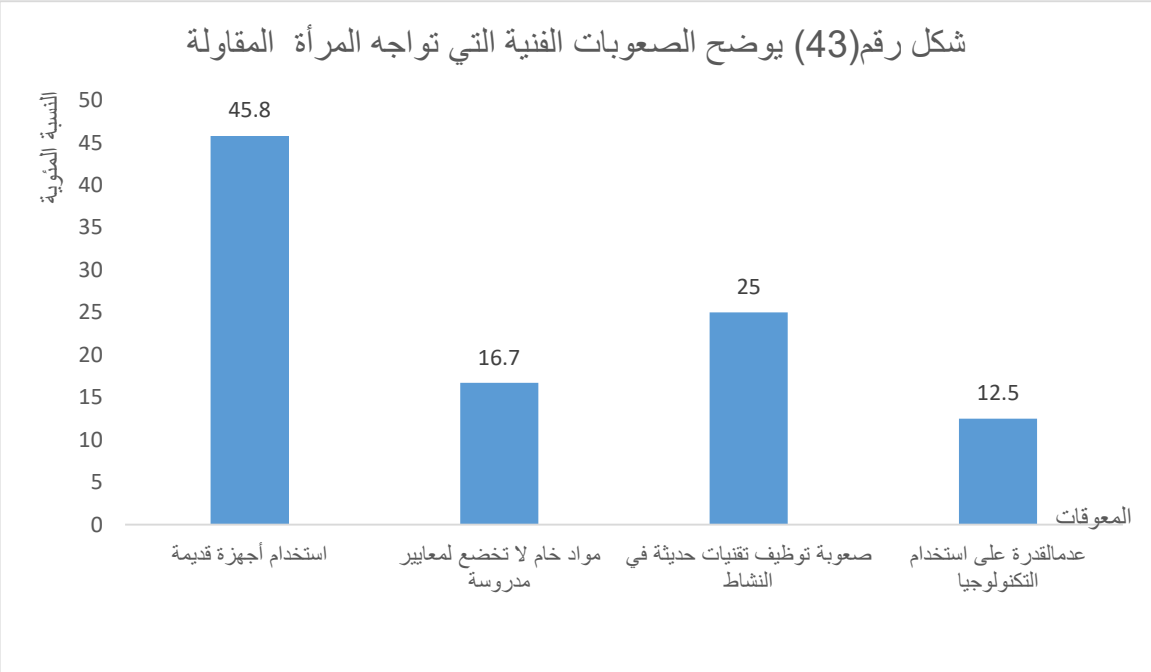

من خلال الجدول رقم (44) نجد أن النساء المقاولات أكدن على استخدام أجهزة قديمة بنسبة 47.1%، و35.8% منهن صرحن بصعوبة توظيف تقنيات حديثة في النشاط، أما 17.1% من النساء المقاولات أكدن على أنهن يستخدمن مواد خام لا تخضع لمعايير فنية مدروسة.

من خلال معطيات الجدول فإن استخدام الأجهزة القديمة يعيق عمل المرأة المقاولة، لأن هذه الأجهزة لا تتبع أساليب الانتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين نوعية المنتجات والخدمات بما يتماشى واحتياجات المجتمع، ويعطل قدرات وامكانيات النساء المقاولات ويحد من ابداعهن، لأن الأجهزة المتطورة تساعد كثيرا على تطوير النشاط المقاولاتي وفق متطلبات السوق.

جدول رقم (45) يوضح الصعوبات التكنولوجية التي تواجه المرأة المقاولة

الصعوبات التكنولوجية	التكرار	النسبة المئوية
عدم استيعاب الأساليب التكنولوجية	9	%12.8
عدم امتلاك رأس مال كاف لإدخال أجهزة متطورة	53	%75.7
عدم القدرة على التحكم في الأجهزة المتطورة	8	%11.4
المجموع	70	%100

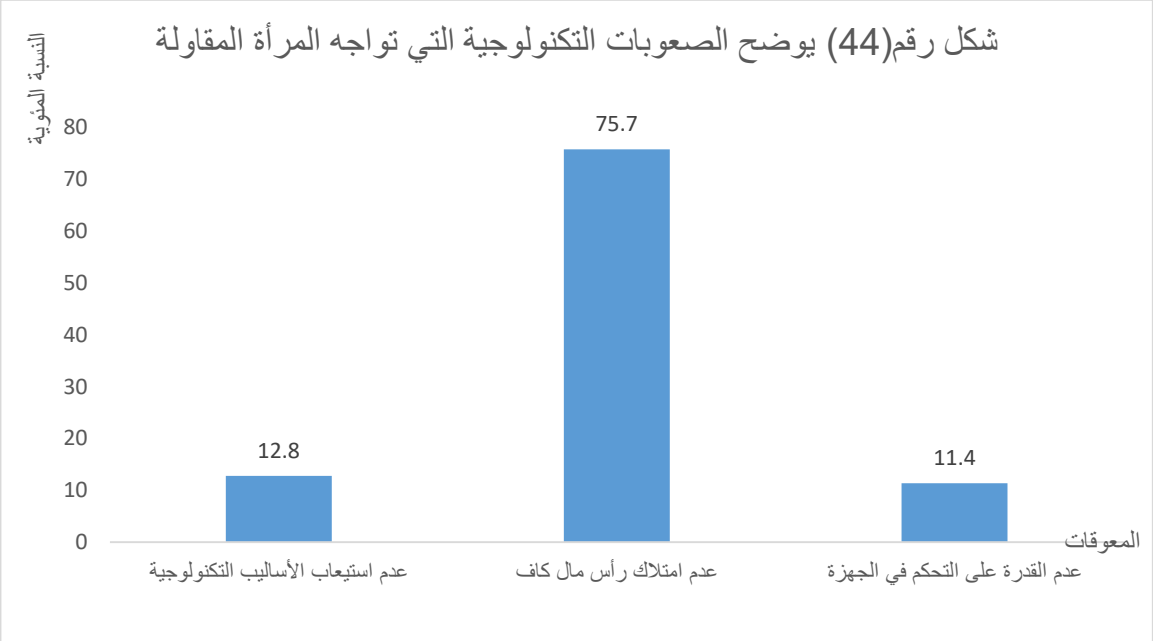

من خلال الجدول رقم (45) صرحت أغلب النساء المقاولات على عدم امتلاك رأس مال كاف لإدخال أجهزة متطورة بنسبة 75.7%، وفي المقابل 12.8% أكدن على عدم استيعاب الأساليب التكنولوجية، وأخيرا 11.4% من النساء المقاولات ليس لهم القدرة على التحكم في الأجهزة المتطورة.

بناءا على معطيات الجدول يمكن ارجاع سبب الصعوبات التكنولوجية التي تواجه المرأة المقاولة في عدم امتلاك رأس مال كاف لإدخال أجهزة متطورة، فالمرأة لا تملك رأس المال الكاف لإدخال الأجهزة التكنولوجية المدعمة لنشاطها، وهذا ما لا يمكنها من تطوير مقاولاتها ومواجهة التحديات التكنولوجية، ما يضعفها للدخول في منافسة المقاولات الأخريات خاصة ونحن في عصر العولمة والتكنولوجيا.

جدول رقم (46): يوضح أساليب مواجهة الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة

أساليب مواجهة الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
تحمل المخاطرة ومواجهتها	49	%70
تغيير النشاط	14	%20
غلق المشروع	7	%10
المجموع	70	% 100

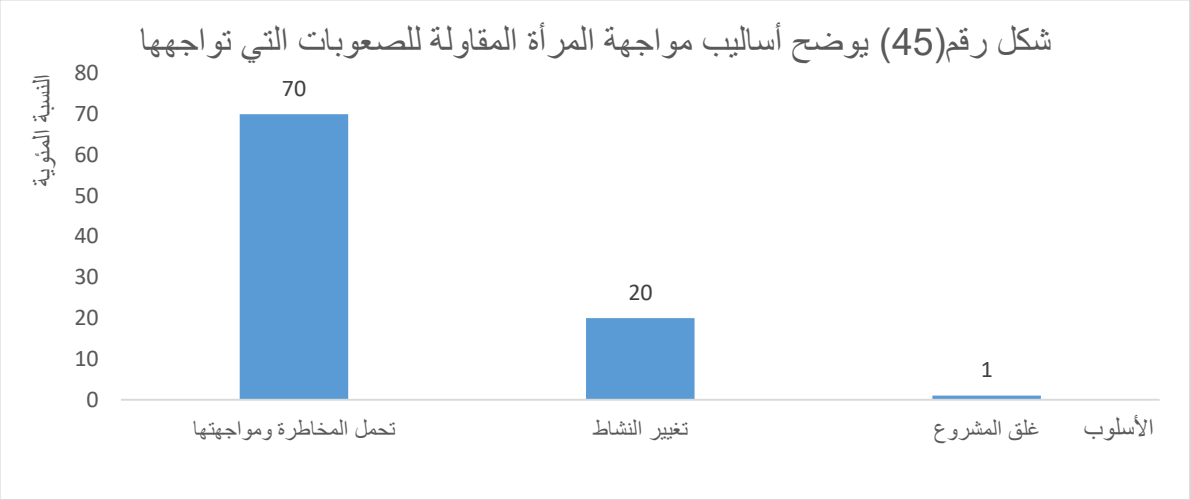

من خلال الجدول رقم (46) نجد أن أغلب النساء المقاولات يفكرن في تحمل المخاطرة ومواجهتها بنسبة 70%، وتليها نسبة 20% يفكرن في تغيير النشاط، في حين تتوجه بقية أفراد العينة وبنسبة 10% على غلق المشروع.

من خلال معطيات الجدول يمكن القول أن أغلبية النساء المقاولات تفكرن في تحمل المخاطرة ومواجهتها، لأن التوجه نحو الممارسة المقاولاتية في حد ذاته مخاطرة ذات أبعاد متعددة، فاستثمار المرأة لرأس المال والجهد الفردي والوقت كلها عوامل تدفعها للحرص على مواجهة الصعوبات والمعيقات المختلفة، فهن يسعين إلى خلق مصدر دخل والحرص على الحفاظ عليه وتنميته، بالإضافة إلى الإبقاء على هذه المشاريع صغيرة، فيسهل التحكم بها وتكون درجة التأثير أقل في حالة الفشل، وهي ميزة المقاولات الصغيرة إذ تعتبر أكثر مرونة وتكيفا مع التغيرات الحاصلة، ما يجعل المرأة المقاولة قادرة على تحمل المخاطرة ومواجهتها.

جدول رقم (47): يوضح اقتراحات المرأة المقاولة لتحقيق التنمية الاجتماعية

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
توفير الدعم المادي من طرف الدولة	15	%21.4
القيام بدورات تكوينية في مجال المقاولاتية	12	%17.1
تشجيع المرأة المقاولة وتوفير الظروف الملائمة	10	%14.3
نشر ثقافة المرأة المقاولة	08	%11.4
التحلي بالصبر	05	%7.1
الدعم العائلي المادي والمعنوي	11	%15.7
تغيير نظرة المجتمع للمرأة المقاولة	06	%8.6
الثقة بالنفس وتطوير المهارات	03	%4.3
المجموع	70	%100

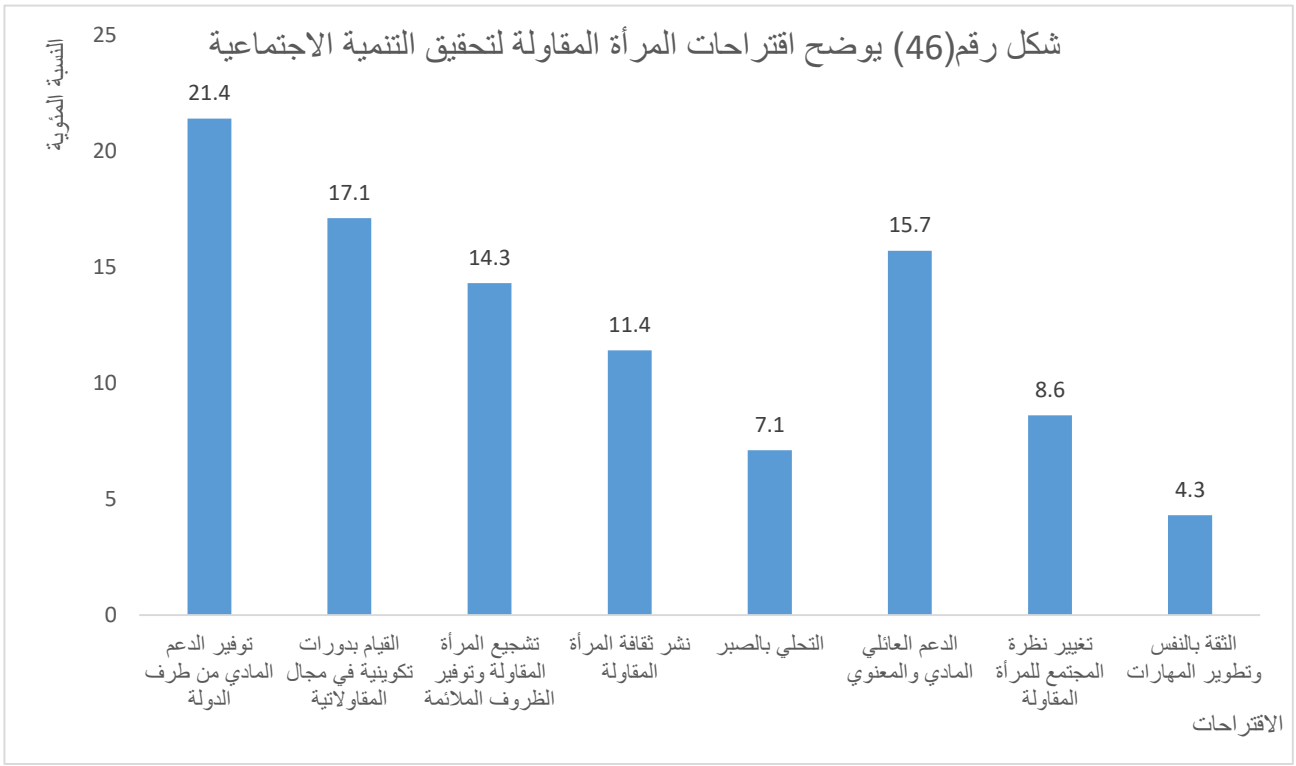

من خلال الجدول رقم (47) نجد أن اقتراحات المرأة المقاولة لرفع مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي لتحقيق التنمية الاجتماعية تمثلت في: توفير الدعم المادي من طرف الدولة بنسبة 21.4% لأن هذا النوع من المشاريع يتطلب نوع من الرقابة والمرافقة والدعم من طرف الهيئات، و17.1% منهن اقترحن القيام بدورات تكوينية، في حين أن 15.7 % من النساء المقاولات اعتبرن الدعم العائلي المادي والمعنوي كاقتراح لرفع مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي، واقترحت المقاولات تشجيع المرأة المقاولة وتوفير الظروف الملائمة وبلغت نسبتهم 14.3%، في حين صرحت 11.4% من أفراد العينة على نشر ثقافة المرأة المقاولة، وأكدت 8.6% منهن على تغيير نظرة المجتمع للمرأة المقاولة، وبلغت نسبة التحلي بالصبر 7.1%، وأخيرا الثقة بالنفس وتطوير المهارات بنسبة 4.3%.

من خلال معطيات هذا الجدول يتبين ضرورة التدخل والدعم المادي للمقاولين بصفة عامة وللمرأة المقاولة بصفة خاصة، وذلك بسبب نقص فعالية هيئات دعم المقاولاتية النسوية ومرافقة المؤسسات النسوية في الجزائر، وهذا يعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية النسوية على ضرورة إنجاح المشاريع النسوية المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة، وذلك بالسماح لأكبر عدد من المقاولات من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما أثر على فعالية هيئات المرافقة.

- <u>النتائج النهائية للفرضية الجزئية الثالثة:</u> تواجه المرأة المقاولة عدة صعوبات أثناء أدائها لنشاطها.

تحققت الفرضية الجزئية الثالثة حيث تواجه المرأة المقاولة عدة صعوبات أثناء أدائها لنشاطها كما يلي:

<u>-الصعوبات السوسيوثقافية والنفسية:</u>

أفراد المجتمع يتقبلون فكرة المرأة المقاولة حسب ما أكدته النساء المقاولات والسبب يعود بالدرجة الأولى لأن أغلبية الأسر الجزائرية اليوم في حاجة إلى دخل مادي إضافي، وذلك من أجل ضمان مستوى معيشي محترم. من جهة أخرى تواجه المرأة المقاولة مخاوف أثناء ممارسة نشاطها تتمثل في الخوف من الخسارة ويرجع هذا للقرارات غير السليمة أو الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها.

ومنه فليس هناك صعوبات سوسيوثقافية والنفسية مرتبطة بتقبل المجتمع فكرة المرأة المقاولة، لكن هناك صعوبات تتمثل في الخوف من الخسارة لأن طبيعة المشروع المقاولاتي تهدف لتحقيق ربح مادي.

- **الصعوبات التمويلية:**

معظم النساء المقاولات تواجههن صعوبات تمويلية وهذا راجع إلى أن المرأة المقاولة قبل دخولها عالم المقاولة تملك رأس مال ضعيف وغالبا ما تنتمي إلى الطبقة محدودة الدخل، وبالتالي تواجهها صعوبات تمويلية، والنساء المقاولات اللواتي لم يستفدن من القروض نظرا لمجموعة من العوامل لعل أبرزها تلقي الدعم المادي الكافي من طرف أفراد العائلة أو المصادر الذاتية المتاحة، أما اللواتي استفدن من القرض واجهتهن صعوبة في تسديد القرض كلما توفر المال.

- **الصعوبات التسويقية والإدارية:**

من الصعوبات التسويقية والإدارية التي تواجه المرأة المقاولة صعوبة تكوين ملف، وهذا راجع إلى أن الإدارة الجزائرية لم تصل إلى مستوى التطور الذي يسهل مختلف العمليات الإدارية لتسهيل نشاط المرأة المقاولة، فكثرة الإجراءات الإدارية تقف عائقا أمام النساء المقاولات ويتطلب الكثير من الوقت والجهد. في حين تتعلق الصعوبات التسويقية بصعوبة ترويج وتسويق الخدمات أو المنتجات وهذا خاصة في بداية ممارسة النشاط، ترتبط بتعدد أدوار المرأة بين المنزل والعمل وهذا راجع إلى أن المرأة المقاولة تضطر لقضاء وقت أكبر خارج المنزل من أجل إنهاء مختلف الأعمال.

ومنه قد تحقق مؤشر الصعوبات التسويقية والإدارية من خلال تأكيد النساء المقاولات على مواجهتهن لصعوبة تكوين الملف، بالإضافة إلى صعوبة ترويج وتسويق الخدمات والسلع، وكذلك تعدد الأدوار (المنزل والعمل).

-الصعوبات الفنية والتكنولوجية:

الصعوبات الفنية والتكنولوجية التي تواجه المرأة المقاولة تتمثل في استخدام الأجهزة القديمة لأن هذه الأجهزة لا تتبع الأساليب الانتاجية المتطورة ما يعطل قدرات وامكانيات المقاولات ويحد من ابداعاتهن، لأن الأجهزة المتطورة تساعد كثيرا على تطوير المشروع المقاولاتي. كذلك الصعوبات التكنولوجية فتتعلق بعدم امتلاك رأس مال كاف لإدخال الأجهزة المتطورة، ولكن المرأة المقاولة رغم كل هذه الصعوبات إلا أنها تتحمل المخاطرة وتواجهها، وهذا راجع لكون النساء المقاولات يسعين لخلق مصدر دخل والحفاظ عليه وتنميته، ما يجعل المرأة المقاولة قادرة على تحمل المخاطرة ومواجهتها.

رابعا – تحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب الدراسات السابقة:

- تعددت العوامل التي ساهمت في دخول المرأة المقاولة المجال المقاولاتي منها العوامل الشخصية، التي تمثلت في الاستقلالية وإثبات الذات، وهذا ما أكدته دراسة درهمون رويدة بعنوان "المرأة المقاولة وإشكالية القيادة"، وكذلك دراسة بلقاسم بودالي بعنوان "المقاولاتية كآلية تمكن المرأة المقاولة من إنشاء مؤسسات صغيرة"، بينما نفتها دراسة كونستا نتينيدس، وآخرون بعنوان "ريادة الأعمال النسائية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية تحليل ثلاثة ملفات تعريفي لرائدات الأعمال في المغرب". يليها التحلي بالصبر والاستفادة من التخصص، وهذا ما أكدته دراسة بوديسة أحمد والعربي عبد الصمد حمزة بعنوان "دور المرأة في التنمية". أما العوامل الاجتماعية فتمثلت في اكتساب المرأة المقاولة لمكانة اجتماعية من خلال مشروعها، وتشجيع العائلة على اتخاذ قرار المشروع، وهذا ما أكدته دراسة ف. ياسمين وابراهيما دالي ضيوف بعنوان "ريادة الأعمال النسائية في السنيغال نحو نموذج ريادة الأعمال "الضرورة" في البلدان النامية"، وكذلك دراسة درهمون رويدة بعنوان "المرأة المقاولة وإشكالية القيادة"، في حين نفت ذلك دراسة كاثرين نيكول وبيلوفودة بعنوان "ديناميكية ريادة الأعمال للمرأة الكاميرونية، كما أن تعامل أفراد المجتمع مع النساء المقاولات تعامل عادي، وهذا ما نفته دراسة كونستا نتينيدس وآخرون بعنوان "ريادة الأعمال النسائية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية تحليل ثلاث ملفات تعريفي لرائدات الأعمال في المغرب"، بالنسبة للعوامل المالية فتمثلت في دعم العائلة للنساء المقاولات في تمويل مشاريعهن، وهذا ما أكدته دراسة سطوطاح سميرة بعنوان "الفعل النموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العلمية والعوائق الثقافية –المرأة المقاولة أنموذجا–"، كما أن المشروع الذي تمارسه النساء المقاولات هو مشروع جديد وهو ما يدل على إبداعها وابتكارها في هذا المجال، وهذا ما أكدته دراسة بلقاسم بودالي بعنوان "المقاولاتية كآلية تمكن المرأة المقاولة من إنشاء مؤسسات صغيرة"، ودراسة صوفي بريير وماريبير تريمبلاي وأزابيل أوكيرا بعنوان "ريادة النساء من السكان الأصليين قيود المناهج الحالية ووجهات النظر الداخلية الجديدة"، وتمثلت العوامل التكنولوجية والإعلامية في قنوات اليوتوب، أين تستفيد منها المرأة المقاولة في طرق ترويج السلعة، وتستخدم الوسائل التكنولوجية في تطوير مشروعها من خلال تسويق السلع والخدمات.

- مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية متنوعة تتمثل في المجال الحرفي وهو النشاط الأكثر ممارسة في مجال المقاولة النسائية خاصة الخياطة بصفة عامة، ودامت مدة ممارسة هذه الأنشطة لأكثر من سنة، وتمثل الهدف الأساسي لصاحبة المشروع هو تحقيق الربح، وهذا ما أكدته دراسة درهمون رويدة بعنوان "المرأة المقاولة وإشكالية القيادة"، كما أن مشروع المرأة المقولة ساهم في تحقيق تنمية اجتماعية، وهذا ما أكدته دراسة معوشي عماد بعنوان "واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر –دراسة مقارنة–"، وكذلك المدخل الاقتصادي للتنمية. كما أن المرأة المقاولة تهدف إلى توسيع شاطها المقاولاتي، وهذا ما أكدته دراسة حسن الصقور وآخرون بعنوان "أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادة الأعمال –دراسة تطبيقية على مدينة أبها"، وتعتمد المرأة المقاولة في توسيع مشروعها على زيادة إنتاج مواد جديدة وفتح فروع في مناطق أخرى، كما أنها تعرف بنشاطها المقاولاتي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى أن مساهمة المرأة المقاولة في تنمية المجتمع من خلال توفير خدمات وسلع أقل من سعر السوق، كما ساهم نشاطها المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية للأفراد، ومن خلال منافسة سلع وخدمات السوق من حيث النوعية والسعر.

- توجد العديد من الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء أدائها لنشاطها، من بينها الصعوبات السوسيوثقافية والنفسية وتتمثل في المخاوف التي تراودها أثناء ممارسة النشاط المقاولاتي كالخسارة، أما الصعوبات التمويلية فتتمثل في عدم توفر رأس مال كاف وهذا ما أكدته دراسة درهمون رويدة بعنوان "المرأة المقاولة وإشكالية القيادة"، كما أن المرأة المقاولة لم تستفد من قرض وهذا ما نفته دراسة ملاك بوعمران بعنوان "المقاولاتية النسائية في بعض الدول العربية الجزائر الأردن ولبنان نموذجا".

أما الصعوبات التسويقية والإدارية فتتمثل في صعوبة تكوين ملف وهذا ما أكدته دراسة ريم لونيسي بعنوان "الصعوبات التنظيمية للمقاولة السياحية في الجزائر دراسة ميدانية للوكالات السياحية بمدينة باتنة، في حين أن الصعوبات التي واجهت المرأة المقاولة بعد إنشاء مشروعها، تمثلت في ترويج وتسويق الخدمات أو المنتجات، أما الصعوبات التسييرية التي واجهتها تمثلت في تعدد أدوار العمل والمنزل وهذا ما نفته دراسة مصطفى صفي، محمد الطراونة بعنوان "أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا –دراسة ميدانية مطبقة على نساء حاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة–، وتمثلت الصعوبات الفنية والتكنولوجية في استخدام أجهزة قديمة وعدم امتلاك رأس مال كاف يمكن من إدخال أجهزة متطورة.

بينما تتمثل أساليب مواجهة هذه الصعوبات في تحمل المخاطرة ومواجهتها وهذا ما أكدته دراسة درهمون رويدة بعنوان "المرأة المقاولة وإشكالية القيادة"، لتفعيل مشاركة المرأة المقاولة الجزائرية في تنمية المجتمع لابد من توفير الدعم المادي من طرف الدولة وهذا ما أكدته دراسة دراسة كاثرين نيكول وبيلوفودة بعنوان "ديناميكية ريادة الأعمال للمرأة الكاميرونية –دراسة حالة لتطوير الأعمال–"، وتوفير الدعم العائلي المادي والمعنوي وهذا ما أكدته دراسة سطوطاح سميرة بعنوان "الفعل التنموي الأنثوي الجزائري بين الممارسات العلمية والعوائق الثقافية –المرأة المقاولة أنموذجا–".

خامسا – تحليل وتفسير نتائج الدراسة حسب النظريات المفسرة لها:

- **هناك عوامل متعددة ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة:** من بينها العوامل الشخصية التي تتمتع بها المرأة المقاولة والتي دفعتها لولوج هذا النشاط وتتمثل في الصبر، القدرة على الابداع والتميز، القدرة على الإقناع وكسب الثقة، فكل هذه الصفات مكنتها للدخول في عالم المقاولاتية، هذا ما أكدته النظرية السلوكية ونظرية السمات الشخصية، في حين نفت الدراسة أفكار النظرية الوظيفية حول وجود فروقات في التعامل بين الرجل والمرأة، فأفراد المجتمع يتعاملون تعامل عادي مع المرأة المقاولة فالمجتمع الذي ينتمين إليه يتقبلون فكرة المرأة المقاولة ، وأن الاختلاف بين المقاولة النسائية والمقاولة الرجالية يكمن فقط في الصفات الشخصية للمقاول، خصائص المؤسسة، وطرق التسيير المتبعة، وليس في دخول مجال المقاولة في حد ذاتها.
- **مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية:**

إن مساهمة المرأة المقاولة في التنمية الاجتماعية ضرورية وحتمية، هذا ما أكده الاتجاه البناء الوظيفي باعتبار التنمية الاجتماعية ضرورة ملحة يجب على المجتمع أن يبلغها وهو ما تساهم به المرأة المقاولة عند أداء مجموعة من المهام يمكن من خلالها إحداث تنمية اجتماعية خاصة في دول العالم الثالث على اعتبار أنه أقل تقدما من الدول الواقعة شمال الكرة الأرضية.

أكدت نتائج الدراسة أهمية المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية من خلال قدرتها على توسيع الإنتاج وفتح مشاريعهن وتسيير إدارتها في مختلف المجالات (صناعة، تجارة، فلاحة، المجال الجغرافي)، ومنه المشاركة بدرجة كبيرة في تحقيق تنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، إن الدور الفاعل والمهم للمرأة المقاولة في تحقيق التنمية بكل أنواعها متساوية في ذلك مع الرجل، فهي تساهم في تحسين المستوى المعيشي من خلال فتح مشاريع وتوظيف عدد معتبر من الأفراد، وبالتالي

فرائدة الأعمال صاحبة المشاريع تعتبر عنصر فاعل داخل المجتمع، هذا ما أكدته نظريتي المرأة في التنمية ونظرية الجندر في التنمية.

يؤكد المدخل الاجتماعي للتنمية على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع بصورة فعالة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن خبرة النساء المقاولات والاعتماد في تسيير أنشطتهم على مهاراتهن الشخصية من خبرة والقدرة على الإقناع، الإبداع، الابتكار، إضافة إلى أن المحيط الاجتماعي بما فيه من قيم ومعتقدات تؤثر عليهن سواء كان ذلك إيجابا من خلال احترامهن ومنحهن مكانة اجتماعية وتقدير أعمالهن، أو سلبا من خلال بعض الصعوبات التي تواجههن داخل المجتمع نفسه، وعليه فالمرأة المقاولة عنصر فاعل يساهم في تحقيق تنمية اجتماعية.

كذلك أكدت نتائج الدراسة على أن الربح هو الهدف الأول للمرأة المقاولة عند إنشائها لمشروع مصغر أو متوسط، ومنه المشاركة في إحداث تنمية اقتصادية والتي تنجر من ورائها بطبيعة الحال تنمية اجتماعية، فمن خلال الأولى يتم فتح مناصب عمل والقضاء على البطالة ومنه تتحقق الثانية متمثلة في رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية والقضاء على الآفات الاجتماعية، هذا ما أكده المدخل الاقتصادي للتنمية.

-تواجه المرأة المقاولة صعوبات أثناء أداء نشاطها: من بينها الصعوبات السوسيو ثقافية ونفسية، صعوبات تمويلية، صعوبات تسييرية وإدارية وصعوبات فنية وتكنولوجية، وهذا ما يعيق عمل المرأة المقاولة والحرص على استمرارية ونجاح المشروع وتطويره، وهذا أكدته النظرية النسوية الليبيرالية من خلال أن النساء اللواتي يتمتعن بنفس قدرة الرجال على النجاح في الأنشطة المقاولاتية يتعرضن للتمييز في المعاملة، أو يواجهن حواجز تمنعهن للوصول إلى إمكاناتهن الكاملة.

سادسا- النتائج العامة:

من خلال تحليل وتفسير نتائج الدراسة نصل إلى إجابة عن الفرضية العامة للدراسة وهي: للمرأة المقاولة دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية ; من خلال ماتوفره من خدمات وسلع منافسة في السوق وخدمات مجانية تفيد أفراد المجتمع، حيث تتعدد العوامل التي دفعتها لدخول هذا المجال وكان المجال الحرفي أهم مجال للاستثمار فيه ورغم كل الصعوبات التي واجهتها إلا أنها تسعى للمساهمة في تنمية المجتمع كما يلي:

- من العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة نجد العوامل الشخصية، والتي تمثلت في الاستقلالية وإثبات الذات والتحلي بالصبر والاستفادة من التخصص، أما العوامل الاجتماعية فتمثلت في اكتساب المرأة المقاولة لمكانة اجتماعية من خلال مشروعها، وتشجيع العائلة على اتخاذ قرار المشروع، في حين تمثلت العوامل المالية في دعم العائلة للنساء المقاولات في تمويل مشاريعهن، كما أن المشروع الذي تمارسه النساء المقاولات هو مشروع جديد وهو ما يدل على إبداعها وابتكارها في هذا المجال، بينما تمثلت العوامل التكنولوجية والإعلامية في الاستفادة من محتوى قنوات اليوتوب في طرق ترويج السلعة، واستخدمت الوسائل التكنولوجية في تطوير مشروعها من خلال تسويق السلع والخدمات.
- إن مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية متنوعة تمثلت أساسا في المجال الحرفي، وهو النشاط الأكثر ممارسة في مجال المقاولة النسائية خاصة الخياطة بصفة عامة، ودامت مدة ممارسة هذه الأنشطة لأكثر من سنة، وتمثل الهدف الأساسي لصاحبة المشروع هو تحقيق الربح، وتهدف المقاولات إلى توسيع نشاطهن المقاولاتي، باعتمادها على زيادة إنتاج مواد جديدة وفتح فروع في مناطق أخرى، كما أنها تعرّف بنشاطها المقاولاتي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أن مساهمة المرأة المقاولة في تنمية المجتمع تتمثل في توفير خدمات وسلع أقل من سعر السوق، كما ساهم نشاطها المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية للأفراد، وهذا ما جعلها تساهم في تنمية المجتمع من خلال منافسة سلع وخدمات السوق من حيث النوعية والسعر.
- توجد العديد من الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء أدائها لنشاطها، من بينها الصعوبات السوسيو ثقافية والنفسية وتتمثل في المخاوف التي تراودها أثناء ممارسة النشاط المقاولاتي كالخسارة، والصعوبات التمويلية المتمثلة في عدم توفر رأس مال كاف وعدم الاستفادة من قروض، أما الصعوبات التسويقية والإدارية فتمثلت في صعوبة تكوين ملف وصعوبات في ترويج وتسويق الخدمات أو

المنتجات، كذلك الصعوبات التسييرية التي تمثلت في تعدد أدوار العمل والمنزل، كذلك الصعوبات الفنية والتكنولوجية في استخدام أجهزة قديمة وعدم امتلاك رأس مال كاف يمكن من إدخال أجهزة متطورة.

- من أهم أساليب مواجهة هذه الصعوبات أكدت النساء المقولات على تحمل المخاطرة ومواجهتها، ولرفع مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي لتحقيق التنمية الاجتماعية يجب توفير الدعم المادي من طرف الدولة وتوفير الدعم العائلي المادي والمعنوي.

خلاصـة:

من خلال هذا الفصل تم ضبط الإطار المنهجي للدراسة، واختيار المنهج الوصفي لأنه الأنسب لدراسة موضوع البحث، وتم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات، كذلك تم عرض وتحليل وتفسير النتائج النهائية للدراسة حسب الفرضيات والدراسات السابقة والنظريات المفسرة لها، وتم انهائه بالنتائج النهائية للدراسة التي أكدت أنه توجد عوامل ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة، منها العوامل الشخصية، الاجتماعية، المالية، التكنولوجية والإعلامية. كما أن مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية تمثلت في المجال الحرفي، التشغيل، التعليم وغيرها، وبالمقابل تواجهها عدة صعوبات أثناء أدائها لنشاطها وتتمثل في الصعوبات السوسيوثقافية ونفسية والصعوبات التمويلية والصعوبات التسويقية والإدارية والصعوبات الفنية والتكنولوجية.

خاتمة

خاتمة:

يعد موضوع المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية من المواضيع الجديرة بالاهتمام والبحث، باعتبار أن المرأة المقاولة عنصر ضروري في المجتمع تشترك مع الرجل في تنمية المجتمع، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المرأة المقاولة كمساهمة ولو بشكل ضئيل في فتح مناصب عمل جديدة لمختلف البطالين باختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم، حيث أصبحت بمثابة مجال لاستقطاب العديد من الأفراد من خلال نوع المشاريع المنجزة، ونوع الخدمات المقدمة وتوفير مختلف السلع التي يحتاجها أفراد المجتمع.

المرأة بدخولها عالم المقاولة أخذت دورا جديدا في المجتمع من جهة وفي الاقتصاد من جهة أخرى، هذا الميدان الذي مكنها من استغلال معارفها النظرية والتقنية، وكذا صفاتها وميولاتها المكتسبة لتحقيق مشاريعها في اطار رسمي، على هذا فقد أصبحت المقاولة النسوية محرك من محركات دفع عجلة التنمية الاجتماعية، كما تشكل المرأة المقاولة قوة فاعلة داخل النسيج الاجتماعي، وأداة أساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية، حيث برزت مشاركة المرأة المقاولة في مجال ريادة الاعمال كبديل لمواجهة ارتفاع البطالة، الفقر، ولتحسين المستوى المعيشي، التعليمي، الصحي، ويرجع ذلك بالأساس الى توفير المقومات الذاتية كالتعليم خاصة التعليم الجامعي.

اتضح من خلال هذه الدراسة أن المرأة المقاولة اقتحمت مجالات مختلفة ومتعددة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، الا انه واجهتها العديد من الصعوبات والعراقيل ولا يمكن التغلب عليها الا بتظافر الجهود وتقديم الدعم اللازم للمرأة والذي يتوقف على مدى مساندة المجتمع والعائلة لها، كذلك يجب ان تكون هذه المشاريع المنجزة ملائمة لقدرات ومهارات أصحابها لأجل المزيد من الإبداع والابتكار، ويجب على الدولة تقديم الدعم المالي والمعنوي الكافيين لأجل تطوير وتفعيل الدور المحوري للمرأة خاصة في مجال إنشاء المؤسسات التي من شأنها ان تقدم إضافة اجتماعية وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها.

لتفعيل دور المرأة المقاولة في ولاية قالمة وفي الجزائر ككل يمكن تدعيم التوجه المقاولاتي لدى المرأة باعتماد سياسات تسهل ولوجها لعالم المال والأعمال، وإطلاق حملات توعية وتحسيس حول المقاولة النسوية وآليات تشجيعها من خلال تكثيف الجهود الترويجية والميدانية، لاسيما التركيز على فعالية التعليم المقاولاتي في غرس الثقافة المقاولاتية لدى الطالبات على وجه التحديد، مع تشجيع مشاركة النساء المقاولات في المعارض المحلية، الوطنية والدولية.

إضافة إلى إنشاء قاعدة معلوماتية مقاولاتية للتبادل بين النساء المقاولات والجمعيات لتبادل الخبرات، وكذلك التعريف بالمشاريع الناجحة ووضع التسهيلات التي من شأنها أن تسهل للمرأة التوفيق بين العمل والواجب الأسري، مع منح النساء المقاولات الفرصة الأكبر للتكوين والتدريب، لا سيما التدريب الفني على المشاريع وإدارتها.

مع عرض ومشاركة التجارب الناجحة لرائدات الأعمال والقيادات النسائية، بهدف تشجيع النساء الأخريات على التوجه نحو العمل المقاولاتي، ووضع برامج وسياسات تساعد على تسهيل حصول النساء على تمويل لمشاريعهن الخاصة، واعتماد وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي تشجع المقاولة النسوية، والتكفل بتسويق منتجات المقاولات من طرف الهيئات كمديرية التجارة والصناعة التقليدية.

قائمة المراجع

- **قائمة المراجع:**
- **المراجع باللغة العربية:**
- **المعاجم والقواميس:**

1) جان فرنسوا دورتيه: **معجم العلوم الإنسانية**، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
2) عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر ،1998.
3) عبد الوهاب الجوهري: **معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1999.
4) عدنان أبو مصلح: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
5) **قاموس الطالب**، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، طرابلس، لبنان، 2002.
6) **قاموس مدرسي عربي عربي**، مرشد الطلاب، منشورات المرشد الجزائرية.

- **الكتب:**

7) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: **التنمية وحقوق الانسان نظرة اجتماعية**، الازاريطة، الإسكندرية، 2006.
8) أحمد مصطفى خاطر: **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية–نماذج الممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2002.
9) أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة –الاستراتيجيات–بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
10) اسماعيل محمد الزيود: **علم الاجتماع**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11) ايمون باتلر: **مدخل الى ريادة الأعمال**، ترجمة محمد مطيع، المركز العربي للأبحاث، الرباط، 2021.
12) بوحوش عمار وآخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
13) جان فرنسوا دورتيه: **معجم العلوم الإنسانية**، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
14) جمانة طه: **المرأة العربية من منظور الدين والواقع–دراسة مقارنة–**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

15) حسان حفظي: **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
16) حسين رشوان: **علم اجتماع التنظيم الأبعاد المتعددة –النظريات البنائية الوظيفية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2018.
17) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.
18) خيري خليل الجميلي: **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية البناء الاجتماعي للمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998.
19) رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
20) سامية حسن الساعاتي: **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
21) طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، الكتاب الجامعي للنشر، جامعة حلوان، 2001.
22) عامر خربوطلي: **ريادة الأعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
23) عامر مصباح: **منهجية إعداد البحوث العلمية "مدرسة شيكاغو"**، موفم للنشر، الجزائر، 2006.
24) عبد الحليم غربي: **منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط2، السعودية، 2019.
25) عبد الرحمان برقوق: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
26) عبد الغني عماد: **منهجية البحث في علم الاجتماع الاشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2008.
27) عبد الكريم بكار: **مدخل الى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار القلم، دمشق، بيروت، 1999.
28) عرسان يوسف الزويعي: **العلاقات العامة والتنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2016.
29) عصمت محمد حوسو: **الجندر–الأبعاد الاجتماعية والثقافية–**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

30) عمر عبد المختار: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008.
31) غازي عناية: **منهجية إعداد البحث العلمي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
32) فطيمة أحمد محمود سرحان: **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006.
33) فيصل الغرايبية، فاكر الغرايبية: **مجالات العمل الاجتماعي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
34) كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، دس.
35) كمال دشلي: **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، 2016.
36) محمد سرحان علي المحمود: **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، ط3، صنعاء، اليمن، 2019.
37) محمد عبد الفتاح محمد: **التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2003.
38) محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي، القواعد والراحل والتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999
39) محمد ياسر الخواجة: **علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.
40) محمود محمد محمود، احمد عبد الفتاح ناجي: **التنمية في ظل عالم متغير**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2006.
41) مصطفى كافي، يوسف كافي: **ادارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**، الدار الجزائرية الوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.
42) معن خليل العمر: **علم اجتماع الجندر**، سدني، أستراليا، 2014.
43) معن خليل عمر: **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق، الأردن، 2002.
44) ميلود عامر حاج: **علم اجتماع التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
45) هناء حافظ بدوي: **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
46) ياسر عبد الرحمن خلف: **المرأة في سوق العمل**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016.

- **المطبوعات:**

47)زيتوني هوارية: **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 20220/2021.

- **المقالات العلمية:**

48) أحمد مسعودان، نعيمة دريسة: "**صعوبات المرأة المقاولة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من السيدات المقاولات**"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 27، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2018.

49) أريج حسن الصقور وآخرون: "**أثر المساندة الاجتماعية للمرأة السعودية في دعم ريادتها للأعمال –دراسة تطبيقية على مدينة أبها–**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 2، السعودية، 30 يناير 2022.

50) بحري دلال: "**النظرية النسوية في التنمية**"، مجلة الفكر، العدد 11، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

51) براي الهادي: "**صورة المرأة المقاولة في الجزائر**"، المجلة العربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 7، العدد 2، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2021.

52) براي الهادي: "**صورة المرأة المقاولة في الجزائر**"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 07، العدد 2، تيسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2020.

53) بروبة فتيحة:" **أسباب توجه المرأة للعمل المقاولاتي في الجزائر**"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019.

54) بغريش ياسمينة، ديابي منال، مسلمي أمينة، "**دور المرأة الحرفية في التنمية الاجتماعية جمعية الفردوس للثقافة والصناعات التقليدية –نموذجا–**"، مجلة البدر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، 2018/04/10.

55) بلقاسم بودالي: "**المقاولة كآلية تمكن المرأة المبادرة من انشاء المؤسسات الصغيرة**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 1، المركز الجامعي تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر، 2021.

56) بودرة فاطمة: "**فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنية المقاولاتية ANADE في يعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر–دراسة تحليلية–**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والالية، المجلد 6، العدد 1، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2022.

57) بوكنوس عائشة: "**مساهمة المرأة في تحقيق التنمية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 10، ديسمبر 2016، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر،2016.

58) حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال: "**السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصة المقاولاتية**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 1، 2017.

59) حسان بوسرسوب، عمر بن عيشوش: "**مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 9، جامعة سطيف 2، الجزائر.

60) حمزة لفقير: "**دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، برج بوعريريج، الجزائر، 2015.

61) خراز حليمة: "**آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية الجزائرية**"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 4، العدد 2، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

62) داوي الشيخ، قواسمي رشيدة: "**المقاولة النسائية وسياسات مرافقة المقاولاتية في الجزائر**"، المؤسسة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8، 2017.

63) سايحي الخامسة، هاني نوال، جنيدي مراد: "**واقع المقاولات النسوية في الجزائر–المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجا–**"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021.

64) سطوطاح سميرة: "**الفعل التنموي الانثوي الجزائري بين الممارسات العملية والعوائق الثقافية المرأة المقاولة نموذجا**"، مجلة التسيير والاقتصاد، الجزء 3، العدد 1، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015.

65) صالح سليمان عبد العظيم: "**النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي**"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، الملحق 01، الجامعة الأردنية، 2014.

66) صندرة سايبي: "**مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، ديسمبر 2013.

67) عيسات العمري: "**صعوبات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**"، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد 2، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، ديسمبر 2016.

68) فايزة بلعابد، مصطفى بياض، عبد الجليل مقدم: "**واقع المقاولة النسوية في الجزائر ونماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة**"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة طاهري محمد ببشار والمركز الجامعي علي كافي بتيندوف، 2021.

69) قعيد لطيفة، حنيش فتحي: "**المقاولة النسوية العربية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، مجلة البديل الاقتصادية، العدد 5، جامعة الجزائر3 وجامعة الجلفة، الجزائر، دس.

70) كريستينا كونستانديس: "**المقاولة النسوية**"، ترجمة بن سبع محمد عبد الرؤوف، مجلة إضافات، العدد 46، مركز دراسات الوحدة، لبنان، 2019.

71) كواش خالد، بن قمجة زهرة: "**المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية والواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)**"، مجلة المناجير، العدد 2، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

72) كونستا نتينيديس، منال العبوبي، نورا سلمان واني كورينة: "**ريادة الاعمال النسائية في المجتمع يمر بمرحلة انتقالية: تحليل ثلاث ملفات تعريفية لرائدات الاعمال في المغرب**"، المجلة الدولية pme، المجلد 3-4، المغرب، 2017.

73) محمد عمر حساني: "**اللغة والتنمية، المعيقات والمحفزات**"، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 2، 2019.

74)معوشي عماد: "**واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر -دراسة مقارنة-**"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، جامعة المدية، الجزائر، 2021.

75) مغتات صابرينة، يحيى سارة، نذار رشيدة: "**واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 14، المركز الجامعي غيليزان، الجزائر، جوان 2018.

76) ملاك بوعمران: "**المقاولة النسائية في بعض الدول العربية-الجزائر، الأردن ولبنان نموذجا-**"، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 1، العدد 2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020.

77) مولاي أحمد صالحي: "**مفهوم المقاولة، أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أصنافها وأنواعها ودورها في تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية**"، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، المجلد 02، العدد 05، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2022، ص482،483.

- **الرسائل الجامعية**

78) بن شويب نورالدين: **دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزار، 2018/2017.

79) حمزاوي حسيبة: **المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع (2000-2016) – دراسة حالة المقاولاتية النسوية في ولاية تيزي وزو**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017.

80) درهمون رويدة: **المرأة المقاولة واشكالية القيادة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة)، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020/2019.

81) ريم لونيسي: **الصعوبات التنظيمية للمقارلاتية السياحية في الجزائر –دراسة ميدانية لوكلات السياحية في مدينة باتنة**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2020/2019.

- **الملتقيات العلمية:**

82) أبو الرب أمينة: **المقاولاتية والشباب**، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، غليزان، الجزائر، 8 أكتوبر 2019.

83) بوديسة أحمد وآخرون: **كتاب أعمال الملتقي العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية–تحديات وحلول**، جامعة على لونيسي، البليدة 2، 10 أفريل 2017.

84) حاوشين ابتسام، محمد أمين سلامي: **اسهامات المرأة في التنمية المحلية –دراسة حالة الجزائر-** ، الملتقى العلمي الوطني تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية –تحديات وحلول-، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر، 10 أفريل 2017

- **المواقع الالكترونية:**

85) تريكي حسان، حجام العربي: **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية**، متاح على الخط https//www.univ-chlef.dz، في 2022/12/22، على 20:01، ص2.

86) **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متاح على الخط https://univ-chlef.dz، في 2022/11/27، على 20:03.

87) مصطفى صافي، محمد الطراونة: **أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا -دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006-2016**، كلية الاداب، الجامعة الأردنية، الأردن، 2016، متاح على الخط https://journals.najah.edu، في 2022/12/21، على 18:14.

88) هيثم الباقر: **تعريف المرأة**، الحوار المتمدن، متاح على الخط https://m.ahewar.org، في 2022/12/23، على 16:50.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

89) B. fatimatou:**l'entrepreneuriat feminin en afrique** ,universite de tahoua niger ، 2009.

90) C. Nicole : **dynamisme entrepreneurial des femmes camerounaises – étude de cas sur le développement des entreprises**–, université Purdue, l'école académique établie, majeure en sciences de gestion, 2014.

91) F.Yassmine , I. Daly Diouf: **l'entreprenariat féminin au Sénégal est une nécessité dans les pays**, Dakar, Sénégal, Mai 2013.

92) S. Brier, M Tremblay , I Auclair : **pionnière des femmes autochtones, limites du curriculum et nouvelles perspectives d'initiés**, journal de recherche féministe, tome30, n°10, université Laval, Canada, 2017.

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول:

المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية
دراسة ميدانية ببلدية قالمة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبتين: إشراف:

براحلية عبير د/ بخوش لامية

مجابرة هديل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، لذا يرجى الاجابة بكل صدق وصراحة وموضوعية على هذه الأسئلة من خلال وضع علامة (×) في المكان المخصص، مع العلم أن المعلومات التي تدلين بها تستعمل لغرض البحث العلمي فقط.

نشكركن على تعاونكن

2023/2022

أولا –البيانات الشخصية

1–السن: 18–28 ☐ 29–39 ☐ أكثر من 40 سنة ☐

2–المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

3–الحالة العائلية:عزباء ☐متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

ثانيا –العوامل التي ساهمت في دخول المرأة مجال المقاولة

أ– العوامل الشخصية

4–لماذا اخترت ممارسة النشاط المقاولاتي؟

تحسين مستوى المعيشة ☐ الاستقلالية واثبات الذات☐ تطبيق ما تعلمته خلال دراستك☐

خبرتك في المجال ☐ موهبة☐ صنعة الأجداد ☐ تقليد نماذج ناجحة ☐

5–ما هي المهارات الشخصية التي تتمتعين بها والتي ساعدتك في ممارسة هذا النشاط؟

القدرة على الإقناع وكسب الثقة ☐ القدرة على التعامل مع الضغط ☐ التحلي بروح المخاطرة ☐

القدرة على المنافسة ☐ القدرة على الإبداع والتميز☐ الصبر☐

6–هل استفدت من تخصصك في إنشاء وتسيير هذا المشروع؟

كثيرا ☐ قليلا ☐ لم أستفد☐

ب–العوامل الاجتماعية

7–هل مكّنك المشروع من كسب مكانة اجتماعية؟نعم ☐ لا ☐

8–من شجعك على اتخاذ قرار إنشاء المشروع؟ العائلة ☐ الأصدقاء ☐ لا أحد ☐

9–كيف ترين تعامل المجتمع مع النساء المقاولات؟

يفضلون التعامل مع الرجال في هذا المجال ☐ رفض النشاط ☐ تعامل عادي ☐

أخرى تذكر.....

ج- <u>العوامل المالية:</u>

10-ما هو المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه في تمويل مشروعك؟

قرض بنكي ☐ قرض مصغر ☐ تمويل ذاتي ☐ دعم عائلي ☐

أخرى تذكر .....

11-هل هذا المشروع هو؟

توسعة لمشروع قديم ☐ استثمار ربح مشروع قديم ☐ مشروع جديد ☐

د-<u>العوامل التكنولوجية والإعلامية:</u>

12-ما هي الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها في تأسيس مشروعك؟

قنوات يوتيوب ☐ مواقع انترنيت ☐ مواقع تواصل اجتماعي ☐ برامج تلفزيونية وإذاعية ☐

أخرى تذكر .....

13-كيف استفدت منها؟

أخذ فكرة المشروع ☐ خطوات إنشاء المشروع ☐ حساب تكلفة المشروع ☐

طرق ترويج السلعة ☐

أخرى تذكر .....

14-هل استخدمت وسائل تكنولوجية لتطويرمشروعك؟ نعم ☐ لا ☐

15-في حالة الإجابة بنعم فيما استخدمت هذه الوسائل التكنولوجية؟

تسهيل إنشاء المشروع ☐ تسيير المشروع ☐ تسويق السلع والخدمات ☐

أخرى تذكر .....

ثالثا-مجالات مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية

أ- نوع النشاط والهدف منه:

16-ما نوع النشاط الذي تمارسينه في مجال المقاولة؟

تجاري ☐ إنتاجي ☐ تقديم خدمات ☐ فلاحي ☐ حرفي ☐ صناعي ☐

17-حدد نوعه بالضبط؟

.....

18-منذ متى بدأت ممارسة هذا النشاط؟ أقل من سنة ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

19-ما هو الهدف من ممارستك لهذا النشاط؟

تطوير المنطقة في مجال تخصصك ☐ تكوين أفراد في مجال التخصص ☐ الربح ☐

خدمات تشغيل وإرشاد ☐ منافسة مشاريع في نفس المنطقة ☐

أخرى تذكر .....

20-هل ساهم مشروعك في تحقيق تنمية اجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

ب-التعريف بالمشروع وتوسيعه:

21-هل تسعين إلى توسيع هذا النشاط؟ نعم ☐ لا ☐

22-في حالة الإجابة بنعم كيف تخططين لذلك؟

فتح فروع في مناطق أخرى ☐ شراكة مع مقاولات أخريات ☐ زيادة إنتاج مواد جديدة ☐

تحسين نوعية المنتوج ☐

أخرى تذكر .....

- في حالة الإجابة بلا، لماذا؟

.....

.....

23-هل شاركت في معارض تخص نشاطك؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ما طبيعتها؟ محلية ☐ وطنية ☐ عالمية ☐

24-هل تعرّفين بنشاطك المقاولاتي؟ نعم ☐ لا ☐

25-في حالة الإجابة بنعم: ما هي الوسائل التي تعتمدينها في التعريف بهذا النشاط؟

مواقع التواصل الاجتماعي ☐ المعارض ☐ وسائل الإعلام ☐

أخرى تذكر .....

ج- <u>مساهمة المشروع المقاولاتي في تنمية المجتمع:</u>

26-هل يساهم نشاطك المقاولاتي في توفير؟

خدمات ☐ سلع ☐ مناصب عمل ☐ تكوين الأفراد وتعليمهم ☐ تنمية القدرات والمهارات ☐

أخرى تذكر .....

27-هل الخدمات أو السلع التي توفرينها أثمانها؟

مرتفعة ☐ نفس سعر السوق ☐ أقل من سعر السوق ☐

28-هل النشاط الممارس وفر لك فرصة المساهمة في تطوير العاملين معك؟ نعم ☐ لا ☐

29-في حالة الإجابة بنعم كيف ساهم ذلك؟

تطوير المهارات ☐ اكتساب معارف جديدة ☐ خبرة ☐ تحسين الأجور ☐

30-هل ساهم نشاطك المقاولاتي في تقديم خدمات مجانية؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ما نوع الفئة المستفيدة؟ أفراد ☐ مؤسسات ☐ برامج خيرية ☐

أخرى تذكر .....

31-فيما أفادت هذه الخدمات؟

التعريف بالمنتجات ☐ المساهمة في تنمية المجتمع ☐ التعرف على ممارسين لنفس النشاط ☐

أي تذكر .....

32-هل خدماتك أو سلعك تنافس خدمات أو سلع أخرى في السوق؟ نعم ☐ لا ☐

33-في حالة الإجابة بنعم، هل تنافس من حيث؟

النوعية ☐ الوفرة ☐ السعر ☐

أخرى تذكر .....

34-ما تقييمك لطبيعة المنافسة المميزة للمجال الذي تنشطين فيه؟

لا توجد منافسة ☐ منافسة متوسطة ☐ منافسة كبيرة ☐

رابعا -الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة أثناء أدائها لنشاطها

أ- صعوبات سوسيو ثقافية ونفسية:

35-هل أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه يتقبلون فكرة المرأة المقاولة؟ نعم ☐ لا ☐

36-ما هي المخاوف التي تراودك أثناء ممارسة النشاط المقاولاتي؟

الخسارة ☐ عدم القدرة على المنافسة ☐ عدم تقبل المشروع في المجتمع ☐ مضايقات خارجية ☐

أخرى تذكر .....

ب-صعوبات تمويلية:

37-هل واجهتك صعوبة في تمويل مشروعك؟ نعم ☐ لا ☐

38-إذا كانت الإجابة بنعم، ما نوع هذه الصعوبات؟

عدم توفر رأس مال كاف ☐ صعوبة الحصول على القروض ☐

صعوبة تسديد القرض ☐ ارتفاع قيمة الضرائب ☐

أخرى تذكر .....

39-هل استفدت من قروض؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة استفادتك من قروض، هل تسددينها؟

كلما توفر المال ☐ في الوقت المحدد ☐ لم أسدده بعد ☐

ج-صعوبات تسويقية وإدارية؟

40-ماهي الصعوبات الإدارية التي واجهتك؟

كثرة إجراءات الإنشاء ☐ صعوبة تكوين ملف ☐ النظرة الدونية للمرأة ☐

كثرة الوثائق ☐ الشروط التعجيزية ☐

أخرى تذكر.....

41-فيما تتمثل الصعوبات التسويقية التي تواجهك عند تسويق المنتوج؟

عدم توافق المنتجات مع متطلبات السوق ☐ ارتفاع تكاليف النقل ☐

ضعف إقبال المستهلكين ☐ عدم اهتمام الزبائن بهذا النوع من الخدمات أو السلع ☐

ترويج وتسويق السلع أو الخدمات ☐

42-ما هي الصعوبات التسييرية التي تواجهك؟

محدودية شبكة العلاقات ☐ تعدد الأدوار (المنزل والعمل) ☐ نقص الخبرة ☐

أخرى تذكر.....

د-صعوبات فنية وتكنولوجية:

43-ماهي الصعوبات الفنية التي تواجهك؟

استخدام أجهزة قديمة ☐ مواد خام لا تخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ☐

صعوبة توظيف تقنيات حديثة في هذا النشاط ☐ عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا ☐

أخرى تذكر.....

44-فيما تتمثل الصعوبات التكنولوجية التي تواجهك؟

عدم استيعاب الأساليب التكنولوجية ☐ عدم القدرة على التحكم في الأجهزة المتطورة ☐

عدم امتلاك رأس مال يمكنك من ادخال أجهزة متطورة ☐

أخرى تذكر.....

45-إذا واجهتك صعوبات، هل تفكرين في؟

تحمل المخاطرة ومواجهتها ☐ تغيير النشاط ☐ غلق المشروع ☐

46-ماهي اقتراحاتك لرفع مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي لتحقيق التنمية الاجتماعية؟

.....

.....

.....

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

المقاولات هي عصب كل تنمية اجتماعية، وهي اللبنة الأساسية لمعظم الاقتصاديات في العالم، لذلك يحظى النشاط المقاولاتي بأهمية واضحة داخل النسيج الاجتماعي في كل الدول، فمن المسلم به الآن أن إنشاء مؤسسات وبشكل أخص المقاولاتية أمر حيوي للمجتمعات، نظرا لمساهمتها الفعالة في التنمية.

تعد مساهمة المرأة وشراكتها في التنمية الاجتماعية اليوم أمرا حتميا في تطوير المجتمع والرقي به، بحيث نجدها في مختلف المجتمعات تساهم وتساند الرجل في سبيل الرقي والتنمية، فالمقاولاتية النسوية لها دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسين حياة أفراد المجتمع.

لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال التعرف على أهم العوامل التي تدفع بالمرأة للولوج عالم المقاولة وأهم مجالات العمل المقاولاتي النسوي التي تنشط فيها وأهم الصعوبات التي تواجهها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، فلقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 70 مفردة من النساء المقاولات في مدينة قالمة.

حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن للمرأة المقاولة دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، فمن العوامل التي ساهمت في دخولها مجال المقاولة العوامل الشخصية والاجتماعية و المالية والإعلامية والتكنولوجية، ومن أهم مجالات نشاطها التي تساهم بها في التنمية الاجتماعية المجال الحرفي وخاصة الخياطة بصفة عامة، من خلال توفير سلع وخدمات بأقل من سعر السوق، وتقديم خدمات مجانية للأفراد، لتنافس سلع وخدمات السوق من حيث النوعية والسعر، ولزيادة الإنتاجية و تحقيق الربح تسعى المرأة المقاولة لتوسيع مشروعها وفتح فروع في مناطق مختلفة، والتعريف بنشاطها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن للأسف تواجه صعوبات متعددة اثناء أدائها لنشاطها أهمها صعوبات سوسيوثقافية ونفسية وصعوبات تمويلية، صعوبات تسويقية وإدارية، صعوبات فنية وتكنولوجية.

Résumé de l'étude :

L'esprit d'entreprise est l'épine dorsale de tout développement social et constitue la pierre angulaire de la plupart des économies du monde. Par conséquent, l'activité entrepreneuriale revêt une importance manifeste dans le tissu social de tous les pays. Il est désormais reconnu que la création d'institutions, en particulier l'entrepreneuriat, est vital pour les sociétés, compte tenu de leur contribution effective au développement.

La contribution des femmes et leur partenariat au développement social sont aujourd'hui considérés comme inévitables dans le développement et l'avancement de la société, car nous les trouvons dans diverses sociétés contribuant et soutenant les hommes pour le progrès et le développement. L'entrepreneuriat féminin joue un rôle majeur dans la réalisation des objectifs sociaux le développement et l'amélioration de la vie des membres de la communauté.

Par conséquent, cette étude est venue révéler le rôle des femmes entrepreneurs dans la réalisation du développement social, en identifiant les facteurs les plus importants qui poussent les femmes à entrer dans le monde de l'entrepreneuriat, les domaines les plus importants du travail entrepreneurial des femmes dans lesquels elles sont actives, et les plus difficultés importantes auxquelles elles sont confrontées pour parvenir au développement social.Cette étude a été menée sur un échantillon Il est composé de 70 femmes entrepreneures de la ville de Guelma.

Lorsque les résultats de l'étude ont conclu que la femme entrepreneure a un rôle important dans la réalisation du développement social. Fournir des biens et des services à un prix inférieur au prix du marché et fournir des services gratuits

aux particuliers, afin de concurrencer les biens et services du marché en termes de la qualité et le prix, et d'augmenter la productivité et de réaliser des bénéfices. Au cours de l'exercice de ses activités, dont les plus importantes sont les difficultés socioculturelles et psychologiques Et des difficultés de financement, des difficultés marketing et administratives, des difficultés techniques et technologiques.

Summary of the study:

Entrepreneurship is the backbone of all social development and is the cornerstone of most economies around the world. Therefore, entrepreneurial activity is of obvious importance in the social fabric of all countries. It is now recognized that the creation of institutions, in particular entrepreneurship, is vital for societies, given their effective contribution to development.

The contribution of women and their partnership in social development is today seen as inevitable in the development and advancement of society, as we find them in various societies contributing and supporting men for progress and development. Female entrepreneurship plays a major role in achieving social development goals and improving the lives of community members.

Therefore, this study came to reveal the role of women entrepreneurs in achieving social development, by identifying the most important factors that push women to enter the world of entrepreneurship, the most important areas of women's entrepreneurial work in which they are active, and the most important difficulties they face in order to achieve social development. This study was conducted on a sample It is made up of 70 female entrepreneurs in the city of Guelma.

Where the results of the study concluded that the entrepreneurial woman has an important role in achieving social development. Providing goods and services at less than the market price, and providing free services to individuals, in order to compete with market goods and services in terms of quality and price, and to increase productivity and achieve profit. Many during the performance of its activity, the most important of which are sociocultural difficulties psychological

and financial difficulties, marketing and administrative difficulties, technical and technological difficulties.